

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(( بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق ))

صدق الله العظيم

مقدمة لدراسة

# الدولة الفلسطينية

دراسة في قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي : الشعب الفلسطيني ، الاقليم ، الحدود ، الاعتراف ، حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، نفى شبهات الارهاب ، حقوق الاقليات ، الجرائم الدولية التي ترتكبها اسرائيل في حق الشعب الفلسطيني .

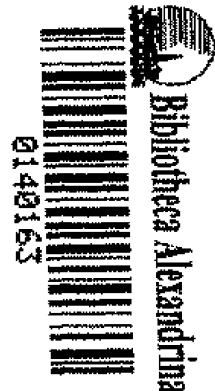
الدكتور

عبد الغنى بن محمد سرخان

استاذ القانون الدولي بجامعة عين شمس  
استاذ ورئيس قسم القانون الدولي بكلية الحقوق — جامعة عين شمس  
وجامعة ليبيا وجامعة الكويت

القاهرة ج ٢٠٠٠ م ١٩٨٩

دار النهضة العربية  
٢٢ شارع عبد الخالق ثروت  
القاهرة





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(( بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق ))

صدق الله العظيم

مقدمة لدراسة

# الدولة الفلسطينية

دراسة في قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي : الشعب الفلسطيني ، الأقليم والحدود، الاعتراف، حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، نفى شبهات الأتهاب، حقوق الأقليات، المجرثم الدولية التي ترتكبها إسرائيل لى حق الشعب الفلسطيني .

الكتور

عبد الغنى محمد سرعان

استاذ القانون الدولي بجامعة عين شمس  
استاذ ورئيس قسم القانون الدولي بكلية الحقوق - جامعة عين شمس  
وجامعة ليبيا وجامعة الكويت

القاهرة ج ٠م ٠ع ١٩٨٩

دار النهضة العربية

٣٢ شارع عبد الخالق ثروت  
القاهرة

## مقدمة

**مبررات الدراسة وخطتها :** منذ نهاية الحرب العالمية الأولى — عندما جردت الامبراطورية العثمانية من الأقاليم التي كانت تخضع لها — فترتب على ذلك خضوع فلسطين لنظام الادارة الدولية الذي انشأته منظمة عصبة الأمم ، وهو نظام الانتداب من فئة ( ١ ) ، ثم تدخلت الأمم المتحدة بقرار التقسيم سنة ١٩٤٧ . وتلا ذلك اعلان قيام اسرائيل ، وبدأت حروبها مع الدول العربية ، ثم كانت خطوة الملك عبد الله ملك الاردن بادماج الضفة الغربية والقدس في مملكته ، وخضوع قطاع غزة للادارة المصرية ، حتى كانت حرب عام ١٩٦٧ التي كانت من نتائجها خضوع سائر اقليم فلسطين لاسرائيل بالاحتلال الحربي ، واعلانها عن نيتها الصريحة في ضم جميع الاقليم الفلسطيني تحت ادعاءات ومسميات شتى . ثم جاء التطور المفاجيء من جانب الاردن في يوليو ١٩٨٨ باعلان الملك حسين فك الارتباط القانوني والاداري مع الضفة الغربية ، وتلا ذلك اعلان قيام الدولة الفلسطينية في ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ . هذه التطورات التي اوجزناها تثير من وجهة القانون الدولي مشاكل قانونية ، لعل اهمها مدى توافق اركان هذه الدولة وعلى وجه الخصوص ما هي حدودها ؟ وما هو نطاق اقليمها ؟ ولما كانت الأمم المتحدة بقراراتها على مدى اكثر من اربعين عاما هي الجهة المؤتلفة على حل هذه القضية ، كانت لدراستها اهمية كبرى ، لانها تحتوى على الاجابة القانونية الصحيحة لسائر المشكلات القانونية التي اثارها اعلان استقلال دولة فلسطين العربية في ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ ، ولقد تكون هذه الاجابة متعارضة مع مواقف بعض الدول خاصة اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية ، بل المفهوم المعلن لبعض الدول العربية وجانب من فصائل المقاومة الفلسطينية ذاتها .

ونعالج الموضوع في عدة فصول ، نبدأها بالبحث في اركان هذه الدولة خاصة حدودها واقليمها ، حتى نصل الى مشكلة الاعتراف بها . . الخ .  
**ولما كانت الصهيونية (١) العالمية قد استعانت على اغتصاب فلسطين**

---

(١) سبق لنا ان خصصنا عدة رسائل دكتوراه باشرافنا للقضية الفلسطينية بصفتنا رئيسا لقسم القانون الدولي بكلية الحقوق جامعة عين شمس بجمهورية مصر العربية ، كما اخرجنا بمناسبتها مؤلفا بعنوان : مشكلة الشرق الاوسط ، القاهرة ١٩٧١ ، كما كتبنا بصدد هذا بحث : العدوان الاسرائيلي على مطار بيروت — المجلة المصرية للقانون الدولي المجلد الخامس والعشرين عام ١٩٦٩ ، موقف القانون الدولي من تصريح الولايات المتحدة لرعاياها بالعمل في الجيش

بتزييف الحقائق التاريخية والدينية والقانونية ، وما زالت سائدة في باطلها ، تمهيدا للانتقال الى مرحلة الهيمنة الشاملة على العالم العربي والسيطرة عليه سياسيا وعسكريا واقتصاديا ، فاننا نرى من الضروري عند البحث من الحقوق الاقليمية للشعب الفلسطيني أن نقف قليلا امام الوضع القانوني لفلسطين عند انشاء منظمة الامم المتحدة ، ثم نبين هذه الحقوق في الفترة ١٩٤٨ — ١٩٥٠ ، ١٩٥٠ — ١٩٦٧ ، ثم الفترة ١٩٦٧ حتى الآن ، وذلك لاختلاف الوضع السياسي والقانوني للحقوق الاقليمية للشعب الفلسطيني خلال هذه الفترات الثلاث ، ثم نلقى نظرة سريعة على الموقف العالمي والعربي من نطاق هذه الحقوق ، كي ننقل بعد ذلك لتحديد طبيعة هذه الحقوق في قرارات الامم المتحدة والقانون الدولي ، ونختتم هذه الدراسة بتقييم دور الامم المتحدة حيث تستوقف انظارنا نتائج قانونية هامة نتخير منها ثلاثا ، تكون بمثابة نتائج هذه الدراسة . وعليه تكون المباحث والعناوين التالية ، التي تتوزع عليها نظرتنا للموضوع . ولكن نبدا مباشرة موجزة عن اركان الدولة في القانون الدولي .

---

الاسرائيلي، المرجع ذاته، موقف الاتحاد السويصري من النزاع العربي الاسرائيلي على ضوء محاكمة الفدائيين الفلسطينيين ، المرجع ذاته ، دراسة تطور وظيفة معاهدات الصلح في القانون الدولي التقليدي والمعاصر — الجمعية المصرية للقانون الدولي ١٩٧١ ، الولايات المتحدة الامريكية ومشكلة الشرق الاوسط — مجلة العلوم القانونية والاقتصادية التي تصدرها كلية الحقوق جامعة عين شمس ، يناير ١٩٧٣ ، تعريف الارهاب الدولي — المجلة المصرية للقانون الدولي ، ١٩٧٤ ، الشروط القانونية لاي تسوية سلمية للنزاع العربي الاسرائيلي — مطبوعات مركز الشرق الاوسط بجامعة عين شمس ١٩٧٨ ، دور حقوق الانسان في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية مع التطبيق على القضية الفلسطينية — مجلة الحقوق والشرعية ، السنة الخامسة العدد الرابع . هذا الى جانب المكان الاثير للقضية الفلسطينية في سائر مؤلفاتنا في القانون الدولي العام والمنظمات الدولية في طبعاتها المختلفة .

## الفصل الأول

### أركان الدولة الفلسطينية طبقاً للقانون الدولي

استند إعلان قيام الدولة الفلسطينية على الحقوق القانونية للشعب الفلسطيني في فلسطين منذ قديم الزمان ، ولذلك كان من الضروري الإحاطة الموجزة بقواعد القانون الدولي بشأن أركان الدولة كمدخل لدراسة الحقوق الإقليمية الثابتة للشعب الفلسطيني ، مع ملاحظة أن دراسة السلطة السياسية والاعتراف سيكون محلها في الفصل الثاني من هذه الدراسة .

### المبحث الأول : الأحكام العامة لأركان الدولة

مقدمة : يجمع فقه القانون الدولي العام عند دراسته للدولة ، على ضرورة توافر ثلاثة أركان أساسية — هي الشعب ، والإقليم ، والتنظيم السياسي — حتى تثبت للدولة شخصية القانون الدولي العام . وبجانب هذه الأركان الثلاثة المجمع عليها ، يحتدم الخلاف بين الفقهاء بخصوص الاعتراف بالدولة ، وهل يعد ركناً يتوقف على توافره تمتع الدولة بشخصية القانون الدولي العام ؟ أم أن الاعتراف لا علاقة بينه وبين توافر هذا الوصف ! ومرد الخلاف هنا يرجع إلى تحديد طبيعة الاعتراف بالدولة ، فإذا أخذنا بنظرية الاعتراف المنثوية ، كان من الضروري التسليم بالاعتراف ركناً رابعاً لنشوء الدولة في القانون الدولي العام ، أما إذا سائرنا أنصار نظرية الاعتراف المقررة ، كان من الضروري استبعاد الاعتراف من بين أركان الدولة ، وبحيث يكون أثره قاصراً على تنظيم بعض العلاقات القانونية ، مثل تبادل العلاقات الدبلوماسية ، وإبرام المعاهدات الدولية والاعتراف بالاختصاص التشريعي والقضائي للدولة غير المعترف بها ، وتمتع هذه الدولة وممثلوها بالحصانات المقررة في القانون الدولي العام ، إلى غير ذلك من المسائل الهامة المرتبطة بنظام الاعتراف في القانون الدولي العام .

هذه هي المسائل التي يلزم الإحاطة بها ، بصورة عامة ، دون الدخول في التفاصيل الدقيقة ، التي قد يصعب على الطالب المبتدئ — في دراسة القانون الدولي العام الإلمام بها ، عند دراسة نظرية الدولة . كذلك نلاحظ أن بعض المسائل تشترك دراستها بين القانون الدولي الخاص ، مثل الجنسية ومركز الأجانب ، ولذلك فلن تكون محلاً لدراسة تفصيلية من جانبنا ، لأنها تشكل جزءاً ثانياً بذاته من دراسة القانون الدولي الخاص وهذا يحتمه عدم الازدواج في الدراسة . كذلك هناك بعض المسائل تدخل دراستها في النظم السياسية ،

مثل أنواع الدول ، وبالتالي يجب أن لا تكون محلا لازدواج في الدراسة من جانبنا .

## الفرع الأول

### الشعب أو السكان

أولا : التفرقة بين الطوائف البشرية التي يتكون منها سكان الدولة وأهمية تلك التفرقة في القانون الدولي العام :

والركن الأول الذي لابد من توافره لقيام الدولة هو الشعب ، فلا يتصور قيام دولة بدون سكان . ولكن اذا كان السكان من الأركان الأساسية التي يعلق القانون الدولي العام على توافره ثبوت شخصية القانون الدولي العام للدولة ، فإنه لا يشترط أن يبلغ تعداد السكان رقما معيناً حتى تثبت تلك الشخصية وأن كان يتوقف على عدد السكان المركز الذي تحتله الدولة في الجماعة الدولية . وقد يكون عدد السكان أيضا عاملا من عوامل تقدم الدولة وازدهارها ، أو على العكس سببا في تأخرها الاقتصادي ، وذلك اذا كان عدد السكان لا يتناسب مع مساحة اقليم الدولة ، ففي حالة زيادة عدد السكان بالنسبة لرقعة اقليم الدولة قد تعاني الدولة من كثير من المشاكل الاقتصادية ، وفي حالة قلة السكان بالنسبة لمساحة اقليم الدولة لا تتمكن الدولة من استغلال جميع مواردها الطبيعية ، وفي كلتا الحالتين ، يظهر أثر ذلك في القواعد الخاصة باكتساب الجنسية والقواعد الخاصة بالسماح للأجانب بالعمل على اقليم الدولة .

ويقصد بالسكان مجموع الأفراد الذين يوجدون على اقليم الدولة وكذلك الاشخاص القانونية الاعتبارية .

وينقسم سكان الدولة الى طائفتين : الأولى تضم الأفراد الذين تربطهم بالدولة رابطة قانونية وسياسية يعبر عنها بالجنسية ، وهؤلاء هم المواطنون . والطائفة الثانية تضم مجموعة الأفراد الذين يوجدون على اقليم الدولة بقصد الإقامة العابرة من أجل زيارة معالمها ، أو الاستمتاع بجمال طبيعتها ومناخها ، أو الأفراد الذين تمتد اقامتهم على اقليم الدولة دون أن يكتسبوا جنسية هذه الدولة ، ولكنهم فقط يوجدون على اقليمها ابتغاء العمل سواء في المصالح العامة أو المؤسسات الخاصة التجارية أو الصناعية أو مباشرة مهنة حرة .

ثانيا : تقسيم السكان الى وطنيين وأجانب له أهميته من زاوية القانون الدولي العام وتظهر تلك الأهمية في نواحي كثيرة منها :

١ — من حيث الحماية القانونية التي يتمتع بها كل من أفراد الطائفتين . فالوطني وفقا لقواعد القانون الدولي العام يخضع خضوعا مطلقا لقرانين

دولته ، وإذا رأى أن هناك اعتداء على حقوقه من جانب السلطات العامة أو من جانب الأفراد ، فمسبيله الى حماية حقوقه أن يلجأ الى القضاء الوطنى ، ولا يمكن أن تكون خصومته هذه محلا لدعوى ترفع الى القاضى الدولى ، لأن معاملة الدولة لمواطنيها تندخل فى الموضوعات التى تعارف فقه القانون الدولى العام على تسميتها بالاختصاص الداخلى المطلق الذى لا تسرى فيه قواعد القانون الدولى العام ، أى من الأمور الداخلية التى تختص بها كل دولة طبقا للفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة التى نصها كالآتى .

ليس فى هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل فى الشئون التى تكون من صميم السلطان الداخلى لدولة ما ، وليس فيه ما يقتضى الأعضاء أن يرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق .

**ولا يستثنى من ذلك الا الحالات التى تكون فيها الدولة ملتزمة بمقتضى اتفاق دولى بأن تكفل لمواطنيها أو فريق منهم — الأقليات مثلا — قدرا معيناً من الحقوق .** لأنه فى مثل هذا الفرض لا تكون الدولة حرة فى تحديد نوع المعاملة التى تراها لمواطنيها أو لفريق منهم ، بل تلزم بأن تعترف لهم بالحقوق المنصوص عليها فى الاتفاق الدولى ، والا تعرضت للمسئولية الدولية . ومن أمثلة ذلك معاهدات السلام التى أبرمت بعد الحرب العالمية الأولى والتى كانت تهدف الى حماية حقوق ومصالح الأقليات فى عدد كبير من الدول ، والتى كان بمقتضى هذه المعاهدات من الممكن رفع الأمر أمام محكمة العدل الدولية الدائمة أو أمام لجنة خاصة تابعة لسكرتارية عصبة الأمم المتحدة .

**ويستثنى من ذلك أيضا الحالات التى اتفقت فيها مجموعة من الدول على توفير حماية دولية لحقوق الانسان ،** مثل معاهدة روما عام ١٩٥٠ ، التى التزمت بمقتضاها عدة دول أوروبية بالاعتراف للفرد بصفته هذه ، بعدد معين من الحقوق القانونية والمصالح الاقتصادية ، وأنشأت أيضا لجنة لحقوق الانسان ومحكمة دولية لحقوق الانسان مقرها مدينة ستراسبوج بفرنسا . وفيما عدا ذلك فالقاعدة العامة هى أن سلطة الدولة على مواطنيها تكاد تكون مطلقة ولا تهم القانون الدولى العام بل تهم القانون الداخلى الذى يتولى تحديد حقوق وواجبات المواطنين قبل دولتهم . وتعد تلك النتيجة اثرا لفشل الجهود التى بذلت على المستوى الدولى بقصد حماية حقوق الانسان ومحاولة التخفيف من الأضرار والآثار البالغة التى يمكن أن يمتد بها المواطن على يد السلطات العامة فى دولته . ويعد التصريح العالى لحقوق الانسان الذى وافقت عليه الجمعية العمومية للأمم المتحدة فى دورة باريس عام ١٩٤٨ غير ذى اثر عملى ، لأنه غير ملزم للدولة ولا تعد نصوصه قواعد قانونية دولية ملزمة للدول يمكن أن يستند عليها الفرد من أجل حماية حقوقه ، بل هى مجرد توصيات صادرة من الجمعية العامة للأمم المتحدة الى أعضائها تعوزها قوة الإلزام .



٢ — أما الأجنبي فانه طبقا لقواعد القانون الدولي العام يتمتع بمركز أفضل ، وهنا يبدو الشذوذ الذي يحيط بقواعد القانون الدولي العام في صورتها الحاضرة ، حيث يمكن أن يتمتع الفرد خارج دولته بحماية دولية لحقوقه ويحرم تلك الحماية طالما هو موجود على اقليم الدولة ، وتعليل ذلك بايجاز هو أن الأجنبي مثل الوطني يخضع لقوانين ومحاكم الدولة التي يوجد على اقليمها . فهذه القوانين هي التي تحدد حقوقه وواجباته ، ولكن سلطان الدولة هنا غير مطلق بل مقيد بقيدين عامين سنراها عند دراستنا للمركز القانوني للأجنبي . والأجنبي مثل الوطني أيضا ملزم بالدفاع عن حقوقه أمام جهات القضاء المفتوحة له طبقا لقوانين الدولة التي يقيم فيها ، ولكن اذا ما استند جميع طرق التقاضي المنصوص عليها في هذه القوانين ، وشعر بأن الحماية القضائية التي توفرها تلك القوانين لحقوقه قد قصرت عن توفير حماية فعلية لحقوقه ، فانه يلجأ لدولته التي يمكنها أن تتدخل لدى السلطات العامة في الدولة التي يقيم فيها ، فان كللت مساعيها بالنجاح انتهى الأمر عند هذا الحد ، والا فانها يمكن أن تباشر الحق الذي يعطيها اياه القانون الدولي العام في هذه الحالة ، أي تستعمل الحماية الدبلوماسية ، وبهذا يتحول النزاع بين الأجنبي والدولة التي يقيم فيها ، من مجرد علاقة داخلية يحكمها القانون الداخلي ، ويختص بالفصل فيها القاضي الداخلي ، الى علاقة دولية ، وخصوصة تهم القانون الدولي العام ، ويختص بها القاضي الدولي .

وتظهر أيضا آثار التفرقة بين الوطني والأجنبي من ناحية القانون الدولي العام في قدر الحقوق التي يتمتع بها كل منهما ، فالقاعدة العامة هي أن حقوق الوطني تجاوز كثيرا الحقوق التي يلزم الاعتراف بها للأجنبي من جانب الدولة التي يقيم على اقليمها ، ولا اعتراض على ذلك في القانون الدولي العام .

٣ — وأخير نشير الى أن للتفرقة بين الأجنبي والوطني أهمية بالغة فيما يتعلق بقبول دعوى المسؤولية الدولية التي ترفعها دولة ضد دولة أخرى ، حيث جرى القضاء الدولي على أن الدولة لا يحق لها أن تتبنى أمام القضاء الدولي إلا الخصومات التي يكون المدعى الأصلي فيها شخصا يتمتع بجنسيتها ، والا تحتم على القاضي الدولي رفض الدعوى لتخلف أحد الشروط الأساسية لقبولها وهو شرط الجنسية ، وذلك على تفصيل محله دراسة المركز القانوني للأجانب، والجنسية ، وهما من المسائل التي يجب أن تترك لدراسة القانون الدولي الخاص . نزولا على التقسيم الذي تأخذ به مناهج دراسة القانون الدولي في كليات الحقوق في جامعات الجمهورية العربية المتحدة .

ثالثا — **الوطنيون** : هم الأفراد الذين تربطهم بالدولة رابطة قانونية وسياسية تعرف بالجنسية . وتحديد الوطنيين يقتضى دراسة قوانين الجنسية في الدول المختلفة ، وذلك يدخل في دراسة القانون الدولي الخاص ولا يحفل به القانون الدولي العام .

ويكتفى القانون الدولي العام في هذا الصدد بأن يعترف للدول بحق تحديد الأفراد الذين يتمتعون بجنسيتها ، بمعنى أنه يعطيها الحق في أن تصوغ قانون جنسيتها حسبما يترأى لها ، فلها أن تحدد شروط اكتساب جنسيتها وشروط فقدها بالطريقة التي تراها أكثر تحقيقاً لمصالحها ، ومتمشية مع ظروفها الخاصة . ولكن الدولة في تحديدها للأشخاص — أفراد أو أشخاصاً قانونية — الذين يحملون جنسيتها ، لا تتمتع بسلطان مطلق ، بل عليها أن تراعى أن تكون هناك رابطة فعلية بين الفرد الذي تدعى انتماءه اليها عن طريق تمتعه بجنسيتها ، والا يكون في تحديدها هذا اعتداء على حقوق الدول الأخرى ، والا كان قانونها الخاص بالجنسية غير سار في مواجهة الدول الأخرى . والحرية التي تتمتع بها الدول طبقاً للقانون الدولي العام في تحديد الأشخاص الذين يتمتعون بجنسيتها قد تؤدي عملاً إلى نتائج خطيرة ، وذلك بأن يجد الفرد نفسه يتمتع بجنسية أكثر من دولة وذلك طبقاً لاختلاف المعايير التي تأخذ بها الدول عند صياغتها لقوانين الجنسية ، وذلك قد يؤدي إلى صعوبة مباشرة الحماية الدبلوماسية في الفروض التي يدعى فيها مثل هذا الفرد انتهاك حقوقه على يد دولة أجنبية .

كما قد يترتب على ذلك أن يرى المرء نفسه محروماً من أية جنسية ، وذلك لانسقاط جنسيته الأصلية بإجراء تعسفى من قبل إحدى الدول ، وعدم توافر الشروط التي يستلزمها أى من قوانين الجنسية من أجل تمتعه بجنسية دولة أخرى . وهنا تكون النتيجة العملية هي استحالة حماية حقوقه دولياً ، عندما تنفك تلك الحقوق على يد دولة ما ، لأنه كما سنرى لابد من أن تتبنى دولة حقوق الفرد ، ولا بد من أن تربط بين هذه الدولة وذات الفرد رابطة قانونية مثبتة هي الجنسية ، حتى تكون الدعوى الدولية مقبولة أمام القاضى الدولي ، وهنا يفقد أصلاً هذا الشرط .

## الفرع الثانى

### الأقليم

أولاً — تعريف الأقليم وتحديد سماته العامة وعناصره :

١ — يمكن تحديد إقليم الدولة بأنه النطاق الذى تتمتع الدولة فى داخله بكامل السلطات التى يقررها القانون الدولى العام . والأقليم بالمعنى السابق يختلف عن الإقليم الجمركى فى حالة الاتحادات الجمركية ، الذى يتكون من مجموع أقاليم الدول الأعضاء فى الاتحاد الجمركى أو الوحدة الاقتصادية . وينظر فى القانون الدولى العام فى الاتحاد السوفييتى الى الأقليم على أساس أنه التعبير المادى عن السيادة والاستقلال وحماية السكان ، ويرى أنه يضم الأرض التى تباشر عليها الدولة سيادتها والمياه والهواء والفضاء . ويرى آوبنهايم أنه فى بعض الأحيان يطلق على الأقليم وصف أملاك الدولة ، ولكن

من الواجب ملاحظة أن الملكية الإقليمية يجب أن تفهم حسب مدلولها في القانون الدولي العام ، فلا يقع الخلط بين الاقليم والملكية العامة أو الخاصة للدولة ، لأن الاقليم ليس ملكا لرئيسها أو حكومتها أو شعبها ، بل هو النطاق الذى يخضع للسيادة الإقليمية والسلطة الأمرة للدولة . وهذه التفرقة لم تكن واضحة في الماضى حيث كان يقع الخلط بين الاقليم والملكية الخاصة للملك أو الدولة ، ولكن انقراض نظم الحكم الفردية المستبدة أدى الى نهاية الخلط السابق ، حيث وجدت النصوص الدستورية التى تحد من سلطة رئيس الدولة فى التنازل عن الاقليم .

٢ — ويرى بعض الشراح ان أهمية الاقليم واعتباره عنصرا لازما لقيام الدولة وتمتعها بشخصية القانون الدولي العام لم تظهر الا خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ، ولم تكن للاقليم أية أهمية فى تعريف الدولة لدى الاغريق والرومان ، حيث كان يكتفى بالعنصر البشرى ، دون حاجة الى الربط بينه وبين اقليم معين . ولم تظهر أهمية الاقليم الا منذ أواخر العصور الوسطى ، تحت ضغط العوامل الاقتصادية والاجتماعية . ولكن الاقليم فى الوقت الحاضر يعد ركنا أساسيا لقيام الدولة ، وبدونه لا تستطيع جماعة بشرية التمسك بوصف الدولة فى القانون الدولي العام ، ولذلك كان الاقليم هو الذى يفرق بين الدولة ، والأمة ، ويجعل الأولى من أشخاص القانون الدولي العام دون الثانية .

٣ — ويميز الاقليم الدولة عن المنظمات الدولية ، التى وان كانت من أشخاص القانون الدولي العام ، الا أنها لا ترتكز على أساس اقليمى تتمتع فى داخله بالسيادة الإقليمية ، لأنها تنشأ عن اتفاق بين الدول لتحقيق أهداف مشتركة وعامة ، تعجز كل دولة بمفردها عن النهوض بها .

٤ — والسلطة العليا التى تتمتع بها الدولة على اقليمها تكون غير قابلة للانقسام كتقاعدة عامة ، فلا يتصور وجود دولتين فى اقليم واحد . الا أنه فى بعض الحالات يكون من الصعب تجاهل الأوضاع التى تؤدي الى تقرير بعض الاستثناءات الظاهرية أو الحقيقية ، التى نشير الى بعضها :

( أ ) **الحكم الثنائى** : وهى الحالة التى يكون فيها الاقليم خاضعا لدولتين ، ويحدد الاتفاق مدى ما تتمتع به كل منهما من حقوق على الاقليم ، كما كان الوضع بالنسبة للسودان قبل استقلاله ، حيث كان يخضع للحكم الثنائى لكل من مصر وبريطانيا وهذه الصيغة تعد من مخلفات النظم الاستعمارية .

( ب ) **قيام احدى الدول بإدارة جزء من اقليم دولة أخرى** : ومن أمثلة ذلك قبرص قبل استقلالها ، حيث كانت جزءا من الامبراطورية العثمانية تحت الإدارة البريطانية من عام ١٨٧٨ حتى عام ١٩١٤ .

( ج ) **تأجير أو رهن جزء من اقليم الدولة لدولة أخرى :** من ذلك تأجير الصين مقاطعة كياكو لألمانيا عام ١٧٩٨ ، وأجزاء أخرى من اقليمها لكل من بريطانيا وفرنسا وروسيا ، وكذلك رهن السويد في عام ١٨٥٣ مدينة ويزمار ، ورهن جنوا في ١٧٦٣ جزيرة كورسيكا لفرنسا ، وتأجير بريطانيا في عام ١٩٤١ بعض الاقاليم الصغيرة للولايات المتحدة لاقامة قواعد بحرية وجوية ، وكما كان الامر كذلك بالنسبة للقواعد الأمريكية والانجليزية في المملكة الليبية . ويدخل في ذلك أيضا الحالة التي تضع فيها إحدى الدول أحد المرافق العامة تحت ادارة دولة أو أكثر بقصد ضمان الوفاء بدين عليها ، كما حصل في مصر في ظل نظام صندوق الدين ، وكما حصل في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى ضمنا للوفاء بديون الحرب التي فرضت عليها . ومن أمثلة ذلك أيضا تأجير بناما في عام ١٩٠٣ شريطا من اقليمها للولايات المتحدة ، اتساعه عشرة أميال ، لإنشاء وادارة قناة بناما . ففي الحالات السابقة يكون للدولة حق السيادة ، وتكون للدولة المستأجرة أو المرتهنة أو التي تقوم بالادارة مباشرة سائر مظاهر السيادة .

( د ) **و في حالة الدولة الفدرالية** تكون السيادة لهذه الدولة ، ولكن مباشرة مظاهر هذه السيادة في القانون الداخلي ، وبعض مظاهرها الدولية ، يكون مقسما بين الدولة الفيدرالية والدويلات التي تتكون منها هذه الدولة .

( هـ ) **والاقليم الذي كان يوضع تحت نظام الانتداب طبقا لعهد عصبة الأمم ، أو تحت نظام الوصاية طبقا لميثاق الأمم المتحدة ، تكون السيادة لسكان هذا الاقليم ، أما مباشرة مظاهر هذه السيادة في القوانين الدولي والقانون الداخلي ، فيكون موزعا بين الدولة المنتدبة أو الوصية والمنظمة الدولية .**

هـ — **ويرى بعض الشراح أن الدولة يبقى لها وجودها القانوني الدولي ، حتى ولو فقدت السيطرة على اقليمها في ظروف خاصة ، وذلك اذا كان من الواضح أنها ستستعيد تلك السيطرة .** متى زالت الظروف الخاصة التي منعت الحكومة من الاستقرار على اقليمها . ويشترطون لذلك أن يبقى التنظيم للدولة قائما وأن تباشره على رعاياها الموجودين في الخارج ، وكذلك الادارات الوطنية التي تباشر اختصاصاتها خارج اقليم الدولة . ومن أمثلة ذلك ما يحصل خلال الحرب من سيطرة العدو على اقليم الدولة وانتقال الحكومة الوطنية الى الخارج واستقرارها على اقليم دولة أخرى ، ومباشرتها من داخل هذا الاقليم الأخير الاختصاصات التي تباشرها عادة الحكومة ، من ذلك أنه خلال الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ — ١٩١٨ وبالنسبة لبلجيكا انتقلت حكومتها الى فرنسا ، وتكرر الوضع السابق على صورة أوسع خلال الحرب العالمية الثانية حيث انتقلت كثير من الحكومات على اثر احتلال دولها بواسطة قوات المحور الى الخارج ، خصوصا الى لندن ، مثل الحكومة

الفرنسية والنرويجية ، واليونانية ، وهو ما يجب أن يكون وضوح الدولة  
الافلسطينية منذ اعلان استقلالها ، لأن الاحتلال الاسرائيلي غير مقنوع .

ولكن يلاحظ أنه في هذه الفروض قد تقوم قوات الاحتلال الأجنبية بانشاء  
حكومه مكونه من عناصر وطنية موالية لها . وبذلك تكون المشكلة التي تتور  
في هذا الصدد خاصة بمشكلة أخرى من مشاكل القانون الدولي العام ، وهي  
مشكلة الاعتراف بالحكومات ، وتحديد الحكومة التي تمثل حقا سكان الاقليم ،  
وتمثل بالتالي الدولة في علاقتها الخارجية .

٦ — ويلاحظ أن الأسلام قد اهتم بالاقليم ، ويميزه عن الأملاك ، الخاصة  
للوالى ، بعكس ما كان ذائعا خلال العصور الوسطى في أوروبا ، من الخلط  
بين الاقليم وبين الأملاك الخاصة لرئيس الدولة ، وما ترتب على ذلك من  
ثبوت حق رئيس الدولة في التصرف في اقليم الدولة بالبيع والهبة والتنازل .  
وذلك بخلاف ما جاءت به الشريعة الاسلامية حيث كان الاقليم يعد دائما  
من الاموال العامة ولا يختلط بالاموال الخاصة للحاكم ، وهذا الحكم هو الذى  
استقر في الفكر القانونى المعاصر .

٧ — ويلاحظ بعض الشراح أن الاقليم قد فقد في العصر الحالى بعض  
الأهمية التي كانت مرتبطة به في العصور الوسطى . ويرجعون ذلك الى  
الارتباط بين الأفراد والجماعات على المستوى الدولى . وذلك عن طريق  
تكوين الجمعيات أو النقابات الدولية ذات الأغراض الروحية ، أو المهنية ،  
أو النقابية ، أو الاقتصادية ، أو الثقافية ، أو الاجتماعية .

ويرون أيضا أن من العوامل التي ساعدت على التقليل من أهمية  
الاقليم ، ازدياد الهجرة بين الشعوب ، والتقليل من القيود التي كانت تحيط  
بها في الماضي ، وتزايد الجهود التي تهدف الى تحقيق الوحدة التشريعية :  
وذيوخ الانجاء الى الاتفاقات الدولية من أجل حل أوجه الخلاف التي تنشور  
بين الدول . وأخيرا ، يرى هذا الفريق من الكتاب أن تطور وسائل الاتصال  
والمواصلات بين الدول ، والربط بين الأجزاء المختلفة للقارة الأرضية ،  
وخاصة عن طريق الطيران والاذاعة قد ساعد على التقليل من أهمية الاقليم  
باعتباره النطاق الوحيد الذى تباشر فيه السلطة العامة سيادتها .

٨ — وإذا كان لا يتصور وجود دولة بدون اقليم تباشر عليه سيادتها  
أو حسب التعبير الحديث اختصاصاتها الدولية على سبيل الانفراد  
والاستقرار ، فإنه يكفى من زاوية القانون الدولي العام أن يثبت أن للدولة  
اقليم معين . وذلك دون حاجة الى البحث عن مساحة الاقليم ، أو الى  
القيمة الاقتصادية لهذا الاقليم ، أو العوامل الجغرافية أو الجيولوجية التي  
قد ترفع أو تحط من الأهمية الاقتصادية للاقليم .

هذا من الوجهة النظرية البحتة . ولكن يلاحظ أن المركز الدولي الذى

تتمتع به الدولة ، أى أهميتها الفعلية بين أعضاء الجماعة الدولية يرتبط ارتباطا وثيقا بمساحة اقليمها ، وبمدى القيمة الاقتصادية لهذا الاقليم .

٩ — **ولاقليم الدولة صفتان لا بد من توافرها : الأولى** ثبات الاقليم ، بمعنى أن الجماعة البشرية ، أى الشعب ، يجب أن تقيم على سبيل الاستقرار على هذا الاقليم من أجل الحياة الدائمة المستقرة . وينبنى على ذلك أن القبائل الرحل لا يمكن أن يصدق عليهم وصف الدولة ، وذلك لعدم استقرارهم على اقليم معين على وجه الاستقرار .

**والصفة الثانية للاقليم :** تنحصر في ضرورة أن يكون محددا واضحا المعالم ، ويتحدد ذلك بمدى سريان سيادة الدولة أو اختصاصها . ومن ثم يجب رفض المذاهب التى ترمى الى عدم ضبط حدود الدولة ، ومن أمثلتها النظرية السوفيتية التى تعرف بنظرية **الحدود العامة** *Théorie de l'Etat fluide* والمذهب النازى الخاص بالدولة الحية ذات **الحدود المتحركة** *L'Etat dynamique aux frontières mouvantes*. وهو المذهب الذى تسير عليه اسرائيل فى علاقاتها بالدول العربية ، وبعداونها على اقليم الدولة الفلسطينية.

**عناصر الاقليم :** ويرى بعض الكتاب أن اصطلاح **اقليم الدولة** قد أصبح لا يطابق فى معناه **اللفوى الاصلى** **مداونه** القانونى طبقا لقواعد القانون الدولى العام ، وذلك لان اقليم الدولة لم يعد قاصرا على الجزء القارى أو اليابس الذى تبسط عليه سيادتها أو اختصاصاتها ، بل أصبح يشمل زيادة على ذلك المياه التى توجد داخل هذا الجزء القارى ، وجزء البحر الملاصق لشواطئها الى المدى المتفق عليه فى القانون الدولى العام ، والفضاء الذى يعلو الاقليم القارى والمائى للدولة . ويلاحظ أن العنصر الاصلى فى اقليم الدولة يتكون من اليابس ، ولا يتصور وجود دولة يتكون اقليمها فقط من عنصرى الماء والهواء ، لأن هذين العنصرين يتبعان دائما عنصر الأرض ولا يوجدان بدونه .

١٠ — **وإذا كان اقليم الدولة يضم عادة** العنصر اليابس والمياه الداخلية وما يحيط بهما من هواء وما يعلوهما من فضاء ، فإن هناك من السدول مالا يتصل اقليمها بالبحر ، ومن أمثلة ذلك دولة الفاتيكان ، وتشيكوسلوفاكيا والمجر ونيبال وأفغانستان وسويسرا .

١١ — **والغالب أن يكون اقليم الدولة وحدة قائمة بذاتها** ، بمعنى أن تكون اجزائه متصلة الاوصال ، لا يوجد بينها اقليم دولة أخرى ، ولكن قد يترتب على بعض العوامل انشطار اقليم الدولة ، لوجود اقليم أو جزء من اقليم دولة أخرى يفصل أجزاء اقليم الدولة الأولى بعضها البعض . ومن أمثلة ذلك الباكستان التى كان ينقسم اقليمها قبل انفصال بنجلاديش عام ١٩٧١ الى قسمين يتوسطهما اقليم الهند ، هما الباكستان الشرقية والباكستان

الغربية . ومن أمثلة ذلك أيضا أن ولاية الاسكا يفصلها الاقليم الكندي عن أقاليم الولايات الأمريكية الأخرى التسع والأربعين . وقد يحدث أن توجد أجزاء من أقاليم الدولة محصورة في أقاليم دول أخرى بحيث لا يمكن الاتصال بها إلا عن طريق هذه الأقاليم الأخيرة . ويطلق على أجزاء الأقاليم المحصورة بهذه الطريقة اصطلاح *Les Enclaves* ، ومن أمثلة ذلك الاقليم الأمريكى الذى يطلق عليه *Point Robert* الذى لا يمكن الاتصال به إلا عن طريق كندا .

٣ — ومن الأجزاء الهامة في اقليم الدولة من ناحية القانون الدولى العام الحدود ، وترجع أهميتها الى أنها تعد النقاط الاقليمية التى عندها تتوقف سيادة الدولة واختصاصاتها نتيجة لبدء اقليم دولة أخرى ، وما يلى ذلك من سريان سيادة واختصاصات هذه الدولة الأخيرة . ولذا يهتم القانون الدولى العام العرفى والاتفاقى بتحديد حدود الدولة ، لأن عدم وضوح الحدود الفاصلة بين أقاليم الدول قد يؤدى الى تازم العلاقات بين الدول ، وقد يجرى بالتالى الى الدخول فى نزاع مسلح . ومن أمثلة ذلك النزاع المسلح الذى قام بين الهند والصين والذى مازال معلقا ، والنزاع الذى نشب بين الدولتين العربيتين الجزائر ومراكش فى نهاية ( ١٩٦٣ ) ، والنزاع الذى يقوم بين الحبشة والصومال منذ ١٩٦٤ . وتتميز الحدود فى البلاد التى تحررت أخيرا من الاستعمار ، بعدم وضوحها ، وعدم تمثيلها مع مصالح الشعب ، وذلك لأنها خططت فى فترة الاستعمار الذى كان يقيم الحواجز المصطنعة من أجل تحقيق مصالحه الذاتية الاستعمارية وأغفال المصالح الحقيقية لسكان الاقليم ، والتكامل الاقتصادى الذى يربط بين الأقاليم المختلفة ، وذلك لأن هذه الحدود تم تخطيطها بطريقة تحكيمية ، ولذا فإن الخلافات الدولية التى تدور حول الحدود ستشمل حيزا ملموسا فى الحياة الدولية المعاصرة ، خاصة فى القارتين الأفريقية والآسيوية .

والحدود إما أن تكون طبيعية وإما أن تكون صناعية من عمل الإنسان ، وقد تكون وهمية تتبع خطوط العرض والطول .  
وقد يعنى المشرع الدستورى برسم حدود الدولة ، ومن أمثلة ذلك ما فعله الدستور الليبى فى مادته الرابعة ، ولكن يلاحظ أن تحديد الدستور لحدود الدول لا يلزم الدول الأخرى إلا بالقدر الذى يتفق فيه هذا التحديد مع الحدود الحقيقية للدولة وفقا لقواعد القانون الدولى ، وخاصة الاتفاقيات الدولية التى تحدد الحدود الفاصلة بين الدول المتجاورة ، والقول بعكس ذلك يؤدى الى تحكم الدولة الكبيرة القوية فى اقليم الدول الأخرى الصغيرة والمتوسطة ، حيث يكون مناط الأمر للقوة وتتوارى سيادة القانون .

١٤ — ويفرق الاستاذ كافاريه بين أجزاء اقليم الدولة الوطنى ، الذى يتكون من الاقليم الأرضى متضمنا الأملاك الخاصة والعامة ، والاقليم النهري

الذى يضم الأنهار والقنوات الوطنية ، والاقليم البحرى الذى يشمل أجزاء من البحر ، **والقضاء الجوى** ، ويضيف الأستاذ كافارية الى الاجزاء السابقة بالنسبة لبعض الدول جزءا آخر يطلق عليه اقليم ما وراء البحار ، ويرى أنه يعد امتدادا للاقليم الوطنى ويخضع لسلطة الدولة . وهذه الملاحظة من جانب الأستاذ كافارية تتفق مع حالة المجتمع الدولى فى فترة ما قبل التنظيم الدولى ، حيث كان الاستعمار من النظم التى يعترف بها القانون الدولى العام التقليدى، وترتب على ذلك ضم الدول الكبرى لمناطق شاسعة فى أمريكا وأفريقيا وآسيا الى أقاليمها دون مراعاة لحقوق شعوبها ، وهو أمر لم يعد ممتشيا مع القانون الدولى العام المعاصر الذى يعطى الشعوب الحق فى تقرير مصيرها دون اعتداد بها اكتسبته بعض الدول من حقوق فى ظل القانون الدولى التقليدى على أقاليم لا تربطها بها صلة ، ولا يفيد فى ذلك ما تقضى به النصوص الدستورية فى هذه الدول ، ومن أمثلة ذلك المادة ١٠٩ من الدستور الفرنسى لعام ١٩٤٦ ، والمادة الأولى من الدستور البرتغالى لعام ١٩٣٣ ، كذلك نلاحظ أنه طبقا للدستور الفرنسى لعام ١٩٥٨ ، فإن الاقاليم الفرنسية فيما وراء البحار تم ادماجها فى الاقليم الوطنى الفرنسى ، ومع ذلك فإن هذا الدستور لم ينص على أحكام موحدة تسرى على سائر الاقاليم الفرنسية فيما وراء البحار ، كذلك بفرق الدستور الفرنسى لعام ١٩٥٨ بين الاقاليم الفرنسية فيما وراء البحار وأقاليم الدول الأعضاء فى المجموعة الفرنسية ، كما يستفاد ذلك من المواد ٧٧ وما بعدها من الدستور الفرنسى .

١٥ — ويرى أوبنهايم ان اقليم الدولة يتكون من الارض التى تقع داخل حدودها ، يضاف اليها بالنسبة للدولة الشاطئية بعض المياه التى تقع داخل اقليمها أو تلتصقها ، وهذه المياه نوعان هما : المياه الوطنية التى تشمل البحيرات والقنوات والأنهار والموانئ والمنشآت البحرية وبعض مياه الخلجان ، وهى الاجزاء التى يطلق عليها أحيانا تسميته **المياه الداخلية** . **والمياه الإقليمية** تضم حزاما من مياه البحر يحيط بالدولة وقد تدخل فيه كذلك بعض الخلجان والمضائق . والفرقة بين المياه الداخلية والمياه الإقليمية لها أهميتها فى القانون الدولى العام .

١٦ — **الاجزاء الحكومية من اقليم الدولة** كان الفقه التقليدى فى القانون الدولى العام ، يأخذ فى بعض الحالات بنظرية امتداد اقليم الدولة ، بقصد تمثيل الحالات التى تبشر فيها الدولة بسلطاتها خارج اقليمها . ومن ثم نظر هذا الفقه الى السفن الحربية والسفن المملوكة للدولة ، أى السفن العامة والسفن التجارية التى ترفع علم الدولة ، على أنها أجزاء من اقليم الدولة فى حالة وجودها فى المياه الإقليمية لدولة أجنبية ، أو فى البحر العالى ، وبهذه الصورة كان ينظر أيضا فى الماضى الى مقر البعثات الدبلوماسية الأجنبية .

١٧ — **وليسست كل أجزاء اقليم الدولة يمكن التنازل عنها** ، حيث لا يمكن



التنازل عن المياه الإقليمية أو عن باطن الأرض ، لعدم إمكان فصل هذين الجزئين من إقليم الدولة عن الأرض التي تتصل بالمياه الإقليمية ، أو عن الأرض التي يوجد في أسفلها باطن الأرض ، ويكون المسيل إلى التصرف في باطن الأرض ، ونقل أى منهما أو جزء منهما إلى سيادة دولة أخرى ، انمسا عن طريق التصرف في جزء الأرض الذي تحيط به المياه أو الذي يعلو باطن الأرض . ولا يرد على القاعدة السابقة إلا استثناء واحد ، وهو الخاص بالفرض الذي تكون فيه الحدود بين دولتين مكونة من المياه ، أى توجد الحدود على سطح المياه ، ففي هذه الحالة يمكن التنازل عن المياه وحدها ، من جانب أى من هاتين الدولتين للأخرى .

١٨ — ويلاحظ أنه طبقاً للمادة السادسة من الدستور السوفيتي ، فإن الإقليم يشمل سطح الأرض وباطنها والمياه ، والمنشآت والسفن البحرية ، والمنشآت والمركبات الجوية ، كذلك نلاحظ أن فقه القانون الدولي في الاتحاد السوفيتي لا يرى في الإقليم مجرد نطاق تسرى في داخله سلطات الدولة ، ولكن ينظر إليه على أساس أنه محل حق للدولة ، وطبقاً للفقه السوفيتي ، فإنه يجوز الحجز على السفن الخاصة في الموانئ الأجنبية كوسيلة للوفاء بالديون ، ولكن هذا الفقه يرفض التسليم بهذا الحق للدولة الساحلية بالنسبة للسفن التجارية السوفيتية ، وذلك على أساس أى هذه السفن تعد في روسيا مملوكة للدولة ، ومن ثم فهي تتمتع بالحصانة التي يقرها القانون الدولي للسفن العامة ، في حالة وجودها في المياه الداخلية أو الإقليمية لدولة أجنبية .

### ثانياً — اكتساب الإقليم :

١ — حصر هذه الأسباب : تختلف تفسيرات الفقهاء لأسباب اكتساب الإقليم : فمنهم من يفرق بين السبب التاريخي والسياسي لاكتساب الإقليم وهو الفتح أو الغزو ، وبين الطرق القانونية التي تنفرع إلى فرعين : الأول طرق مقابلة لطرق اكتساب الملكية في القانون الداخلي « القانون الخاص » وتشمل الحيازة والاستيلاء أو وضع اليد ثم التنازل ، وأخيراً التقادم . والفرع الثاني يقصد به الحالة التي يدخل فيها الإقليم تحت سيادة الدولة ، ويمتد إليه اختصاصها على أثر حكم صادر من هيئة قضائية دولية .

ومن الشراح من يفرق في دراسته لأسباب اكتساب الإقليم بين الأسباب التقليدية ، ويعالج تحت هذا العنوان : الاستيلاء ، إضافة للملحقات ، التنازل ، الفتح والتقادم ، ثم يعالج الوضع الحالي في القانون الدولي العام ، وينتقد الأسباب التقليدية لاكتساب الإقليم ، ويرى أنها نشأت في عصر لم يكن فيه أبداً حق الشعوب في تقرير مصيرها الأهمية التي نشاهدها الآن . وقد ترتب على ذلك أن أجازت الدول لنفسها أن تضم إلى أقاليمها ، أو تمد ولايتها ، إلى

اقليم تستقر عليها شعوب تختلف من حيث الجنس واللغة والأمانى القومية عن شعب الدولة التى ضمت اليها تلك الاقاليم ، ويرى أن اكتساب الاقليم عن طريق الاكتشاف لم تعد له الا أهمية ضئيلة جدا وذلك فى دائرة المناطق القطبية التى لم تثبت عليها الولاية لدولة ما بعد ، ويخلصون من ذلك الى المناداة باسقاط الفتح أيضا من بين أسباب اكتساب الاقليم فى القانون الدولى العام ، لأن هذا القانون — فى صورته الراهنة — يحرم الحرب التى تهدف الى اخضاع الدول والسيطرة على اقاليمها .

٢ — سلطة اكتساب الاقليم : يجب الا يقع الخلط بين اكتساب الاقليم بواسطة دولة عضو فى الجماعة الدولية ، وبين تأسيس دولة جديدة أو اكتساب الفرد العادى أو جماعة من الافراد لاقليم معين . فعندما تقوم جماعة من الافراد بالاقامة على جزء معين من الكرة الأرضية لا يعد جزءا من اقليم أية دولة ، وتنشئ دولة جديدة عليه ، فانها بذلك لا تصبح مباشرة عضوا فى الجماعة الدولية ، لأنه فى هذه الحالة تثار مشكلة الاعتراف بالدولة فى القانون الدولى العام ، كما سبق ان رأينا فى مقدمة هذا الفصل .

كذلك عندما يقوم أحد الافراد أو إحدى منظمات القسطنطين الداخلى باكتساب اقليم ليس جزءا من اقليم إحدى الدول ، سواء أكان هذا الاقليم مسكونا أو غير مسكون ( جزيرة مثلا ) ، أو عن طريق النزاع الذى تقوم به قبيلة لأخرى ، فانه فى هذه الحالات لا يصبح الاقليم جزءا من اقليم الدولة التى ينبعها الفرد أو الهيئة الخاصة ، ما لم يكن الاستيلاء على الاقليم أو النزاع عنه قد تم باسم هذه الدولة وموافقتها ، وقامت هذه الدولة بإدارة الاقليم . لأنه بغير ذلك ، يكون الاستيلاء على الاقليم قد تم خارج نطاق القانون الدولى ، ولا تسرى أحكامه عليه الا اذا نشأت فى الاقليم دولة جديدة توافرت فيها الأركان التى يستلزمها القانون الدولى ، كما حصل ذلك بالنسبة لإنشاء دولة الكونغو الحرة ، وأيضا عندما قام السير جيمس بروك عام ١٨٤١ ، بالاستيلاء على اقليم ساراواك فى شمال بورنيو وتكوين دولة جديده فرض نفسه رئيسا لها ، تحت حماية بريطانيا ، ولقد بقيت ساراواك دولة تحت الحماية البريطانية حتى عام ١٨٣٦ ، حيث ابتداء من هذا التاريخ زعم البريطانيون أنها جزء من مستعمراتهم .

٣ — المذهب القديم فى اكتساب الاقليم : عندما وضع جروسيوس أسس القانون الدولى العام الحديث ، كان اقليم الدولة ما زال يقع الخلط بينه وبين أملاك الملك ، وذلك كإثر من آثار العصور الوسطى . ولقد ترتب على ذلك أن طبق جروسيوس ومن جاء بعده من الفقهاء ، قواعد القانون الرومانى الخاصة باكتساب الملكية ، على اكتساب الاقليم . وفى الوقت الحاضر ، فإن اكتساب الاقليم من جانب الدولة لا يعنى أكثر من اكتساب السيادة عليه ، ولذلك فإن قواعد القانون الرومانى والقانون الخاص باكتساب

الملكية ، لم يعد من الممكن تطبيقها . ومع ذلك فإن الأخذ بهذه التواعد في الماضي ترك آثارا لم يعد من الممكن إزالتها بسهولة ، خصوصا إذا كانت هذه الآثار ما زالت تتفق مع ما تجرى عليه الدول في اكتساب الاقليم .

٤ — وينادى البعض بهجر التقادم لأنه يقوم على الاغتصاب ، ولا توجد له في القانون الدولي العام مبررات مثل تلك التي يمكن القول بها في اكتساب الملكية الخاصة في القانون الخاص .

ويرى هذا الفريق من الشراح أن أسباب اكتساب الاقليم في القوانين الدولية العام المعاصر يمكن ردها الى : اضافة الملحقات ، وحق الشعب في تقرير مصيره واستعادة شعب الدولة الاقليم السليب بالوسائل السلمية أو بالقوة في حالة فشل الوسائل السلمية ، والاستقلال في حالة التسعويب التابعة مهما كانت التبعية واشكالها القانونية .

٥ — ومن الشراح من يقسم أسباب اكتساب الاقليم الى أسباب أصلية وهي الأسباب التي تؤدي الى دخول اقليم تحت ولاية الدولة دون أن يكون قد سبق له الدخول في سيادة دولة أخرى ، وهذه الأسباب هي : الاستيلاء والاضافة وأسباب تؤدي الى نقل السيادة على الاقليم من دولة لأخرى وهي : التنازل والتقادم والفتح .

وبما سبق يتضح أننا في القانون الدولي العام نفتقر الى تقسيم واحد مجتمع عليه من جانب الفقه ، وذلك يحملنا الى عدم ترجيح أى من التقسيمات التي قام بها علماء القانون الدولي العام ، أو محاولة اضافة تقسيم جديد اليها ، وذلك لانعدام القيمة العملية لثل تلك المحاولسة في الفترة الحالية من تطور القانون الدولي العام ، ونكتفى بأن نعالج الأسباب المختلفة لاكتساب الاقليم التي جرت عادة الفقهاء على دراستها ، مقسمين اياها الى طائفتين .

( ١ ) أسباب تاريخية ، فقدت كل أو معظم أهميتها نتيجة لتطور قواعد القانون الدولي العام وتطور الجماعة الدولية ، وتحت هذا العنوان يمكن أن تندرج دراسة الأسباب الآتية : ١ السبب التاريخي الذي عاصر نشوء القانون الدولي العام ، والذي يجب أن يزول نهائيا بعد تقرير عدم مشروعية الحرب التي تهدف الى غزو الاقاليم التابعة للدول الأخرى التي اكتسبت السيادة على تلك الاقاليم بطريقة مشروعة ، وهذا السبب هو : الفتح أو الغزو ، ٢ — الاستيلاء : مع ملاحظة اندثار كل الأهمية التي كان يتمتع بها هذا السبب في الماضي نظرا لاستكمال استكشاف جميع أجزاء الكرة الأرضية في الوقت الحالي ، ٣ — التقادم : وهو الآخر لم تعد له أهمية كبرى في الوقت المعاصر ، ولم تكن له تلك الأهمية في الماضي أيضا ، نظرا لغموض التواعد القانونية الخاصة بالتقادم في القانون الدولي العام . وإذا كنا ندرس هذه الأسباب ، مع إيماننا بأنها فقدت كل أهميتها أو هي في طريقها الى ذلك ،

لمذلك راجع لاننا نرى أنه بالرغم من هذه الحقيقة ، فإنه يمكن لدولة ما في حالة النزاع بينها وبين دولة أخرى على ثبوت السيادة على إقليم معين — أن تلمسك في دفاعها عن سيادتها بأحدى الطرق السابقة — وذلك إذا كان الإقليم المتنازع عليه قد ارتبط بالدولة في فترة زمنية كان القانون الدولي العام يعترف فيها بهذه الطريقة بين أسباب اكتساب السيادة على الإقليم .

#### ١. — الفتح أو الغزو :

يقصد بذلك الاجهاز على الوجود القانوني للدولة على اثر عمليات حربية ، وضم اقليم الدولة المهزومة الى اقليم الدولة المنتصرة . ويرى شراح القانون الدولي أن اكتساب الإقليم بهذه الوسيلة يستلزم الفناء الكلي للدولة المهزومة ، وذلك لا يتسنى الا بعد انتهاء الحرب من الناحية القانونية ، وينبئ على ذلك أن ضم الإقليم أو جزء من الأقاليم الذي تلجأ اليه الدول المتحاربة قبل أن يتقرر المصير النهائي للحرب ، يعد عملا سياسيا ، يهدف الى تقوية مركز الطرف الذي يقوم به ، ولكنه لا يعد من وجهة نظر القانون الدولي العام مكسبا للسيادة على هذا الإقليم .

ولقد سبق لنا القول بأن اكتساب الإقليم بهذه الطريقة أصبح يتملق بالماضي ، حيث كانت الحرب مشروعاً ، وقد تغير هذا الوضع الآن ، خصوصا بعد ما جاء في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة ما يلي : نحن شعوب الأمم المتحدة . وقد آلينا على أنفسنا : أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين احزاننا يعجز عنها الوصف . وما جاء في الفقرة الرابعة من المادة الثانية من نفس الميثاق من الالتزام بأن ( يتمتع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأتلم أو الاستقلال السياسي لاية دولة أو على أى وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة ) .

ومن ثم تتوقف الأهمية لهذه الطريقة على الحالات التي تم فيها اكتساب الإقليم في فترة ما قبل تحريم الحرب . وكذلك يمكن القول بأن الالتجاء الى القوة ما زال مشروعا في الفرض الذي يفتصب فيه الإقليم الذي كان عليه أحد الشعوب عن طريق القوة ولا تجدى الوسائل السلمية في استرداده ، وذلك كما هو الحال بالنسبة لشعب فلسطين بعد أن اغتصبت دولة اليهود الإقليم العربى الذى كان يقطنه هذا الشعب العربى . ونلاحظ أنه بطريق الغزو قد تم خلال القرن التاسع عشر توحيد بعض الدول ، ومن أمثلة ذلك اقامة الوحدة الألمانية على يد بروسيا خلال النصف الثانى من القرن الماضى ، وتوحيد ايطاليا على يد مملكة سردينيا وإعلان ملكها رئيسا للدولة الايطالية في ٢٣ مارس سنة ١٨٦١ .

### **وضع الأراضي التي احتلتها إسرائيل بعد عدوان ٥ يونيه سنة ١٩٦٧ :**

راينا أن الغزو كان في ظل القانون الدولي العام التقليدي من أسباب اكتساب الاقليم وأنه لم يعد له هذا الوصف منذ بداية عهد التنظيم الدولي الذي كان من أهدافه تحريم استعمال القوة لأغراض توسعية أو كأداة لتحقيق السياسة القومية من جانب الدول . وقبل أن نترك هذا الموضوع نرى من الضروري الإشارة الى وضع الأقاليم العربية الموجودة الآن تحت الاحتلال الاسرائيلي منذ حرب يونيه ١٩٦٧ ، ولكي تكون هذه الإشارة موضوعية الى أقصى حد ، قاننا نبداً بالقاء نظرة عامة على طائفة من الوثائق القانونية التي تجمع على استبعاد الغزو كوسيلة لاكتساب الاقليم . من ذلك نجد مؤتمر الدول الأمريكية الذي انعقد في واشنطن عام ١٨٩٩ وافق على توصية تقضي بأن جميع حالات النزاع عن الاقليم التي تمت خلال فترة معاهدة التحكيم تكون باطلة اذا كانت قد وقعت تحت التهديد بالحرب أو الضغط المسلح . من ذلك أيضاً المشروع رقم ٣٠ الخاص بتقنين القانون الذي اقترحه مؤتمر الدول الأمريكية عام ١٩٢٥ الذي أكد بطلان ( كل ضم أو اكتساب الاقليم عن طريق الحرب أو التهديد بها ، أو أثناء وجود قوة مسلحة ، أو كان نتيجة لوضع اليد الذي تم بالقوة ) . كذلك فإن ميثاق بوجوتا بتاريخ ٣٠ أبريل ١٩٤٨ قضى في مادته الخامسة بأن ( النصر لا يخلق الحقوق ) . وفي مادته السابعة عشرة بأن ( الفتوحات الاقليمية والمزايا الخاصة ، التي يتم الحصول عليها بطريق القوة ، أو بأية وسيلة أخرى من وسائل الاكراه ، تكون باطلة ) .

ونصوص عهد عصبة الأمم ، وميثاق باريس عام ١٩٢٨ ترفض الحرب كوسيلة لتحقيق السيادة الوطنية ، ولذلك نجد جمعية عصبة الأمم تصدر في ١١ مارس ١٩٣٢ — بخصوص منشوريا — قراراً يقضي بأن كل معاهدة أو اتفاق يخالف عهد عصبة الأمم أو ميثاق باريس يكون باطلاً . وفي ٧ يناير سنة ١٩٣٢ كتب وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية الى اليابان بأن دولته ليس في نيتها الاعتراف بأي وضع أو معاهدة أو اتفاق يكون مخالفاً لعهد عصبة الأمم أو ميثاق باريس ، كذلك وقفت عصبة الأمم موقفاً مماثلاً عندما امتنعت ، عن الاعتراف بالأمر الواقع الذي نشأ عن غزو ايطاليا للحبشة .

كذلك تمسك الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية بالقاعدة السابقة بالنسبة للغزوات الألمانية ، من ذلك أن الرئيس فرانكلين روزفلت ، في رسالة مؤرخة ١٥ يونيو عام ١٩٤٠ رداً على رسالة بعث بها اليه رئيس وزراء فرنسا ، أشار الى أنه طبقاً لمبدأ عدم الاعتراف بآثار الغزوات الاقليمية التي **تتم عن طريق الاعتداء العسكري** ، فإن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ( لن تعترف بأية محاولة تهدف الى النيل بالقوة من الاستقلال أو الوحدة الاقليمية لفرنسا ، وفي ١٤ أغسطس ١٩٤١ أشار ميثاق الأطلنطي الذي صاغه

روزنلت وتشريش الى عدم امكان ( احداث تغييرات اقليمية لا تكون مطابقة  
للارادة الحقيقية التي يتم التعبير عنها بحرية من جانب الشعوب التي يهما  
الامر ) . وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، قضى المجتمع الدولي بصورة  
قاطعة بعدم مشروعية الحرب وما يترتب عليها من آثار اقليمية ، كما يستفاد  
ذلك من مقدمة ميثاق الأمم المتحدة وكثير من نصوصه ، ولذلك يكون ما أعلنته  
اسرائيل في فبراير ١٩٦٨ ، بعد انتصارها في حرب ٥ يونيو ١٩٦٧ من تغيير  
الوضع القانوني لمدينة القدس ، واعتبار اقاليم الضفة الغربية للأردن وغزة  
وغيرها من الاقاليم التي استولت عليها بعد هذه الحرب « اقاليم غير نائية  
للعُدو » ، — وهو تعبير لا يمكن أن يعنى الا أنه اجراء اسرائيلي لبسط نفوذها  
على هذه الاقاليم ، — غير مقبول طبقا لاحكام القانون الدولي العام . كذلك  
فإن ما تطالب به اسرائيل لقبول قرار مجلس الامن الصادر في ٢٢ نوفمبر  
١٩٦٧ ، من أن يكون لها حق المرور في المياه الدولية ، وهي تعنى بذلك أمور  
منها المرور في قناة السويس ، وبأن تكون لها حدود آمنة مع الدول العربية ،  
وأن تقبل هذه الدول التفاوض معها وعقد الصلح ، أنها هي مطالب مؤسسة  
على أمر واقع انشأه استعمال غير مشروع للقوة وبالتالي تكون بمثابة مطالب  
غير مشروعة طبقا للقانون الدولي العام . ومن الغريب أن الولايات المتحدة  
التي تجسكت منذ نهاية القرن التاسع عشر وخلال القرن العشرين بقاعدة  
عدم الاعتداد بالامر الواقع ، كما يبدو ذلك من الوثائق القانونية التي اثرتنا  
اليها ، تساند اسرائيل في ادعاءاتها ، وتظاهرها بكل ما أوتيت من نفوذ  
دبلوماسي وسياسي وعسكري ، لكي تحقق لها ما تدعو اليه ، ولكن هذا  
الموقف المخالف للقانون الدولي من جانب الولايات المتحدة ، لا يمنع الدول  
العربية من استخلاص حقوقها بالقوة ، لأنها في هذه الحالة تباشر حقا بقرره  
لها القانون الدولي ، ويكون من الواجب على المجتمع الدولي الذي قرر عدم  
مشروعية الحرب ، ورفض فكرة الأمر الواقع ، تقديم العون لها . كذلك  
تكون المقاومة التي تباشرها الشعوب العربية ، وعلى رأسها الحركة الرائدة  
لشعب فلسطين ، قائمة على أساس مشروع من القسانون الدولي العام ،  
اعترف بها هذا القانون منذ القدم ، وأكدها بمناسبة احتلال اليابان لمنشوريا ،  
واحتلال ايطاليا للبحشة ، واحتلال المانيا لأجزاء من أوروبا ، خصوصا المقاومة  
التي قام بها الشعب الفرنسي بعد الغزو الألماني خلال الحرب العالمية الثانية .  
وهذا يتفق مع أحكام المحاكم الدولية المتعلقة بالاحتلال العسكري ،  
التي ترى أنه لا يؤدي من الناحية القانونية الى نقل السيادة ، وأن الاحتلال  
ليس سوى سلطة واقعية لا تؤثر في الوضع القانوني للأقليم ، وهذا ما أكدته  
دائما قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الحقوق الاقليمية الفلسطينية .  
ويلاحظ أن أوبنهايم يرى أن الاقليم الذي يتم غزوه ويصبح تحت سيطرة  
الدولة المنتصرة ، يبقى من الناحية القانونية مشمولا بسيادة الدولة المهزومة ،  
حتى يصير من طريق الضم ، جزءا من اقليم الدولة المنتصرة ، وأن هذا

الأقليم لا يصبح غداة الهزيمة اقليما لا سيادة عليه ، ولذلك فلا بد من التنازل من جانب الدولة المهزومة ، أو الضم من جانب الدولة المنتصرة ، لكي يصبح جزءا من اقليم هذه الدولة الأخيرة .

ونحن وإن كنا مع أوبنهايم في أن الهزيمة العسكرية لا يترتب عليها زوال سيادة الدولة المهزومة عن الاقليم الذي تسيطر عليه الدولة المنتصرة ، وإن هذا الاقليم لا يعد اقليما مباحا لا سيادة عليه ، للأسباب التي اشرنا اليها سابقا ، وأهمها عدم مشروعية الحرب في القانون الدولي العام المعاصر ، إلا أننا مع ذلك لا نتفق مع أوبنهايم في أن هذا الاقليم يمكن أن يدخل في عداد اقليم الدولة المنتصرة باحدى طريقتين أما التنازل وأما الضم ، وذلك لأن التنازل أن يكون إلا في معاهدة تبرمها الدول المهزومة تحت تهديد القوة وتحت أثر الأمر الواقع الناشئ من احتلال كل أو جزء من اقليمها ، ومثل هذه المعاهدة تكون باطلة ، لانعدام الإرادة الحرة في جانب الدولة المهزومة المتنازلة .

كذلك فإن الضم الذي تقوم به الدولة المنتصرة بإرادتها المنفردة يكون باطلا ، لأنه يترتب على إجراء غير مشروع في القانون الدولي العام ، وهو استعمال القوة ، وبالتالي لا تكون له أية آثار قانونية في حق شعب الاقليم والدولة المهزومة .

**والقواعد السابقة تستفاد كذلك من وضع ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية ،** كما أشار إلى ذلك الاستاذ كلنسن في مقال منشور في المجلة الأمريكية للقانون الدولي عام ١٩٤٥ ، ص ٥١٨ — ٦٢٦ ، الذي يرى أن التصريح الذي صدر عن الدول الأربع والذي تعهدت فيه بعدم ضم الأقاليم الألمانية لم يكن له أثر سياسي فقط ، دون أن تترتب عليه آثار قانونية ، حيث لم يؤد إلى زوال ألمانيا كدولة ذات سيادة . لأن التصريح الرباعي أشار إلى تولى الدول الأربع السلطة لا السيادة . كذلك نلاحظ حرص وزارة الخارجية البريطانية في إبريل ١٩٤٦ ، بمناسبة حبس أحد المواطنين الألمان ، على تأكيد أن ألمانيا مازالت قائمة كدولة .

ثم إن حالة ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية لا يمكن القياس عليها ، لأن الأمر كان يتعلق باستسلام كامل من جانب هذه الدولة ، وهو أمر لم يتحقق بالنسبة للدول العربية بعد حرب ٥ يونيو ١٩٦٧ ، ولذلك فإن استسلام ألمانيا الكامل أدى إلى إنشاء مجلس للرقابة يضم الدول الأربع الكبرى ، لمباشرة السلطة التشريعية ، والذي أصدر طائفة من القوانين ، مثل القانون رقم ١ بتاريخ ٢٠ سبتمبر ١٩٤٥ الذي قرر إلغاء قوانين التفرقة في المعاملة التي كانت تقوم عليها ألمانيا النازية . وأيضا تترتب على الاستسلام تولى ، الدول الأربع المسائل الخاصة بعلاقات ألمانيا بالدول الأخرى ، بما في ذلك إلغاء ، وتنفيذ ، وأعادة العمل ، بالمعاهدات التي كانت ألمانيا طرفا فيها ، كما يستفاد

يستفاد من الاعلان رقم ٢ بتاريخ ٢٠ سبتمبر ١٩٤٥ ، حيث جاء في الفصل الثالث منه انه ابتداء من استسلام ألمانيا تتوقف علاقاتها الدبلوماسية والقنصلية والتجارية وغير ذلك من العلاقات الدولية مع الدول الأجنبية ، وتوضع المباني والأماكن والسجلات الخاصة بالبعثات الدبلوماسية والقنصلية والألمانية تحت تصرف ممثلي الحلفاء . ولقد أنشأ التصريح الرباعي الصادر في ٥ يونيو ١٩٤٥ ثلاث هيئات لمباشرة السلطة داخل ألمانيا ، هي ( أ ) هيئة رئاسة القوات البريطانية والأمريكية والروسية والفرنسية ، ( ب ) جهاز الرقابة ، وكان يتكون من رؤساء القيادات الأربع ، ويتولى سائر الأمور التي تتعلق بألمانيا . ( ج ) السلطة الحاكمة للحلفاء التي عهد اليها بإدارة منطقة برلين الكبرى ، وتباشر وظائفها تحت اشراف مجلس الرقابة ، وهذه السلطة تتكون من رؤساء القيادات الأربع ، وكان لكل منهم **رئاستها بالتناوب** . وفي ٢٦ مايو ١٩٤٦ تم ابرام الاتفاق الذي حدد علاقة ألمانيا الغربية بالولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ، ونص على إعادة السلطات الكاملة لألمانيا الغربية .

#### **والوضع القانوني لألمانيا بعد استسلامها في الحرب العالمية الثانية ،**

الذي أشرنا اليه بإيجاز ، يوضح التفرقة التي كان يأخذ بها الفقه التقليدي ، بين اثر الغزو والتسليم . فبعد التسليم غير المشروط ، والغناء الحكومة الألمانية في تصريح موحد للدول الأربع المنتصرة بتاريخ ٥ يونيو ١٩٤٥ ، قامت بريطانيا والولايات المتحدة وروسيا وفرنسا ، بتولى زمام السلطة في ألمانيا بما في ذلك السلطات الاتحادية والمحلية ، ولكن التصريح الرباعي أشار مع ذلك الى أن تولى السلطة بالصورة السابقة ، لا يعنى ضم ألمانيا الى الدول التي صدر عنها التصريح ، ولذلك يرى بعض الفقهاء أن هذا التصريح — الذي نفى قصد الدول الصادر عنها ضم ألمانيا — هو الذي يعد الاساس الذي باشرت بناء عليه هذه الدول سلطاتها في ألمانيا ، وأنه كنتيجة لهذا الاعلان ، والاجراءات التي بنيت عليه ، فإن الشخصية الدولية لألمانيا كانت موقوفة ، وظلت كذلك ، حتى تم إعادة انشاء الحكومة الألمانية ، التي انهضت باستسلام ألمانيا ، وبذلك يكون رأى أوبنهايم غير متفق مع القسطنطين الدولي المعاصر .

ولكشف المطامع الاقليمية لاسرائيل ، وابرار الاساس التوسعي الذي قامت عليه ، فإن أبلغ دليل على ذلك يستفاد من مذكرة وزير خارجيتها الى المبعوث الدولي الدكتور جوناو يارنج المؤرخه ١٥ أكتوبر ١٩٦٨ ، والتي نظرا لاهيتها الكبرى في هذا الصدد نحيل على نصها الكامل ، مع مذكرة وزيرة خارجية الجمهورية العربية المتحدة المؤرخة في ١٩ أكتوبر ١٩٦٨ ، في مؤلفنا : مشكلة الشرق الأوسط .



## ٢ — الاستيلاء أو وضع اليد أو الحيازة :

ويقصد بذلك امتداد سيادة الدولة على اقليم غير مشمول بسيادة دولة ما ، وواضح أن هذه الطريقة تعد من طرق اكتساب الاقليم ، التي قد دخلت — أو كادت أن تدخل — في ذمة التاريخ ، وذلك لوضوح معالم أجزاء الكرة الأرضية وانتهاء اكتشافها وامتداد سيادة الدول اليها ، وبهذا لم تعد هناك اقاليم مباحة خالية من أية سيادة عليها . ومن الشروط التي كان الكتاب المؤسسون للقانون الدولي العام يحرصون على إبرازها عند دراستهم لهذه الوسيلة ، استلزام أن يكون الاستيلاء قد تم بواسطة دولة ، ولذا فإن استيلاء الفرد العادي ، أو جماعة من الأفراد لا يصدق عليهم تعريف الدولة ، لا يصد مكسبا للسيادة على الاقليم ، ولا يمنع من أن تقوم دولة ما بالاستيلاء على نفس الاقليم ومد سيادتها عليه . ومن الأساليب التي كانت تلجأ اليها الدول في هذا الصدد تكوين شركات يكون غرضها الرئيسي الاستيلاء على الاقليم التي لا تشملها سيادة دولة ما ، وضمتها الى اقليم الدولة التي تكونت في ظل قواها تلك الشركات ، بمعنى أن الاستيلاء كانت تقوم به الشركة ، باسم الدولة التابعة لها .

ومن أمثلة ذلك : الشركة الانجليزية للهند الشرقية التي تأسست عام ١٥٩٩ ، والشركة الهولندية الشرقية التي تأسست عام ١٦٠٢ ، والشركة الفرنسية للهند الشرقية التي تأسست عام ١٦٦٤ .

وفي الماضي كان الشراح يرون أن اكتساب الاقليم بهذه الطريقة يمكن أن يشمل أيضا الاقليم الذي كان مشمولا بسيادة دولة معينة متى تخلت عنه تلك الدولة دون أن تدخله في سيادة دولة أخرى ، وهنا يصبح الاقليم في حكم الاموال المهجورة ، ومن الأمثلة التاريخية لذلك ، تخطي أسبانيا عن جزيرة بالاماس ثم استيلاء هولندا عليها ، وقد ذهب فريق من الاسرائيليين الى ذلك بعد اعلان الأردن فك الارتباط القانوني والاداري مع فلسطين .

ولقد تطورت الأحكام الخاصة بالاستيلاء أو وضع اليد على مدار العصور . ويمكن تلخيص الخطوط العريضة لهذه الأحكام على النحو التالي :

خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر كان من شروط صحة وضع اليد، استلزام صدور قرار بذلك من الرئيس الديني للكنيسة الكاثوليكية، البابا . ومن ثم لم يكن الاكتشاف ووضع اليد المجردان كافيين من أجل اكتساب الاقليم . ويفسر ذلك بالخضوع الذي كان يوجد فيه رؤساء الدول التي كانت تتكون منها الجماعة الدولية في ذلك العصر تجاه البابا ، الرئيس الديني الأعلى بالنسبة لهم . وبهذه الطريقة سيطرت الدول الأوروبية الكاثوليكية على الاقاليم الأفريقية خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر .

وعندما أصبحت السيطرة الفعلية للبابا على دول أوروبا الكاثوليكية . ومنازعة كثير من هذه الدول في أصل ومشروعية السلطة التي خلعتها البابا على نفسه ، نشأت نظرية جديدة تعرف بنظرية الحق في الاكتشاف . ولقد ظهرت النظرية الجديدة خلال القرن السادس عشر ، وكانت تنادى بثبوت السيادة على الاقليم للدولة التي قامت باكتشافه .

ولكن سرعان مابرز الى الوجود التساؤل عن القيمة القانونية للاكتشاف الذي لا يؤدي الى وضع اليد الفعلى على الاقليم الذى تم اكتشافه ، خاصة وان تعريف الاكتشاف لم يكن متفقاً عليه من الجميع ، حيث ثار التساؤل في هذا الصدد عن ضرورة او عدم ضرورة ازالة الجيوش على الاقليم ، حتى يمكن ان يقال انه قد اكتشف فعلا بواسطة الدولة التى تتبعها تلك الجيوش .

وفي الوقت الحاضر هل يكفى التحليق بالطائرات فوق الاقليم مثلا حتى يقال انه قد تم اكتشافه ؟ ولذا اتجه الفقه الى اعتبار الاكتشاف وحده سندا ناقصا لسيادة الدولة على الاقليم ، واستقر الفقه على **استنزاف الحياة الحقيقية للاقليم ، على أن يراعى في ذلك ظروف الدولة وكذا طبيعة الاقليم .**

**الاستيلاء على الاقاليم الافريقية وتصريح برلين بناريخ ٢٦ فبراير ١٨٨٥ .**  
لتنظيم الاستيلاء على الاقاليم الافريقية بواسطة الدول الأوروبية الاستعمارية ، اتفقت تلك الدول على وضع شرطين أحدهما شكلى والآخر موضوعى ، وأرست ذلك في اتفاقية مشهورة تعرف باتفاقية برلين ١٨٨٥ . أما الشرط الموضوعى فكان يرمى الى الاستيلاء الفعلى على الاقليم ، ومناطق ذلك قدرة الدولة على ضمان الأمن والحرية التجارية . وأما الشرط الشكلى فكان يتم باعلان توجهه الدولة التى قامت بوضع يدها على الاقليم الى الدول الأوروبية الأخرى الموقعة على اتفاقية برلين السابق الإشارة إليها . وقد نص على تطبيق الاحكام الجديدة الخاصة بالقارة الافريقية على حالات الاستيلاء الجديدة ، أى التى تتم بعد توقيع معاهدة برلين ١٨٨٥ ، وذلك واضح من المادة ٢٨ من المعاهدة السابقة ، وكان الغرض من هذا النص هو احترام الأوضاع الاستعمارية التى تمت قبل إبرام الاتفاقية .

**اضمحلال الحياة كوسيلة لكسب الاقليم :** سبقت لنا الإشارة الى هذا الوضع ، وقلنا ان هذا الاضمحلال مرتبط بانتهاء عصر الاكتشافات ، ولا تكاد تكون لهذه الوسيلة أهمية معاصرة الا بالنسبة للمناطق القطبية ، وهى أهمية تكاد لا تذكر كما سنرى . ولكن التسابق بين الدول على اكتشاف الفضاء قد يبعث تلك الوسيلة الى الوجود ويعيد إليها بعض الأهمية ، على الأقل في المناقشات الفقهية الخاصة باكتساب السيادة على الفضاء .

### ٣ — التقادم المكسب :

يختلف شراح القانون الدولي العام في تقدير أهمية التقادم في دائرة القانون الدولي العام بصورة عامة ، وفي اكتساب السيادة على الاقليم بصورة خاصة ، فمنهم من يرى الأخذ به في القانون الدولي العام ، أسوة بما هو متبع في القانون الداخلي . ويرى فريق آخر العكس ، على أساس أن هذه الوسيلة لا تتفق مع أحكام القسانون الدولي العام . ويلاحظ أنه لا يمكن التمسك بالتقادم بخصوص الاقليم التي لا سيادة عليها لاية دولة ، لأن اكتساب السيادة على مثل هذه الاقليم انها يكون عن طريق حيازتها ووضع اليد عليها ، ويمكن أن نتصور غرضاً واحداً يمكن الادعاء فيه باكتساب السيادة على الاقليم بطريق التقادم ، وذلك في الحالة التي تباشر احدى الدول اختصاصات على جزء معين من اقليم دولة أخرى بطريقة علنية ، وعن علم تام من جانب هذه الدولة ، دون أي احتجاج من جانبها .

ومن الناحية العملية ، نلاحظ أن الموضوع لم يثر في العمل الا نادر جداً أمام هيئات التحكيم الدولي ، كما أن القرارات الصادرة عن هذه الهيئات لا تتفق بالنسبة لتحديد الفترة الزمنية التي ينتج التقادم بعد انقضائها أثره القانوني ، أي انتقال السيادة على الاقليم من دولة لأخرى ، حيث اكتفت بعض القرارات بمدة ٣٠ سنة ، بينها اشترط البعض الآخر ضرورة مضي أربعة قرون .

كذلك نلاحظ أن التنازع بين الحقوق أو السیادات في القانون الدولي العام لا يظهر الا بعد تمام الاستيلاء واستمراره لمدة طويلة . كما حصل بالنسبة لادعاءات الحكومة النرويجية على جزء من جزيرة جروين لاند . كذلك نلاحظ أن التقادم كنظام قانوني ، عندما انتقل من القانون الداخلي الى دائرة القانون الدولي العام ، أدخلت عليه تعديلات جوهرية ، لأنه لم يكن من الممكن تطبيق قواعد القسانون الخاص على العلاقات الدولية ، وهذا ما يظهر على وجه الخصوص بالنسبة للمدة وشروط التقادم . فشرط التقادم التي يحفل بها القانون الدولي ، هي استمرار الحيازة ، ووضوحها ، وعدم انقطاعها ، والا تكون الحيازة بسبب غير مشروع في القانون الدولي ، مثل الاحتلال الذي ينتج عن استعمال القوة ، كما هو الحال بالنسبة للاقاليم الفلسطينية ، التي استولت عليها إسرائيل ابتداء من حرب ١٩٤٨ حتى حرب ١٩٦٧ ، ومن أجل هذا حرصت الجمعية العامة للأمم المتحدة على أن تصف حقوق الشعب الفلسطيني بأنها حقوق غير قابلة للتنازل عنها ، وغير قابلة للتقادم ، أو الاستيلاء عليها .

## المبحث الثاني

### تطبيق هذه المبادئ على الدولة الفلسطينية

#### الفرع الأول

##### الوضع القانوني الدولي لفلسطين عند

##### انشاء منظمة الأمم المتحدة

١ — يمكن اجمال الوضع القانوني الدولي لفلسطين عندما انشئت منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ ، بأن فلسطين كانت تتمتع بمقومات الشخصية الدولية ، لانها كانت خلال مرحلة منظمة عصبة الأمم — الممثلة للشرعية الدولية في فترة ما بين الحربين العالميتين الاولى والثانية — تحت الانتداب فئة ( ١ ) ، مثلها في ذلك مثل كل من العراق وسوريا ولبنان . والتكيف القانوني لهذه الطائفة من طوائف الانتداب الثلاث التي أنشأها عهد عصبة الأمم ، أي الاقاليم التي تخضع للانتداب فئة ( ١ ) ، انها بلغت تطورها السياسي المؤهل لها للاستقلال الكامل ، لكنها لا تبشر اختصاص الدولة بذاتها ، بل تنوب عنها في ذلك الدولة المنتدبة ، التي كانت إنجلترا ، في حالة فلسطين .

٢ — فلسطين عربية اقليما وشعبا وسيادة طبقا للقانون الدولي .  
نقف في هذه الفقرة قليلا امام ادعاءات الصهيونية التي تؤسس عليها حقها في فلسطين . فهي تدعى ذلك على اساس تاريخي لما كان لليهود من دولة أو دويلات في فلسطين ، بعد خروجهم من مصر ، حيث بقيت مملكة اسرائيل قرابة قرنين ، حتى اندثرت ، بين عامي ٧٢٣ — ٧٢١ ق.م عندما غزا الاشوريون فلسطين .

وهنا تتضح حقيقة تاريخية هامة ، زورها اليهود وأذاعوها لدرجة اقناع العالم بها بهتاناً ، بادعائهم أن عرب فلسطين كانوا غزاة لها ، جاؤا اليها مع الفتح الاسلامي في القرن السابع الميلادي ، والحقيقة أن عرب فلسطين يشكلون السكان الاصليين حتى في العصور السابقة على الاسلام . وعلماء التاريخ المنصفون يعلنون ذلك صراحة ، ونكتفي بأن نشير الى شهادة Maxime Rodinson مؤلفة Israel and Arabs, 1968 Penguin Books حيث نقرأ في صفحة ٢١٦ أن « العرب في فلسطين كانوا سكانها الاصليين ، وقد تعربوا واسلم معظمهم مع الفتح الاسلامي في القرن السابع الميلادي ، .. وهم سلالة الفلسطينيين والكنعانيين وغيرهم من القبائل القديمة .. عاشوا باستمرار وبغير انقطاع منذ فجر التاريخ ، حتى لم يكن تعقب قدمهم واستقرارهم في فلسطين الى ما لا يقل عن اربعين قرناً » (١) .

---

(١) انظر في التفاصيل : Maxime Rodinson : Israel and Arabs, 1968.

ويتفق مع هذا المعنى أيضا ما كتبه الصحفي البريطاني مايكل آدمز في جريدة الجارديان البريطانية ، عدد ٣ نوفمبر ١٩٦٧ : « منذ خمسين عاما لم تكن مشكلة فلسطين ، لأنها كانت جزءا من الامبراطورية العثمانية .. بيد انها كانت جزءا من الوطن العربى .. سكنها العرب بغير انقطاع ما يزيد على ١٣٠٠ سنة .. » (٢).

**ويفسر بعض الباحثين الاصل العربى لشعب فلسطين بانه :**  
« منذ الالف الثالث قبل الميلاد على الاقل والجزيرة العربية نقذف من أحشائها دوريا كل ثلاثة أو أربعة قرون ، موجات كانت تهجر مواطنها الاصلية في أعوام الجفاف والقحط وتلجأ الى انهار الشمال في العراق وبلاد الشام ، ومصر ، ومنها من كان يضيق بها المقام هناك فيواصل مسيرته الى بلاد المغرب الأدنى والاقصى .. ولذلك فكثير من المؤرخين المحترمين اليوم يميلون الى القول بأن المصريين القدماء ليسوا الا ساميين « عربيين » سبقوا أخوتهم الى مصر قبل رحيل أولئك الى العراق وبلاد الشام بعشرة قرون على الاقل ، وأنهم واضعوا أساس ما يعرف بالحضارة الفرعونية القديمة .. فما يعرف بالوطن العربى اليوم بجناحيه الاسيوى والافريقى ، كان منذ أقدم عصور التاريخ وما يزال حتى اليوم ، منطقة واحدة ، تتبادل أجزاؤها التأثير والتأثير فيها بينها سلبا وإيجابا ، جذبا ودفعا .. » (٣) .

**وبدون الاستغراق في شهادة التاريخ على الجذر العميقة للسيادة العربية على فلسطين ، فإننا نكتفى بالإشارة الى ما جاء في دراسة الدكتور فيصل خالد النفورى عن تاريخ فلسطين من انه « ٤٠٠٠ سنة قبل المسيح سمىها الكتابات السماوية المكتوبة على الاعمدة البابلية « مارتو » اى الارض الغربية لأنها غرب بابل ، ٣٠٠٠ ق.م « أمور » اى أرض الأموريين وهم أيضا اجداد العرب ، ٢٧٥٠ ق.م يوحدوها بوحدة سورية الطبيعية سرجون الاول الاكادى الكبير ، ٢٠٠٠ ق.م تصبح أرض كنعان وتبقى حتى ٩٥٠ ق.م حيث يستولى اليهود على قسم منها كدخلاء بعد مائة سنة من حروب تلويطسة » ٧٢٢ ق.م يوحد سورية « وفلسطين منها » سرجون الثانى ويقضى على اسرائيل ، من ٦٠٥ الى ٥٨٦ ق.م يحطم نبوخذ نصر دولة يهوذا ويعيدها الى بيئتها الطبيعية ويسبى بقية اليهود الى بابل بمحاولة دمجها بالمجتمع البابلى » ٤٠٠ ق.م يزورها ويكتب عنها أبو التاريخ هيرودتس ويسمىها أرض سورية الفلسطينية ، ٣٣١ ق.م يوحد الاسكندر الكبير الاجزاء السورية ومنها فلسطين » ١٩٨ ق.م تقوم فيها الملكة السورية السلوقية التى تشمل جميع تلك الارض حتى مجىء الرومان ، ٦٣ ق.م يفتح الرومان بقيادة « بومباى » سورية »**

(٢) جريدة الجارديان البريطانية ، عدد ٣ نوفمبر ١٩٦٧ .

(٣) انظر داود عبد العفو سنقراط، ملحق جريدة الهدف ١٨ مارس ١٩٨٢ .

ويجعلونها ولاية رومانية ومنها فلسطين ، ٧٠ بعد الميلاد يهدم تيتو الروماني الهيكل ويشرد ما تبقى من اليهود ، وتبقى تحت حكم روما حتى ٦١٤ ميلادية ، ٦٣٨ ميلادية يفتحها عمر بن الخطاب وتبقى موحدة مع سورية .. حتى مجيء أول حملة صليبية سنة ١٠٩٩ ، ١١٨٧ م يحررها صلاح الدين الايوبي من الغزو الاوربي ثم يوحدتها مع أمها سورية وتبقى كذلك حتى مجيء الاتراك ، ١٥٦٦ م يأتي اليها الاتراك ويمكثون فيها حتى ١٩١٨ ، عندما احتلها الحلفاء وقسموا سورية ست دويلات بموجب معاهدة « سايكس بيكو » لتسهيل استعمارها ، وكى لا تقوى هذه الامة على الدفاع عن نفسها بعد هذا الاعتداء الاثيم الذى لا مثيل له فى التاريخ ١٩٤٨ تقام الدولة الاسرائيلية للمرة الثانية فى التاريخ مسنودة بحراب الانجليز وبلاعتراف الروسى والامريكى السريع .. » (١) .

**كذلك نحيل على دراسة بعنوان : المدينة المقدسة عربية منذ ٤٤٨٠ عاما التى جاء بها انه** « فى سنة ٢٥٠٠ قبل الميلاد نزحت من الجزيرة العربية باتجاه الشمال قبائل تسمى القبائل اليبوسية ، ووصلت فى رحلتها الى منطقة القدس الحالية وهناك اقامت برجا على جبل صهيون واسميت مدينة ييوس ومن ملوك اليبوسيين ملك صادق الذى استقبل ابراهيم عليه السلام وقدم له الخبز والنبيد وكان محبا للسلام حتى اطلق عليه لقب ملك السلام ، ومن هنا جاء للمدينة اسمها الجديد ، فصارت تسمى مدينة السلام « اورشاليم » وفى عهد الكنعانيين وهم من القبائل العربية ايضا دعيت المدينة باسم « اورشاليم » « وأرو » تعنى باللغة الكنعانية مدينة ، ثم حرف الاسم الى اورشليم ، وهو الاسم الذى يطلقه عليها اليهود والاعراب اليوم . وعندما بدأ العبرانيون يهاجمون البلاد ، تحالف اليبوسيون مع الفراعنة والكنعانيين ، وخضعت ييوس لسلطان الفراعنة فى عهد تحتمس الثالث الذى عين لها حاكما مصرية ( ١٤٧٩ ق م ) وكذلك فى عهد اخناتون ورع . من الثانى الذى اعتبرها ضمن حدود مصر ، عندما عقد معاهدة قاوش مع الحيثيين ( ٢٩٢ ق م ) . وعندما استولى عليها العبرانيون للمرة الاولى ، كان اغلب السكان من الكنعانيين العرب ، الذين قاوموا الاحتلال العبرانى بكل شراسة مما اضطر اليهود معه لاخلاد المدينة ولم يعودوا لاحتلالها الا فى زمن داود الذى جعلها عاصمة له بدلا من الخليل . وجاء سليمان بعد داود فبنى الهيكل بمساعدة الملك حيرام ملك صور الفينيقى ، وبعد وفاته انقسمت الدولة اليهودية الى دولتين : اسرائيل وعاصمتها سبسطية قرب نابلس ، وقد استمرت حتى ٧٢٢ ق م عندما قضى عليها سنحاريب الاشورى ، ودولة يهسودا وعاصمتها القدس ، واستمرت حتى ٥٨٧ ق م عندما استولى على المدينة نبوخذ الكلدانى وسبى اهلها الى بابل .

وهاتان الدولتان حتى عند وجودهما كانتا تخضعان لنفوذ آشور مرة ، ولنفوذ مصر مرة أخرى ، ولم تكن سلطتهما تمتد الى ابعد من العاصمة وما حولها من القرى (١) .

**ولقد خص الاستاذ طلعت يونان ، الاصل العربي لفلسطين بما في ذلك مدينة القدس ، بدراستين ، اولاهما نشرت بجريدة الاهرام صفحة ٧ من عدد ١٣ أغسطس ١٩٨٠ على اثر توحيد اسرائيل لمدينة القدس ، نقتبس مما جاء بها ما يلى : « ومن الغريب ان اسرائيل تغلف منطقتها في موضوع « القدس » بالتاريخ والتوراة » . للتدليل على ان القدس « يهودية » منذ القدم . وهذا هو الاسلوب الذى يعرف به ( مناحيم بيجين ) وبالف في ممارسته العملية لاضفاء الطابع التاريخى والدينى على مسألة سياسية . ولكن اذا غاته ان يفهم القانون فلا يصح ان يفوته ادراك حقائق التاريخ . فالوقائع التاريخية والدينية تجمع على ان القدس عربية قبل دخول المسلمين لها سنة ١٧ هجرية — ٦٣٨ ميلادية ، لان سكان القدس كانوا جميعا عربا من الموجات الارامية والكنعانية والعمورية وغيرها من الشعوب والقبائل التى سبقت الاسلام . ونضع اليوم امام الراى العام العالمى الحقائق التالية :**

✽ العرب انشأوا القدس لأول مرة في التاريخ منذ نحو ٤٠٠٠ سنة ق.م واعتبروها مقدسة منذ نحو ٣٠٠٠ ق.م .

✽ اليهود غزوا القدس في نحو ١٠٠٠ ق.م واسسوا فيها مملكة داود وسليمان ولم يحكموا حكما موحدا الا مدة سبعين سنة ثم تجزأت المملكة وانهارت اجزاؤها ، وتوزع اليهود في الدول العربية وغيرها على شكل جماعات صغيرة ، في حين ظل سواد الشعب والحكام في القدس عربا كنعانيين .

✽ خلال حكم اليهود للقدس خضعت لحكم المصريين ، والدليل على ذلك ان حاكمها المصرى ( حيبا ) نحو ١٢٦٠ ق.م استنجد بفرعون مصر .

✽ تصف التوراة في سفر القضاة في قصة خالدة ، صلة اليهود بالقدس نحو سنة ١١٥٠ ق.م اذ اقترح غلام اسرائيلى على سيده وقد ادركهما الليل ، ان يعرجا على القدس ليبيتا فيها ، فقال له سيده ما نصه حرفيا « لا تميل الى مدينة غريبة ، « لا احد فيها من بنى اسرائيل » . وتشير التوراة في سفر القضاة ، الى مقاومة اهل القدس العرب ، لغزو اليهود لها .

✽ يؤكد التاريخ المسيحى انه في سنة ٧٠ ق.م قتل القسائد الروماني تيطس من كان في القدس من اليهود ، واستباح اموالهم ودمر هيكلهم وقضى على كل اثر لهم (٢) .

(١) انظر ابراهيم سليمان ، القبس ص ١٩ عدد ١٩٨١/٧/٢٧ .

(٢) الاهرام ، عدد ١٣ أغسطس ١٩٨٠ ، صفحة ٧ .

«Aucun pays ne peut être libéré deux fois, et le nôtre l'a été en 1948 lorsque le dernier soldat britannique quitta»

ونكتفى في الرد على هذا الادعاء بالإشارة الى ما ذكره الدكتور أحمد سوسة في مؤلفه : العرب واليهود ، الطبعة الرابعة ١٩٧٥ من أنه « لا بد من التفرقة مبدئيا بين العبراني والاسرائيلي والموسوي واليهودي ، وما جاء ذكره على لسان الآله في تورا اليهود من لعنة ، وضرورة إبادة الكنعانيين ، لا يمكن أن يصدر عن إله ، ويحدد الدكتور سوسة ثلاث مراحل هامة واساسية في تاريخ فلسطين القديم أولا : عصر ابراهيم الخليل ، ويرجع الى القرن التاسع عشر قبل الميلاد ، ولغة هذا العصر السامية العربية ، والديانة وحدانية ابراهيم الخالصة . ثانيا : عصر موسى ، ويرجع تاريخه الى القرن الثالث عشر قبل الميلاد ، ولغة هذا العصر اللغة المصرية في بداية الامر ثم الكنعانية ، أما الديانة فوحدانية أخناتون في بداية الأمر ، ثم الانحراف الى الوثنية ، ثالثا : عصر اليهود ، ويرجع تاريخه الى القرن السادس قبل الميلاد ، ولغة هذا العصر الارامية والعبرية ( ارامية التوراة ) ، التي كتبت بها التوراة ، أما الديانة فوحدانية ( يهود ) الخاصة باليهود فقط ، وتبدأ اليهودية المتمثلة بالتوراة ببداية هذا العصر . ويرى الدكتور سوسة ان « الديانة الحالية هي غير تورا موسى التي نزلت بالمصرية قبل ثمانمائة عام من الاسر البابلي لليهود » (١) . هذا من ناحية علم تاريخ الاديان ، أما من زاوية تاريخ القانون والاجتماع فاننا نشير الى الاستاذ الدكتور محمد بدر استاذ تاريخ القانون ، في مؤلفه : تاريخ النظم القانونية والاجتماعية ، القاهرة ( بدون تاريخ ) ، صفحة ١٦٠ حيث نقرا : « وقالوا لتبنيهم اجعل لنا ملكا ، واقم النظام الملكي ، واشتعلت نار الحرب في كل اتجاه ، واستقر الملك داود الذي استقام له مع الصلة بالله ، وكذلك امكن الامر لوريثه على العرش سليمان ، ولكن ما ان مات سليمان حتى شاع الخلاف ووقع الانقسام ، وسدى حاول الانبياء العودة بالناس الى حياة الورع ... وحاق بالقوم ما انذرتهم النصوص .. فاحتلوا الآشوريون عاصمة احدى الملكتين : اسرائيل سنة ٧٢١ ق.م واستولى نبوخذ نصر على مملكة يهودا ، ودمر المعبد سنة ٥٨٧ ق.م واخذ اهلها رقيقا الى بابل ..

ومرت آلاف السنين ، وانصهر بنو اسرائيل في كل شعووب الارض ، ودخلوا في مختلف الاديان المشركة والموحدة ، ثم جاء فريق من اليهود لم يرثوا اسرائيل بالدم وانما ورثوا بعض افكار الفلاة من ابنائه ، ليفتصبوا ، على

Le Monde Samedi, 6 mars, 1982, P. 3...

(٢) انظر : الدكتور أحمد سوسة : العرب واليهود ، الطبعة الرابعة ١٩٧٥ ، والدكتور محمد بدر الاستاذ بكلية الحقوق — جامعة عين شمس بالقاهرة جمع ، في مؤلفه القيم تاريخ النظم القانونية والاجتماعية وانظر الدكتور محمد عبد السلام محمد : بنو اسرائيل في القرآن الكريم .



سند من هذه الأفكار الشاردة ، أرضاً لم يرد في الكتاب المقدس أى نص يهدد بسكناها اليهود ، من حيث هم يهود ، وإنما كان الوعد دائماً لإبراهيم ، وأبناء إبراهيم من حيث هم من دمه ودم بنييه ، وأن يكون ذلك بغير علو في الأرض ولا فساد » .

وأن من يتدبر الآيات ٢١ — ٢٦ من سورة المائدة في القرآن الكريم — باعتباره آخر الكتب السماوية المقدسة ، والذي حفظه الله من كل تحريف لحق بها سبقة من الكتب ، ليستقر في وجدانه ، بأمانة ومن اعتقاد ، أن اليهود على مر العصور كانوا أشد الناس عداوة للمؤمنين ، وعصيانا للرسل ، وخروجاً على الدين والعرف والقانون ، حيث تصفهم هذه الآيات بكونهم « خاسرين » ، وأنهم « قاعدون » « ومن القوم الفاسقين » . الخ وأصبح الاعتقاد السائد الآن ادعاءات اليهود التاريخية والدينية وحاجتهم إلى أن يأمنوا جيرانهم العرب ، إنما هي من قبيل الخرافات التي لا تستوقف أحداً ، انظر على سبيل المثال فقط وليس على سبيل الحصر ، وجهة نظر حديثة للغاية (١) حيث يرفض الكتائب أيضاً ادعاء إسرائيل بأن قيام دولة فلسطينية ، التي تكون محدودة الاقليم ، بتعبيره STATE - MINI تعد خطراً على حياة إسرائيل .

وأخيراً ، نشير إلى أنه حتى جدلاً لو صح الحق الديني الذي تدعيه إسرائيل والذي قامت عليه سنة ١٩٤٨ ، فإنه يعد مخالفاً للقانون الدولي المعاصر ، لما يتضمنه من عنصرية ، تنهى عنها قواعد القانون الدولي ، وقرارات الأمم المتحدة لتعارضها مع النظام العام الدولي . وعلى هذا الأساس ، صدر في عام ١٩٧٥ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي اعتبر الصهيونية إحدى صور العنصرية ، وسنشير إلى هذا القرار في الأجزاء التالية من دراستنا .

#### ٤ — ملامح الشخصية الدولية لفلسطين في عهد الانتداب البريطاني :

سبق أن رأينا في الفقرات السابقة التي أوجزنا فيها الحالة القانونية لفلسطين خلال عصور ما قبل التاريخ الميلادي ، أن هذا القطر كان دائماً عربياً اقليماً وشعباً ، حسب النظام السياسي الذي كان مألوفاً في تلك العصور ، وأنه شأنه في ذلك كسائر بقاع الأرض ، عرف الغزو الأجنبي ، الذي كانت إحدى حلقاته الغزو اليهودي ، قرابة قرنين ، ثم جاء الفتح العربي الإسلامي عام ٦٣٧ ميلادية ، والذي استمر في ظل الدولة العثمانية ابتداء من عام ١٥١٨ ميلادية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، تخللتها فترة من التدخل الأوروبي الصليبي ، وبذلك استمرت الحقوق الإقليمية لشعب فلسطين العربي منذ فجر التاريخ حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، على أساس أن الحكم الإسلامي منذ سنة ٦٣٧ ميلادية كان امتداداً للسيادة العربية ، وبنهاية الحرب العالمية الأولى واستئصال الأقاليم العربية من السيطرة

العثمانية ، خضعت فلسطين مثل معظم هذه الاقاليم ، لاول تنظيم دولي للاقاليم التي لا تباشر سيادتها ، وهو نظام الانتداب ، الذى لم يؤثر فى استمرار الشخصية الدولية لفلسطين ، وهذا ما يستفاد من الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم التى تقضى بأن « بعض الجماعات التى كانت تتبع الدولة العثمانية فيما مضى ، والتى بلغت درجة من الرقى والتقدم ، يمكن الاعتراف باستقلالها ، بشرط أن تقدم لها الدولة المنتدبة النصيح والمعونة حتى يأتى الوقت الذى تستطيع فيه أن تعتمد على نفسها ، ويجب أن تؤخذ رغبات هذه الجماعات بعين الاعتبار عند اختيار الدولة المنتدبة . . » .

**ولقد عبر ميثاق جامعة الدول العربية فى ملحقه الخاص بفلسطين عن هذه الشخصية الدولية لفلسطين ، حيث جاء به أنه « منذ نهاية الحرب العالمية الاولى سقطت عن البلاد العربية المنسلخة عن الدولة العثمانية — ومنها فلسطين — ولاية تلك الدولة وأصبحت مستقلة بنفسها غير تابعة لاية دولة أخرى ، وأعلنت معاهدة لوزان أن أمورها لاصحاب الشأن فيها . وإذا لم تكن مكنت من تولى أمورها ، فإن عهد عصبة الأمم فى سنة ١٩١٩ م ، لم يقرر النظام الذى وضعه الا على أساس الاعتراف باستقلالها . فوجودها واستقلالها الدولى من الناحية الشرعية أمر لا شك فيه ، كما أنه لا شك فى استقلال البلاد العربية الأخرى ، وإذا كانت المظاهر الخارجية لذلك الاستقلال ظلت محجوبة لأسباب قاهرة ، فلا يسوغ أن يكون ذلك حائلا دون اشتراكها فى أعمال مجلس الجامعة .**

ولذلك ترى الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية أنه نظرا لظروف فلسطين الخاصة ، وإلى أن يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله فعلا ، يتولى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب عربى فلسطينى للاشتراك فى أعماله . » . وتطبيقا لهذا الملحق كان قرار مجلس جامعة الدول العربية ، فى عام ١٩٧٤ ، بناء على طلب مصر ، الذى قضى باعطاء منظمة التحرير صفة العضو الكامل فى الجامعة ، بما فى ذلك التمثيل الكامل فى سائر أجهزة جامعة الدول العربية . ولما تعاقب على هذا القرار ، من حيث مدى اتساقه مع أحكام العضوية فى المنظمات الدولية ، خاصة أن منظمة التحرير لم تعلن إنشاء حكومة فلسطين ، كما كان الأمر فى ظل حكومة عموم فلسطين . ويؤكد الشخصية الدولية لفلسطين . أبرامها المعاهدات الدولية خلال فترة الانتداب ، ونكتفى بالإشارة إلى الاتفاقية المصرية الفلسطينية ، التى صدق عليها مجلس الوزراء المصرى بتاريخ ١٨ نوفمبر ١٩٤٦ بشأن تبادل عربيات الركاب بسين مصلحتى سكك الحديد المصرية والفلسطينية ، والاتفاقية المصرية الفلسطينية . بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٢٢ بشأن تسليم المجرمين .

كذلك كانت لفلسطين خلال فترة الانتداب جنسية متميزة عن جنسية دولة الانتداب ، وهذا ما اشارت اليه صراحة المادة السابعة من وثيقة

«الانتداب» ، التي قضت بأن «تتولى إدارة فلسطين سن قانون الجنسية ، ويجب أن يشمل ذلك القانون على نصوص تسهل اكتساب الجنسية الفلسطينية لليهود الذين يتخذون فلسطين مقاما دائما لهم .» .

ونبرز المادة الخامسة من ذات الوثيقة ، الشخصية الدولية لفلسطين ووحدة اقليمها ، بالنص على أن « تكون الدولة المنتدبة مسئولة عن ضمان عدم التنازل عن أى جزء من اقليم فلسطين الى حكومة دولة أجنبية ، وعدم تأجيرها الى تلك الحكومة ، أو وضعه تحت تصرفها بأية صورة أخرى . . » كذلك فإن المادة ١٩ من وثيقة الانتداب نصت على أن « تنضم الدولة المنتدبة بالنيابة عن فلسطين ، الى كل ميثاق من المواثيق الدولية العامة التي سبق عقدها أو التي تعقدها فيها بعد بموافقة عصبة الأمم . . » (١) .

والإشارة هنا الى الجنسية الفلسطينية ، لها أهميتها القانونية عند الدفاع عن السيادة العربية على فلسطين الموحدة ، ذلك لأن فلسطين شأنها في ذلك كسائر الأقطار العربية كان سكانها أبان الحكم العثماني ، تسرى عليهم ، الجنسية العثمانية ، وعندما انتهت فترة الحكم العثماني نشأت الجنسية العربية في كل منها ، وهذه بديهة قانونية لا يجادل فيها أحد ، ولن نقف أمامها طويلا ، ويكفى في ذلك على سبيل المثال الرجوع الى مؤلفات الجنسية في مصر وغيرها مثل العراق وسوريا . . . الخ ، ولذلك كانت الإشارة من جانبنا الى الحكم الذي تضمنته المادة السابعة من وثيقة الانتداب البريطاني على فلسطين ، وهو أمر يغيب حتى عن بعض المتخصصين في القضية الفلسطينية من أبنائها الذين يرون في أنفسهم أنهم من كبار الدارسين لها ، كما وصفوا أنفسهم بذلك (٢) .

ويكفى هنا أن نشير الى موقف القضاء الانجليزي من الجنسية الفلسطينية ، كما يتضح من قضاء المحكمة العليا في فلسطين High Court of Palestine وحكم محكمة الاستئناف الدائرة الجنائية R. V. Keiter في إنجلترا في قضية The Court of Criminal Appeal الصادر عام ١٩٤٠ ، الذي أشار الى الجنسية الفلسطينية المتميزة Special Palestinian Citizenship حيث دارت وقائع النزاع في هذه القضية

(١) في شرح هذه النصوص وبيان مدلولها القانوني الدولي ، نحيل على مؤلفنا : مشكلة الشرق الاوسط ، دار النهضة ، القاهرة ١٩٧١ ، ص ٩٣ — ٢٠٢ .  
(٢) للأسف الشديد فإن بعض أبناء فلسطين ممن يرون في أنفسهم من كبار المتخصصين في قضيتهم تغيب عنهم هذه الحقيقة ، نشير هنا على سبيل المثال الى ما قاله الدكتور محمد عبد العزيز أبو سخيلة ، في تعقيبه علينا في ندوة الحقوق الاقليمية للشعب الفلسطيني التي عقدت في كلية الحقوق جامعة الكويت مساء ١٩٨٢/٣/٢٤ ، كما ثبت ذلك تسجيلات الندوة .

حول كون الطاعن ولد في فلسطين عام ١٩١١ ، وذلك بها حتى عام ١٩٢٧ كالحمد رعايا تركيا ، ثم استمرت اقامته في فلسطين حتى عام ١٩٣٧ ، متدبرا حضر الى انجلترا بجواز سفر ، صادر عن المندوب السامي البريطاني في فلسطين .

وفي عام ١٩٣٨ ، اصدر وزير الداخلية البريطاني امرا بطرده ولكنه لم ينفذ الامر ، مما أدى الى تقديمه للمحاكمة ، حيث حكم عليه بالحبس والطرده . وقد استأنف الحكم على أساس أنه لا يعتبر اجنبيا ، بل رعية بريطانية British Subject ، ولكن محكمة الاستئناف رفضت هذا الادعاء مقرررة :

اولا — أنه من الصعب عليها ان تقبل بأن جواز السفر الذي يدعى الطاعن بأنه جواز سفر بريطاني يجعله رعية بريطانية .

ثانيا — فيما يتعلق بدفع الطاعن المؤسس على أنه طبقا للمادة ٣٠ من معاهدة الصلح مع تركيا ، فإن فلسطين قد ألحقت ببريطانيا العظمى ، وان كل « الرعايا الأتراك الذين يقيمون .. في اقليم اقتطع من تركيا يصبحون تلقائيا Ipso Facto طبقا لنصوصها .. رعايا للدولة التي لحق بها هذا الاقليم .. » فقد رفضت المحكمة هذا الادعاء بقولها « انه ثمة اجزاء أخرى .. قد ألحقت بدول أخرى بمقتضى هذه المعاهدة » وأوضححت ان « الأثر الحقيقي للانتداب هو ان الدولة المنتدبة تتعهد بأن تمارسه نيابة عن عصبة الأمم .. » وان اعمال أحكام قانون الاختصاص الاجنبى FOREIGN Jurisdiction Act الصادر في بريطانيا عام ١٨٩٠ ، والذي صدر تطبيقا له في عام ١٩٢٥ في بريطانيا ، قرار الجنسية الفلسطينية The Palestinian citizenship Order يكون الطاعن مواطنا فلسطينيا (١) .

وعلى الرغم من قرار تقسيم فلسطين الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ، وأنشاء « اسرائيل » تطبيقا له ، فإن الجنسية الفلسطينية من الناحية القانونية بقيت قائمة لأنشاء حكومة عموم فلسطين ، وذلك حتى سنة ١٩٥٠ بالنسبة لسكان الضفة الغربية والقدس ، لانه ابتداء من هذا التاريخ اكتسبوا الجنسية الأردنية ، في حين بقيت الجنسية الفلسطينية لسكان اقليم غزة ، لانه ظل مشمولا بالسيادة الفلسطينية ، ولا يؤثر في ذلك خضوع هذا الاقليم للإدارة المصرية ، لأن ذلك لا يجعله جزءا من اقليم الدولة المصرية ، ولا يستتبع بالتالى اكتساب سكانه الجنسية المصرية .

(١) في تفاصيل هذه القضية ، نحيل على دراسة السيد محمد مقبل البكري ، بعنوان : اركز القانونى للاقاليم الموضوعية تحت الانتداب عند انتهاء هذا النظام ، المجلة المصرية للقانون الدولى ، المجلد الرابع والثلاثون ١٩٧٨ ، خاصة المستحات ١٧٢ — ١٧٤ .

## الفرع الثاني

### الحقوق الإقليمية للشعب الفلسطيني في المدة ١٩٤٨ — ١٩٦٧

#### ب — اوضاع فلسطين قبل صدور قرار التقسيم :

إن ندخل هنا في تفاصيل الوضع السياسي الذي ساد فلسطين خلال الانتداب البريطاني ، وثورات الشعب العربي الفلسطيني ، والمشروعات التي طرحت على بساط البحث في اللجان البريطانية أو الدولية لحل مشكلة السيادة على فلسطين . وانا نشير فقط — لابرار مدى أخلال بريطانيا بمسئوليتها الدولية — الى مشروعها المعروف باسم خطة بيفن Bevin Plan ولو اصررت عليها بريطانيا ولم تعلن انسحابها من فلسطين ، لتغير كلية وجه المشكلة . وهي الخطة التي أعلنتها بريطانيا في فبراير ١٩٤٧ وكانت تقضى بوضع فلسطين تحت وصاية بريطانيا لمدة خمس سنوات ، يتم خلالها الاعداد لاستقلال فلسطين ، ويتم ادارتها بتقسيمها اداريا خلال هذه المدة طبقا لاغلبية السكان ، على أن تدعى جمعية تأسيسية بالانتخاب بعد أربع سنوات \* لقرار اتفاق بين العرب واليهود ، يعلن على اثره استقلال فلسطين ، وفي حالة تمذر التوصل الى هذا الاتفاق يترك الامر لمجلس الوصاية ، وعندما رفض العرب واليهود هذه الخطة ، قررت بريطانيا في ١٢ أبريل ١٩٤٧ عرض الامر على الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورة استثنائية ، وكانت الدورة الاستثنائية الاولى ، وصدر فيها القرار رقم ١٠٧ بتاريخ ١٥ مايو ١٩٤٧ ، وهو يترجم في عباراته الوضع المضطرب الذي كان يسود فلسطين ، وعنوانه خير دليل على ذلك : « دعوة سكان فلسطين الى الامتناع عن التهديد بالقوة أو استعمالها ، أو أى عمل آخر يمكن أن يخلق جوا ضارا بتسوية المسألة الفلسطينية تسوية مبكرة » ، وقد صدر هذا القرار بالاجماع ، مع ملاحظة ان لجنة الأمم المتحدة لفلسطين كانت عند صدور هذا القرار ، قد فرغت من أعداد تقريرها ، كذلك تجب الإشارة الى اعلان بريطانيا الأمم المتحدة بقرارها انهاء انسحابها من فلسطين في أول أغسطس ١٩٤٨ ، وبذلك تجمعت سائر التطورات التي أدت الى صدور قرار تقسيم فلسطين (١) .

٦ — قرار التقسيم : صدر هذا القرار بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ، وهو من ايلول قرارات الأمم المتحدة ، يتكون من عشرة صفحات من القطع الكبير \* وينقسم الى ثلاثة اجزاء ومقدمة تشير الى مبرراته القانونية ، يلي المقدمة خطة تقسيم فلسطين الى دولتين احدها عربية والاخرى يهودية يربطهما اتحاد اقتصادي ، وتنقسم هذه الخطة الى : الجزء الاول ويتضمن « دستور

(١) في تفاصيل التطورات التي اشرنا اليها ، انظر مؤلفنا ، مشكلة الشرق الأوسط المرجع السابق ، ص ٨٤ — ١٠٤ كذلك انظر .  
JOELLE le MORZELLE, la question de Jerusalem devant l'organisation des nations unies, Bruylant, Bruxelles, 1979, P 40 - 95.

**فلسطين وحكومتها** ، والوضع القانوني للأماكن المقدسة والمواقع الدينية والحقوق الدينية ، وحقوق الاقلية ، وخطوات الاعداد للاستقلال ، والمواطنة ، والمواثيق الدولية والالتزامات المالية ، وأحكام متنوعة تنصرف الى مسائل الاتحاد الاقتصادي والمرور بين الدولتين ، وقبولهما في عضوية الامم المتحدة .. الخ .

**اما الجزء الثاني** ، فإنه يتضمن بياناً دقيقاً بأقليم كل من الدولتين وحدودهما المشتركة .

**والجزء الثالث** ، يحدد الوضع القانوني لمدينة القدس ، باعتبارها كياناً منفصلاً تخضع للإدارة الدولية بإشراف الامم المتحدة ، وأخيراً يأتي الجزء الرابع ، الذي تدعو فيه الجمعية العامة ، الدول التي تتمتع بنظام امتيازات الى التخلي عنه في الدولتين العربية واليهودية وفي مدينة القدس . وقد رفض **العرب القرار وقبله اليهود فأعلنوا انشاء اسرائيل في ١٤ مايو ١٩٤٨** ، وبدأت بذلك الحرب العربية الاسرائيلية الاولى .

ولن ندخل في تفاصيل هذا القرار ، ولا في ما يشوبه من بطلان قانوني من وجهة النظر العربية ، ونحيل في ذلك على مؤلفاتنا التي عالجت فيها الموضوع (١) .

**٧ - حدود الحقوق الاقليمية الفلسطينية في قرار التقسيم : نعتقد ان هذا الجزء من القرار مازالت له اهميته القانونية ، لسببين : اولهما ما تدميه اسرائيل دائماً من ضرورة الاتفاق على هذه الحدود ، وثانيهما ، لما لهذا الموضوع من أهمية لفهم قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ ، الامر الذي نعالجه فيما بعد . ولقد حددت السيادة الاقليمية لكل من الدولتين بدقة باللغة على الوجه الآتي :**

#### (١) الدولة العربية :

يحدد منطقة الدولة العربية في الجليل الغربي من الغرب البحر الابيض المتوسط ومن الشمال حدود لبنان من رأس الناقورة الى نقطة شمالي الصالحة . ومن هناك يسير خط الحدود في اتجاه الجنوب تاركاً منطقة الصالحة المبنية في الدولة العربية فيلأقئ النقطة الواقعة في أقصى جنوب هذه القرية . ومن ثم يتبع خط الحدود الغربية لقرى علما والريحانية وطيطة ، ومنها ينبع خط الحد الشمالي لقرية ميرون فيلتقى بخط حدود قضاء عكا ،

(١) في شرح هذا القرار ، وبيان احكامه التفصيلية ومدى مشروعيتها القانونية ، انظر مؤلفنا ، مشكلة الشرق الأوسط ، المرجع السابق ، ص ١١١ - ١٣٠ .

صند . ويتبع هذا الخط الى نقطة غربي قرية السموى ، ويلاقيه مرة أخرى في نقطة في أقصى شمالي قرية الفراصية . ومن هناك يتبع خط حدود القضية الى طريق عكا — صند العام ، ومن هنا يتبع الحدود الغربية لقرية كفر عنان حتى يصل خط حدود قضاء طبريا — عكا — مارا بغربي تقاطع طريق عكا — صند. ولوبيية — كفر عنان . ومن الزاوية الجنوبية الغربية لقرية كفر عنان يتبع خط الحدود ، الحدود الغربية لقضاء طبريا الى نقطة قريبة من خط الحدود بين قريتي المغار وعيلبون ، ومن ثم يبرز الى الغرب ليضم اكبر مساحة من الجزء الشرقي من سهل البطوف لازمة للخزان الذي اقترحتة الوكالة اليهودية لرى الاراضى الى الجنوب والشرق .

تعود الحدود فتلتقى بحدود قضاء طبريا في نقطة على طريق الناصرة — طبريا الى الجنوب الشرقي من منطقة مطرعان المبنية ، ومن هناك تسير في اتجاه الجنوب ، تابعة بادئ الامر حدود القضاء ثم مارة بين مدرسة خضوري الزراعية وجبل تابور الى نقطة في الجنوب عند قاعدة جبل تابور . ومن هنا تسير الى الغرب ، موازية لخط التقاطع العرضي ٢٣٠ الى الزاوية الشمالية الشرقية من اراضي قرية تل عداشيم (١) . ثم تسير الى الزاوية الشمالية الغربية من هذه الاراضى ، ومنها تنعطف الى الجنوب والغرب حتى تضم الى الدولة العربية مصادر مياه الناصرة في قرية يافا . وحين تصل جنجار تتبع حدود اراضي هذه القرية الشرقية والشمالية والغربية الى زاويتها الجنوبية الغربية ، ومن هناك تسير في خط مستقيم الى نقطة على سكة حديد حيفا — المعنولة على الحدود ما بين قريتي ساريد والمجيدل وهذه هي نقطة التقاطع .

وتتخذ الحدود الجنوبية الغربية من منطقة الدولة العربية في الجليل خطا من هذه النقطة ، مارا نحو الشمال على محاذاة حدود ساريد وغمامة الشرقية الى الزاوية الشمالية الشرقية من نهالك ، ماضيا من هناك عبر اراضي كفارها جوريش الى نقطة متوسطة على الحدود الجنوبية لقرية عيلوط ، ومن ثم نحو الغرب محاذا حدود تلك القرية الى حدود بيت لحم الشرقية ومنها نحو الشمال الشرقي على حدودها الغربية الى الزاوية الشمالية الشرقية من ولدهايم ومن هناك جنوب الشمال الغربي عبر اراضي قرية شفا عمرو الى الزاوية الجنوبية الشرقية من رامات يوحانان . ومن هنا يسير شمالا فشمالا شرقيا الى نقطة على طريق شفا عمرو — حيفا ، الى الغرب من اتصالها بطريق عيلين . ومن هناك يسير شمالا شرقيا الى نقطة على الحدود الجنوبية من طريق عيلين للبروة . ومن هناك يسير على تلك الحدود الى أقصى نقطة غربية لها ، ومنها ينعطف الى الشمال فيمضي عبر اراضي قرية ثمره الى أقصى زاوية شمالية غربية ، وعلى محاذاة حدود جوليس الغربية حتى يصل الى طريق عكا — صند . بعد ذلك يسير صوب

(١) تلّ عدس .

الغرب على محاذة الجانب الجنوبي من طريق حكا — صدد الى حدود منطقة الجليل — حيفا . ومن هذه النقطة يتبع تلك الحدود الى البحر .

نبدأ حدود منطقة السامرة اليهودية الجبلية على نهر الاردن في وادي الخاليج الى الجنوب الشرقي من بيسان ، وتسير نحو الغرب فتلتقي بطريق بيسان — أريحا ، ثم تتبع الجانب الغربي من ذلك الطريق في اتجاه شمالي غربي الى ملى حدود اقضية بيسان وبابلس وجنين . ومن هذه النقطة تتبع حدود مقاطعة نابلس — جنين في اتجاه الغرب الى مسافة تبلغ نحو ثلاثة كيلو مترات ثم تنعطف نحو الشمال الغربي ، مارة بشرقي المنطقة المبنية من قرى جلبون وقفوعه الى حدود مقاطعتي جنين وبيسان في نقطة الى الشمال الشرقي من نورس . ومن هنا تسير باديء الامر نحو الشمال الغربي الى نقطة شمالي المنطقة ابنة من زرعين ، ثم شطر الغرب الى سكة حديد العقولة — جنين ، ومن ثم في اتجاه شمالي غربي على طول خط حدود المنطقة الى نقطة التقاطع على الخط الحديدي الحجازي . ومن هنا تتجه الحدود الى الجنوب الغربي بحيث تكون المنطقة المبنية وبعض أراضي قرية ليدخل ضمن الدولة العربية ، ثم تقطع طريق حيفا — جنين في نقطة على حدود المنطقة بين حيفا والسامرة ، الى الغرب من المنسى . وتتبع هذه الحدود الى اقصى نقطة جنوبى قرية البطيمات . ومن هنا تتبع الحدود الشمالية والشرقية لقرية عرعر ملتقية مرة أخرى بخط حدود المنطقة بين حيفا والسامرة في وادي عارة . ومن هناك تتجه نحو الجنوب فالجنوب الغربي في خط مستقيم تقريبا ملتقية بحدود قاقون الغربية ومتجهة معها الى نقطة تقع الى الشرق من سكة الحديد على حدود قرية قاقون الشرقية . ومن هنا تسير مع سكة الحديد مسافة الى الشرق منها نحو قطعة تقع شرقي محطة سكة الحديد في طولكرم ، ومن هناك تتبع الحدود خطا في منتصف المسافة بين سكة الحديد وبين طريق طولكرم — قلقيلية — جلجولية راس العين حتى نقطة تقع شرقي محطة رأس العين التي تسير منها في اتجاه سكة الحديد مسافة الى الشرق حتى نقطة على سكة الحديد جنوبى ملتقى سكة حيفا — اللد — بيت نبالا ، ومن هنا تسير في اتجاه حدود مطار اللد الجنوبية الى زاوية الجنوبية الغربية ، ومن ثم في اتجاه جنوبى غربى الى نقطة المنطقة المبنية من صرغند العمار ، ومن هناك تنعطف شطر الجنوب ، مارة غربى المنطقة المبنية من أبو الفضل الى الزاوية الشمالية الشرقية من أراضي بير يعقوب . ( يجب تحديد خط الحدود بحيث يسمح باتصال مباشر بين الدولة العربية ومطار اللد ) ، ومن هناك تتبع خط الحدود حدود بلدة الرملة الغربية والجنوبية ، الى الزاوية الشمالية الشرقية من قرية النعاني ، ومن ثم يسير في خط مستقيم الى نقطة في اقصى الجنوب من البرية على محاذة حدود تلك القرية الشرقية وحدود قرية عنابة الجنوبية . ومن هناك ينعطف شمالا فيتبع الجانب الجنوبي من طريق يافا — القدس حتى القباب ، ومنها



يصلح الطريق الى حدود ابي شوشة ، ويسير في محاذاة الحدود الشرقية لابي شوشة وسيدون وحلدة حتى نقطة في اراضي الجنوب من حلدة . ويسير من هنا نحو الغرب في خط مستقيم الى الزاوية الشمالية الشرقية من ام كلثا ، ومنها يتبع الحدود الشمالية لام كلثا والقزاة وحدود المخيزن الشمالية والغربية الى حدود منطقة غزة ، ومنها يسير عبر اراضي قريتي المسبة الكبيرة وياصور الى النقطة الجنوبية من التقاطع الواقع في منتصف المسافة بين المناطق المبنية من ياصور والبطاني الشرقي .

تتجه خطوط الحدود من نقطة التقاطع الجنوبية نحو الشمال الغربي بين قريتي غان يفنه وبرقة الى البحر في نقطة تقع في منتصف المسافة بين النبي يونس وميناء القلاع ونحو الجنوب الشرقي الى نقطة غربي فلسطين ، ومنها تنعطف في اتجاه جنوبي غربي مارة شرقي المناطق المبنية من الحوافير الشرقية وعبدس ومن الزاوية الجنوبية الشرقية من قرية عبدس تسير الى نقطة في الجنوب الشرقي من المنطقة المبنية من بين عفا ، فاطمة طريق الخليل — المجدل الى الغرب من المنطقة المبنية من عراق سويدان ، ومن هناك تسير في اتجاه جنوبي على محاذاة الحدود الغربية لقرية الفالوجة الى حدود قضاء بئر السبع . ثم تسير عبر الاراضي القبلية لغرب الجبارات الى نقطة على الحدود ما بين قضاء بئر السبع والخليل الى الشمال من خربة خويلقة ، ومن هناك تسير في اتجاه جنوبي غربي الى نقطة على طريق بئر السبع — غزة العام على بعد كيلو مترين الى الشمال الغربي من البلدة . ثم تنعطف بئر السبع في اتجاه جنوبي غربي الى نقطة واقعة على بعد كيلو متر واحد الى الغرب منه . ومن هناك تنعطف في اتجاه شمالي شرقي وتسير على محاذاة وادي السبع وعلى محاذاة بئر السبع — الخليل مسافة كيلو متر واحد ، ومن ثم تنعطف شرقا وتسير في خط مستقيم الى خربة كسيفة لتلتقي بحدود المقاطعة بين بئر السبع والخليل . ثم تتبع حدود بئر السبع — الخليل في اتجاه الشرق الى نقطة شمال رأس الزويرة ، ثم تنفصل عنها فتقطع قاعدة الفراغ ما بين خطي الطول ١٥٠ و ١٦٠ .

وعلى بعد خمسة كيلو مترات تقريبا الى الشمال الشرقي من رأس الزويرة تنعطف الحدود شمالا ، بحيث تستثنى من الدولة العربية قطاعا على محاذاة ساحل البحر الميت ، لا يزيد عرضه على سبعة كيلو مترات ، وذلك حتى عين جدى ، حيث تنعطف من هناك الى الشرق لتلتقي حدود شرق الاردن في البحر الميت .

تبدأ الحدود الشمالية للجزء الغربي من السهل الساحلي من نقطة بين ميناء القلاع والنبي يونس ، مارة بين المناطق المبنية من غان يفنه وبرقة حتى نقطة التقاطع . ومن هنا تسير في اتجاه الجنوب الغربي ، مارة عبر اراضي

البطاني الشرقى ، على محاذاة الحسد الشرقى ، من اراضى داراس وغيره اراضى جوليس ، تاركة المناطق اينية من البطانى الشرقى وجوليس فى الغرب ، وماضية حتى الزاوية الشمالية الغربية من اراضى بيت طيما . ومن هناك تتجه الى الشرق من الجبهة عبر اراضى قرية البريرة ، على محاذاة الحدود الشرقية من قرى بيت جرجا ودير سنيد ودمرة . ومن الزاوية الجنوبية الشرقية لدمرة تعبر حدود اراضى بيت حائون ، تاركة الاراضى اليهودية من نين عام صوب الشرق . ومن الزاوية الجنوبية الشرقية لبيت حائون تتجه الحدود الى الجنوب الغربى نحو نقطة الى الجنوب من خط التوازي ١٠٠ ، ثم تنعطف نحو الشمال الغربى مسافة كيلو مترين ، وتنعطف ثانية فى اتجاه جنوبى غربى هناك تتبع خط حدود هذه القرية الى اقصى نقطة جنوبية منها . بعد ذلك تسير فى اتجاه جنوبى على محاذاة خط الطول ٩٠ حتى نقطة تقاطعه مع خط العرض ٧٠ . ثم تنعطف فى اتجاه جنوبى شرقى الى خربة الرحيبة وتمضى فى اتجاه جنوبى الى نقطة معروفة باسم البها ، حيث تعبر من خلفها طريق بئر السبع - العوجا العام الى الغرب من خربة المشرف ، ومن هناك تلتقى بواضى الزيتون الى الغرب من البسيطة . ومن هناك تنعطف الى الشمال الشرقى ثم الى الجنوب الشرقى تابعة هذا الوادى ثم تمضى الى الشرق من عبدة فتلتقى بواضى النفخ . وتبرز بعد ذلك الى الجنوب الغربى على محاذاة وادى النفخ ووادى عجرم ووادى لسان حتى النقطة التى يقطع فيها وادى لسان الحدود المصرية .

تتكون منطقة قطاع يافا العربى من ذلك الجزء من منطقة تخطيط مدينة يافا التى تقع الى الغرب من الاحياء اليهودية الواقعة جنوبى تل ابيب ، وإلى الغرب من امتداد شارع هرتسل حتى التقائه بطريق يافا - القدس ، وإلى الجنوب الغربى من ذلك الجزء من طريق يافا - القدس الواقع الى الجنوب الشرقى من نقطة الالتقاء تلك ، وإلى الغرب من اراضى مكفية باسراييل ، وإلى الشمال الغربى من منطقة مجلس حولون المحلى ، وإلى الشمال من الخط الذى يصل الزاوية الشمالية الغربية من حولون بالزاوية الشمالية الشرقية من منطقة مجلس بات يام المحلى وإلى الشمال من منطقة مجلس بات يام المحلى . اما مسألة حى الكارثون فستبت فيها لجنة الحدود ، بحيث تأخذ بعين الاعتبار ، اضافة الى الاعتبارات الاخرى ، الرغبة فى ضم اقل عدد ممكن من سكانه العرب واكبر عدد ممكن من سكانه اليهود الى الدولة اليهودية .

#### ( ب ) الدولة اليهودية :

تحد القطاع الشمالى الشرقى من الدولة اليهودية ( الجليل ) -

الشرقي ) من الشمال والغرب الحدود اللبنانية ، ومن الشرق حدود سورية وشرق الاردن . ويضم كل حوض الحولة وبحيرة طبريا وكل مقاطعة بيسان حيث يمتد خط الحدود الى قمة جبال الجلبوع ووادي المالح . ومن هناك تمتد الدولة اليهودية نحو الشمال — الغربي ضمن الحدود التي وصفت فيها يتعلق بالدولة العربية .

يمتد الجزء اليهودي من السهل الساحلي من نقطة بين ميناء القسلاخ والنبي يونس في مقاطعة غزة ، ويضم مدينتي حيفا وتل أبيب ، تاركا يافسا قطاعا تابعاً للدولة العربية . وتتبع الحدود الشرقية للدولة اليهودية الحدود التي وصفت فيها يتصل بالدولة العربية .

تتألف منطقة بئر السبع من جميع قضاء بئر السبع ، حيث تضم النقب والجزء الشرقي من مقاطعة غزة ، ولكنها لا تضم بلدة بئر السبع ولا تلك المناطق التي ذكرت فيها يتعلق بالدولة العربية وتتضمن شريطاً من الأرض محاذياً للبحر الميت ممتداً من خط حدود قضاء بئر السبع — الخليل الى عين جدي ، وذلك كما وصف فيها يتعلق بالدولة العربية .

#### ٨ — التحليل السياسي والقانوني لعملية التصويت على خطة التقسيم

وافقت على القرار ثلاث وثلاثون : استراليا ، بلجيكا ، بوليفيا ، البرازيل ، بروسيا ، كندا ، كوستاريكا ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمارك ، الدومينيكان ، ايكوادور ، فرنسا ، جواتيمالا ، هاييتي ، بسير ، الفلبين ، بولندا ، السويد ، أوكرانيا ، جنوب أفريقيا ، الاتحاد السوفيتي ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اوروجواي ، فنزويلا .

ورفضت القرار ثلاث عشرة دولة هي : افغانستان ، كوبا ، مصر ، اليونان ، الهند ، ايران ، العراق ، لبنان ، باكستان ، العربية السعودية ، سوريا ، تركيا ، اليمن .

وامتنعت عن التصويت عشر دول وهي : الأرجنتين ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، السلفادور ، الحبشة ، هندوراس ، المكسيك ، بريطانيا ، يوغسلافيا .

ويلاحظ ان كلا من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية ، قد تباريا في تأييد القرار وحشد الاصوات اللازمة لحضوله على ثلثي اصوات الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، وذلك طبقاً للمادة الثامنة عشرة من ميثاق الامم المتحدة ، وقد كان الوصول الى هذه الاغلبية امراً صعباً للغاية ، ومن ثم حشدت كلاهما وراء القرار الدول التي تدور في فلكها وتخضع لتفويضها السياسي والاقتصادي والعقائدي ، كما نلاحظ ان امتناع بريطانيا عن التصويت انها كان انعكاساً لسياسة التفاهل التي باشرتها منذ بداية انتدابها ، ومازالت حتى اليوم .

وبدل على ضعف الاساس القانونى لقرار التقسيم ومواقف الدول المؤيدة له ، ان العرب عندما رفضوا القرار طالبوا بعرض المشكلة على محكمة العدل الدولية ، لكن معارضة الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى أدت الى رفض الجمعية العامة الاقتراح بأغلبية واحد وعشرين صوتا (١) .

وأدت الحرب العربية اليهودية الاولى لسنة ١٩٤٨ ، بوسيط الامم المتحدة الكونت برنادوت الى التقدم بتاريخ ٢٧ يونية ١٩٤٨ بمقترحات لتسوية المشكلة الفلسطينية ، من اهم ما جاء فيها :

- ١ — ضم منطقة النقب بأكملها الى الدولة العربية .
  - ٢ — ضم القدس الى الدولة العربية مع منح الطائفة اليهودية استقلالا ذاتيا .
  - ٣ — ضم منطقة الخليل بأكملها او جزء منها الى الدولة اليهودية (٢) .
- ومما سبق ، يتضح الدور الاساسى الذى قامت به كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى انشاء اسرائيل وبعث الحياة فيها بالاعتراف بها ، ومدها بالسلاح والمقاتلين لهزيمة العرب فى حربهم الاولى معها ، لان كلا من الدولتين كانت تريد ان تستغل هذا الكيان الاقليمى الجديد — وهو لا يعدو ان يكون مشروعا استعماريا قائما على التخصيب الدينى — الى جانب مصالحها الاقتصادية والسياسية والعنصرية ، ولكل من الدولتين تصورها الخاص بها فى هذا المجال ، فغالبية المؤسسين والنازحين الى الكيان الجديد جاءوا من دول الكتلة الشيوعية فى أوروبا الشرقية ، كما ان لليهود سيطرة اقتصادية فى الكتلة الرأسمالية ، وخاصة الولايات المتحدة الامريكية (١) .

بل ان الامانة العلمية تقتضينا ان نشير الى ان الولايات المتحدة الامريكية ، اضطرت تحت تأثير واقعتين هامتين لاعادة النظر فى موقفها ، اولاهما الاشتباكات المسلحة بين العرب واليهود ، وثانيهما تزايد حدة الخلافات بين المعسكرين الغربى والشرقى ، حيث طلبت الولايات المتحدة الامريكية من مجلس الامن ، سنة ١٩٤٨ ان يرفض قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ ، ويدعم الجمعية العامة لعقد دورة خاصة ، للنظر فى إلغاء خطة تقسيم فلسطين ، ووضع فلسطين بأكملها تحت وصاية الامم المتحدة المؤقتة ، ولكن اسرائيل

(١) انظر مؤلفنا مشكلة الشرق الاوسط ، المرجع السابق ، ص ٢٨٧ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٣٠ — ١٣٢ .

(١) فى تفصيل هذه الحقيقة الهامة ، انظر الصفحات ١٠٢ — ١٠٤ ، من المرجع الثانى المشار اليه فى هامش ١٧ من هوامش هذه الدراسة .

تحركت سريعا لو اد هذا الاتجاه ، ولم نقسرا في وثائق الامم المتحدة اتجاهها  
روسيا مشابها .

واخيرا نلاحظ بان حل التقسيم كان احد الحلول التي احتلت مكانا بارزا  
بعد الحرب العالمية الثانية ، كما يدل على ذلك انشاء دولتين في كل من المانيا  
وكوريا ، وفيتنام ، وشبه القارة الهندية . . الخ ومع ذلك فاننا نؤمن بان هذا  
الحل لم يكن عادلا في القضية الفلسطينية ، ومجافيا للحقائق التاريخية  
والبشرية ، كما شرحنا ذلك تفصيلا في مؤلفاتنا ، ولهذا السبب كان امتناع  
يوغسلافيا — مع انتسابها الى الكتلة الشرقية عند صدور قرار التقسيم —  
عن التصويت عليه ، خوفا من آثاره عليها لان هذه الدولة تتكون من عدة  
قوميات .

٩ — انتهت الحرب العربية الاسرائيلية الاولى بعدة آثار قانونية هامة  
على الحقوق الاقليمية للشعب الفلسطيني نجلها فيما يلي :

أولا : احتلال اسرائيل لاجزاء هامة من اقليم الدولة العربية في فلسطين  
كما حددته خطة التقسيم التي اقترتها الامم المتحدة ، وضم هذه الاجزاء الى  
اسرائيل لم تعترف به قط الامم المتحدة ، لان اسرائيل حددت اقليمها وبينت  
حدودها — وان لم ترسم على الطبيعة — في خطة التقسيم ، واعلنت اسرائيل  
على اساسها ، ويهنا هنا ان نقبس عن هذا الاعلان الذي اعلنه بن جورين  
من تل ابيب ، في الساعة ١٤ من يوم ١٤ مايو ١٩٤٨ ، ما يلي :

«... en ce Jour où prend fin le mandat britannique .. et  
conformément à l'Assemblée Générale des Nations Unies nous  
proclamons la création d'un état juif en terre d'israel..»

«demandait» aux nations unies d'aider le peuple juif à édifier  
son Etat et de recevoir l'Etat d'israel dans la famille des  
nations ..»

كذلك نشر الى ان قرار الامم المتحدة بقبول اسرائيل عضوا بها يؤكد ان  
المنظمة لا تعترف لاسرائيل الا بالاقليم الذي حددته لها قرار التقسيم ،  
حيث جاء في قرار قبول اسرائيل عضوا بالامم المتحدة ان « الجمعية العامة  
.. تذكر وتأخذ علما بالتصريحات التي ابدتها ممثل حكومة اسرائيل امام  
اللجنة الخاصة في الامم المتحدة بالتزامها واحترامها لقرارات الامم المتحدة . . »  
بل ان وزير خارجية اسرائيل في البرقية التي ارسلها الى حكومة الولايات  
المتحدة الامريكية يؤكد المعنى السابق عندما يذكر صراحة « ان دولة اسرائيل  
قد اعلنت جمهورية مستقلة داخل حدود وافقت عليها الجمعية العامة في  
قرارها بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ » .

ثانيا — بعد نهاية الحرب العربية الاسرائيلية الاولى ، اتحدت الضفة

**الغربية مع الاردن ، وبذلك تكون هذه المنطقة خلال هذا الوضع القانوني •**  
**من حق الشعب الفلسطيني ، حيث انه ، طبقا للقانون الدولي فان قيام الروابط**  
**الاتحادية وانهاؤها يجب أن يتم بإرادة طرفيها أو اطرافها ، نزولا على مبدأ**  
**حق الشعوب في تقرير مصيرها ، فإذا ما أراد الفلسطينيون انشاء دولتهم**  
**المستقلة فيجب أن تحترم رغبتهم ، وعلى ضوء ذلك يمكن فهم قرار قمة الرباط**  
**سنة ١٩٧٤ باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد الشرعي للشعب**  
**الفلسطيني ، وايضا الاشارة في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة الى**  
**حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، ولكن ذلك يقتضي اعلان الدولة**  
**الفلسطينية ، والى أن يتم ذلك تبقى الضفة الغربية مشمولة بالسيادة الاردنية**  
**من وجهة نظر القانون الدولي ، وقرارات الأمم المتحدة ، خاصة قرار مجلس**  
**الامن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ ، وقد انتهى هذا الوضع في يوليو ١٩٨٨ باعلان**  
**الاردن انهاء الروابط القانونية والادارية مع الضفة الغربية .**

**ثالثا — أدت نهاية الحرب العربية الاسرائيلية الاولى الى اخضاع قطاع**  
**غزة للإدارة المصرية ، وبذلك بقيت اقليما فلسطينيا كما هو كذلك في قرار**  
**التقسيم ، يعود الى الدولة الفلسطينية عند انشائها .**

**رابعا — كنتيجة للاوضاع العسكرية بعد الحرب العربية الاسرائيلية ،**  
**استولت اسرائيل على القدس الجديدة أو الغربية واستولت الاردن على**  
**القدس ، واعلنتها بعد توحيد الضفة الغربية باقليمها ، العاصمة الثانية**  
**للمملكة الاردنية الهاشمية ، ولم تعترف الأمم المتحدة ، ولا أى من الدول**  
**الخمس الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ولا الغالبية الكبرى من دول العالم،**  
**بهذين الوضعين ، وبذلك يكون الوجود الاسرائيلي والاردني في القدس من**  
**وجهة نظر الأمم المتحدة مجرد احتلال عسكري لمنطقة تخضع للإدارة الدولية**  
**طبقا لقرار تقسيم فلسطين .**

**ولا يحق لأي دولة عضو في الأمم المتحدة أن تتخذ من القدس — مقسمة**  
**أو موحدة — مقرا لبعثاتها الدبلوماسية في اسرائيل ، ومن هنا نفهم سحب**  
**عدد من الدول التي اتخذت من القدس العربية مقرا لبعثاتها هذه المقار الى**  
**مدينة تل أبيب بعد توحيد اسرائيل للقدس واعلانها عاصمة موحدة وأبدية**  
**لها ، وعلى ذات الأساس يكون اعلان كل من كوستاريكا وزائير في مايو سنة**  
**١٩٨٢ اعادة فتح مقر بعثة كل منهما في القدس ، أمرا مخالفا لقرارات الأمم**  
**المتحدة والوضع القانوني لمدينة القدس طبقا لهذه القرارات ، هكذا كانت**  
**الاورشاع القانونية الدولية للسيادة الاقليمية للشعب الفلسطيني حتى حرب**  
**٥ يونيو سنة ١٩٦٧ ، وهي المرحلة التي نعالجها في المبحث الثالث من دراستنا،**  
**حيث تحاول اسرائيل طمس هذه الحقائق القانونية ، مستندة على قوتها**  
**العسكرية ، متجاهلة في ذلك حكم القانون ، مستعينة بمظلة الحماية السياسية**  
**التي تدها بها الدول التي تشد من ازرها عسكريا .**

### الفرع الثالث

#### الحقوق الإقليمية للشعب الفلسطيني في المرحلة التي بدأت

في يونيو ١٩٦٧ حتى الآن

##### ١٠ — الملامح العامة لهذه المرحلة :

تحدد معالم هذه المرحلة القاسية من تاريخ النزاع العربي الاسرائيلي بالمؤامرة التي شاركت فيها اطراف عديدة ، محلية ودولية ، لتحطيم ارادة الامة العربية ، بحيث جاء الاعداد والاخراج بصورة محكمة للغاية ، فكانت الهزيمة العسكرية ، واحتلال اسرائيل لكامل اقليم فلسطين وسيناء والجولان ، مما اعتقدت معه انها قد أصبحت « قارب موسين أو أدنى » من تحقيق حلم الصهيونية بانشاء اسرائيل الكبرى . وتحت مظلة الحماية السياسية في الامم المتحدة والعسكرية والاقتصادية ، من جانب انصار اسرائيل وعلى رأسهم ، الولايات المتحدة الامريكية ، جاء قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ سنة ١٩٦٧ ، الذي يعتبر اساس البحث المعاصر في الحقوق الإقليمية للامة العربية عامة ، والشعب الفلسطيني بصفة خاصة ، الى جانب عدد كبير من قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة ، كذلك تميزت هذه المرحلة بتطورات هامة منها الاعتراف العربي بالصفة التمثيلية لمنظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، **والاعتراف العالمي** (١) لها بهذه الصفة باعطائها وضع **المراقب** والتحدث امام سائر أجهزة الامم المتحدة في كل ما يتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني ، ثم الاعتراف بالعضوية الكاملة لفلسطين في جامعة الدول العربية . **وهذه التطورات الثلاثة الهامة تحققت منذ عام ١٩٧٤ الى الآن** وإلى جانب ذلك أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية تحظى بالاعتراف العالمي ، كما يدل على ذلك قرار حصولها على صفة المراقب في الامم المتحدة — الذي تم بناء على مبادرة مصرية — فقد حصل على تأييد مائة وأربعة وثلاثين صوتا ، ولم تصوت ضده سوى اسرائيل وكوستاريكا وجواتيمالا ، أما الولايات المتحدة الامريكية فقد امتنعت عن التصويت . كذلك شهدت هذه المرحلة الحرب العربية الاسرائيلية الرابعة ، المعروفة بحرب أكتوبر ١٩٧٣ ، والخطوات التي أدت الى اتفاقيتي كامب ديفيد سنة ١٩٧٨ ، ومعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية في ٢٦ مارس ١٩٧٩ ، وانعقاد مؤتمر القمة العربي في بغداد بين الحدين الآخرين ، وما ترتب عليه من آثار في العلاقات المصرية العربية . وهكذا نجد ان هذه المرحلة مليئة بالاحداث السياسية والعسكرية ، والتطورات القانونية التي تترك آثارها المباشرة وغير المباشرة على موضوع دراستنا . ونظرا لان الامر يتعلق بمقدمة كمدخل وجيز لبحث عميق ، كما ان الحيز المسموح به محدد للغاية كما أشرنا في المقدمة العامة ، فاننا لن ندخل في التفاصيل ،

(١) عدد الدول التي تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية مائة وسبعة

وتكتفى بالبحث عن ملامح الحقوق الاقليمية للشعب الفلسطيني في ظل هذه التطورات السياسية والعسكرية والقانونية .

**١١ — الولايات المتحدة الامريكية تشل مجلس الامن لصالح اسرائيل ، باصرارها على مجرد وقف القتال بدون اشارة الى الانسحاب من يونسه الى نوفمبر ١٩٦٧ ، حتى كانت الولادة العسيرة للقرار رقم ٢٤٢ في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ .** على الرغم من قسوة العدوان الاسرائيلي على فلسطين يمثلها الاردن من الناحية القانونية ، وسوريا ومصر في حرب يونية ١٩٦٧ ، فان الولايات المتحدة الامريكية التي ساندت اسرائيل اقتصاديا وعسكريا على الوصول الى هذا الوضع الخطير ، اصرت على ان يكتفى مجلس الامن بالاهتمام بوقف القتال ، بدون ادانة او طلب انسحاب القوات الاسرائيلية من الاقاليم العربية المحتلة ، متذرة في ذلك بعذر اقبح من الذنب ، وهو تعذر تحديد الطرف المعتدى في حرب ١٩٦٧ ، وكانت تلك سابقة خطيرة في الامم المتحدة ، وقد تجسدت هذه النتيجة الشاذة في التهديد من جانب الولايات المتحدة الامريكية باستعمال الفيتو لاسقاط سائر الاقتراحات التي تقدم بها اعضاء مجلس الامن المتضمنة ادانة اسرائيل وارغامها على الانسحاب الفوري ، مثل مشروع القرار الهندى الذى قسدم الى مجلس الامن في ١٩٦٧/٦/٦ ، ومشروع القرارين السوفيتيين في ٨ و ١٣/٦/١٩٦٧ ، ومشروع القرار الباكستاني في ١٤/٦/١٩٦٧ . . . الخ (١) ، وهكذا استطاعت الولايات المتحدة الامريكية ان تكتم وتخذ انفاس مجلس الامن خلال المدة يونية — نوفمبر ١٩٦٧ اى حوالى ستة اشهر كانت لازمة وضرورية لكى يثبت الاحتلال الاستعماري الاسرائيلي من اقدامه في الاقاليم العربية ، ويصدر اخطر القرارات التى ينوى عن طريقها ، التأثير في الهوية ، والمستقبل القانوني لهذه الاقاليم ، مثل القرار الذى أصدرته اسرائيل خلال هذه المدة باعتبار الاقاليم العربية المحتلة في حرب ١٩٦٧ ، « اقاليمها غير تابعة للعدو » ، والاجراءات العملية لتوحيد القدس . . . الخ من الاجراءات الاسرائيلية التى كانت الاساس الفعلى لما تلى ذلك من اجراءات

---

(١) انظر الاعلان مفصلا في المرجع السابق ، ص ١٥٩ .

(١) وفي تفاصيل موقف مجلس الامن بعد حرب ١٩٦٧ ومقدمات ونتائج تلك الحرب ، نحيل على مؤلفنا : مشكلة الشرق الاوسط ، المرجع السابق ، الصفحات ١٥٣ — ١٨٢ .

(١) في معرفة الموقف الاميركي بصورة شاملة ومفصلة ، نحيل على بحثنا بعنوان الولايات المتحدة الامريكية ومشكلة الشرق الاوسط . . . مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، كلية الحقوق بجامعة عين شمس ، السنة الرابعة عشرة ، العدد الاول ، يناير ١٩٧٣ ، وهو بحث يصل في حجمه الى مرتبة المؤلفات في موضوعه .



الضم ، والمستوطنات ، والتهويد(١). وعندما انتهت هذه المهلة وعاد مجلس الامن في نوفمبر ١٩٦٧ للنظر في العدوان الاسرائيلي على الامة العربية ، حرصت الولايات المتحدة الامريكية على اسقاط سائر المشروعات التي تدين محنراة سلوك اسرائيل ، مثل **المشروع المقدم من الهند ومالي ونيجريا** ، الذين يدين الاحتلال واكتساب الاقاليم بالغزو ويطالب بالانسحاب الكامل ، ومن ذلك ايضا المشروع الذي قدمه الاتحاد السوفيتي في ٢٠ نوفمبر ١٩٦٧ ، الذي اتصف بالصراحة في الصياغة والدموة الصريحة للانسحاب الى حدود ٥ يونبة ١٩٦٧ ، ونقتبس من هذا المشروع بعض عباراته الآتية لاهيتها هنا وفي اجزاء اخرى من هذه الدرامة .

«Les Parties au conflit retirent sans délai leur troupe essur les positions qu'elles occupaient avant le 5 juin 1967, vu l'inadmissibilité de l'acquisition de territoires du fait de la guerre...»

ولقد اقترن التصدى الامريكي لمشروعات القرارات الجادة التي ذكرنا امثلة لها ، بادخال مجلس الامن في متاهات الصياغة المبهمة المتعمدة ، وهو الاساوب الذي تفشى بعد ذلك في اوصال قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . وبدأت الخطة محكمة الحلقات بمشروع القرار الامريكي الذي نحا نحوا مغايرا للمشروعات الاولى ، حيث بدأ المشروع الامريكي بتأكيد التزام سائر الدول باحترام ميثاق الامم المتحدة دون تحديد أو ابراز ، أن : الاحتلال ، ثم اكتساب الاقاليم بالقوة يخالف الميثاق . والمشروع الامريكي وان دعا الى تحقيق سلام عادل ودائم ولكن **عن طريق انسحاب قوات مسلحة من اقاليم محتلة** ، بدون اشارة صريحة الى القوات الاسرائيلية ، وبما يعنى لدى البعض عدم التزام اسرائيل بالانسحاب من سائر الاقاليم العربية المحتلة ، وعلى وجه الخصوص القدس الشرقية . ثم تلتفت بريطانيا الكرة ، لتقدم مشروعا يوفق في صياغته بين المشروعات المتعارضة ، وهكذا ولد القرار رقم ٢٤٢ .

وقد صدر هذا القرار على اثر المشروع الذي تقدمت به ثلاثون دولة وامتنعت ٢٢ دولة عن التصويت . وكانت الدول **الخمس التي رفضت هذا** القرار هي الولايات المتحدة الامريكية ، بريطانيا ، استراليا ، البرتغال ، جنوب افريقيا . وقد أكد هذا القرار حق الشعوب المستعمرة في استخدام جميع الوسائل الضرورية المتاحة لها للحصول على استقلالها واكد مشروعية النضال الذي تقوم به في هذا السبيل . ولقد اهتمت الامم المتحدة بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، كما يستفاد من التفسير السليم لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ ، وهو ما نعالجه في الصفحات التالية .

## الفرع الرابع

### قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢

**أهم أحكام القرار رقم ٢٤٢ :** بدون الدخول في الصياغة الحرفية والكاملة لهذا القرار الذي أصدره مجلس الأمن في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، وبالإجماع ، نشير إلى ما يهينا .

وفي المقدمة يشير القرار إلى الوضع الخطير الذي يسود الشرق الأوسط ويركز على عدم جواز الاعتراف باكتساب الأقاليم بالحرب ، وضرورة العمل من أجل سلام عادل ودائم ، لتتمكن سائر دول المنطقة من العيش بسلام .

#### أما عن الالتزامات الواردة فيه فهي :

١ - انسحاب إسرائيل من الأقاليم ( أو أقاليم ) التي احتلت في نزاع ١٩٦٧ .

٢ - إنهاء سائر دعاوى الحرب ، وحالاتها ، والاعتراف بالسيادة الإقليمية ووحدتها ، والاستقلال السياسي ، والعيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها ، بعيدة من التهديد باستعمال القوة .

٣ - ضرورة حماية الملاحة في الطرق المائية الدولية .

٤ - التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين .

وفي نهاية القرار نجد تكليف الأمين العام بالعمل على تنفيذ القرار . ولقد ثار الخلاف حاداً بين الدول والشراح حول الطبيعة القانونية للقرار رقم ٢٤٢ ، وعن سنده من ميثاق الأمم المتحدة ، فحسب وجهة نظر أيدها بل ربما بداهاها العرب ، أن هذا القرار وقد صدر بالإجماع ، فإنه أقرب إلى الفصل السابع من الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة ، وبديهي أن الغاية من هذه النظرة الوصول إلى القول بأن القرار واجب التنفيذ بالقوة في نطاق نظام الأمن الجماعي في ميثاق الأمم المتحدة . في حين قامت وجهة نظر أخرى أيدها الولايات المتحدة الأمريكية ترى في القرار مجرد خطة للتفاوض على أساسها بين أطراف النزاع ، ولا يمكن فرضها قسراً على أطراف النزاع ، والمقصود بذلك في المنطق الأمريكي ، حماية إسرائيل ، والترديد لمفهومها من حيث ضرورة إبرام معاهدات صلح بينها وبين الدول العربية . وإذا كان للمنطق القانوني أن يسود على الباطل ، فإن الرأي الأول هو الذي يتفق مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة ، وقواعد القانون الدولي ، لأن أحكام القرار مأخوذة من منطوق قواعد أمرة تتعلق بالنظام العام في القانون الدولي ، ومن ثم لا يمكن محاباة من يخرق هذه القواعد وهو المعتدي ، على حساب من يدعو إلى احترام ذات القواعد وهو الطرف الممتدئ عليه ،

وللأسف الشديد فإن التطورات الراهنة برعاية الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية تقوم على مبدئين أساسيين هما :

وبلاحظ أن القرار يعد وحدة غير قابلة للانقسام بمعنى أن انسحاب القوات الإسرائيلية وانتهاء حالة الحرب .. الخ أمور أساسية لحل النزاع نهائيا ، بما في ذلك الاعتراف المتبادل ، واحترام حقوق السيادة وحدود كل دولة في المنطقة ، ولا فرق في ذلك بين الدول العربية وإسرائيل ، والمقصود هنا الاعتراف القانوني الكامل بالوجود والعيش في سلام .

مدلول القرار رقم ٢٤٢ ، طبقا للنظرية القانونية للاحتلال الحربى ، في تحديد الحقوق العربية في السيادة :

ينظر القانون الدولي المعاصر إلى الاحتلال العسكري على أنه واقعة وليس وصفا قانونيا كما يستفاد ذلك صراحة من ملحق اتفاقية لاهاي الرابعة لسنة ١٩١٧ ، واتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩ ، بحيث صارت نظرية الاحتلال العسكرية تقوم على مبدئين أساسيين هما :

أولا : أن الاحتلال لا ينقل السيادة بمعنى أن السيادة القانونية وما يتفرع عنها من اختصاصات تبقى للدولة صاحبة السيادة على الاقليم .

ثانيا : وترتبطا على ما سبق ، لا يعترف القانون الدولي لسلطات الاحتلال إلا بالقيام بالإجراءات الضرورية لإدارة الأقاليم المحتلة ، دون أن يؤثر ذلك في السيادة الإقليمية وما يتفرع عنها من اختصاصات قانونية ولا تحترم إسرائيل المبدئين السابقين لأنها تعلن صراحة أنها لن تعيد سائر الأقاليم العربية المحتلة بدعوى أنها ليست مجرد « أقاليم محتلة » حتى ينطبق عليها المبدآن السابقان ، بل تصفها ثارة بأنها « أقاليم غير تابعة للعدو » وأخرى بأنها « أقاليم محررة » ، كما أنها تغير في المعالم الديموجرافية والبشرية لهذه الأقاليم بإنشاء المستوطنات ، أو بالضم ، كما فعلت بالقدس في عام ١٩٨٠ ، وهضبة الجولان عام ١٩٨١ ، وتطبق الإدارة المدنية على الضفة الغربية وغزة منذ أول نوفمبر ١٩٨١ أو الادعاء بأن عرب هاتين المنطقتين ليس لهم سوى الوضع القانوني للأقليات في مفهومها لاتفاقتي كامب ديفيد ، ومن ثم فإنها لن تعطيهم إلا مجرد الحكم الإدارى الذاتى مما يعنى فى الواقع ضم هاتين المنطقتين ، وينسجم مع تصورهما هذا ، الشروع فى ترقية رؤساء بلديات الضفة الغربية فى نهاية مارس ١٩٨٢ ، مما أدى الى ثورة الفلسطينيين فى هاتين المنطقتين ، مما يعنى عملا انتهاء سيادة الشعب الفلسطينى على سائر اجزاء فلسطين . وهذا الوضع فضلا عن مخالفته لقرار التقسيم ، فإنه بكل تأكيد باطل ومخالف للقانون الدولى . ولا نعدم شهادة حق فى هذا المجال ، تتردد فى بعض الكتابات الحديثة والتي أوردناها تفصيلا فى دراستنا بعنوان الحقوق الإقليمية للشعب الفلسطينى ١٩٨٣ .

واذا نظرنا الى ضم اسرائيل للقدس الذي بدأت خطواته الاولى بعد انتهاء معارك سنة ١٩٦٧ مباشرة ، وحيث تجسد بصدور قانون القدس ، وينطبق بالكامل على مسائر اجراءات اسرائيل غير المشروعة في الضفة الغربية وغزة ، والتي اشترنا اليها في هذه الفقرة — فان الاساس القانوني الوحيد الذي استندت اليه اسرائيل كان مبدأ العودة الى الاوضاع السابقة على معارك سنة ١٩٤٨ ، ولكن هذا الفهم لا يتفق مع قرارات مجلس الامن والجمعية العامة التي تقضي ببطلان مسائر الاجراءات الاسرائيلية في القدس وغيرها من الاقاليم العربية المحتلة . ومن هذه القرارات نشير على سبيل المثال الى قرار مجلس الامن رقم ٢٥٠ بتاريخ ٢٦ ابريل ١٩٦٨ الذي ادان الاعداد لقيام اسرائيل بعرض عسكري في القدس ، وقراره رقم ٢٥١ بتاريخ ٢ مايو ١٩٦٨ الذي استنكر فيه قيامها فعلا بهذا العرض ، والقرار رقم ٢٥٣ بتاريخ ٢١ مايو ١٩٦٨ الذي قضى بعدم مشروعية الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل لتغيير الوضع القانوني للقدس ، وقرار الجمعية العامة رقم ٢٢٥٣ الصادر في ٤ يولية ١٩٦٧ في ذات الموضوع ، وقرار مجلس الامن رقم ٢٦٧ بتاريخ ٣ يولية ١٩٦٩ ، ورقم ٢٧١ بتاريخ ١٥ سبتمبر ١٩٧٩ الصادران بعد حريق المسجد الاقصى . والمضمون القانوني لهذه القرارات وان انصب على مدينة القدس بالذات ، الا انه ينصرف الى مسائر الاجراءات الاسرائيلية التي تؤثر في حقوق السيادة الاقليمية للشعب الفلسطيني في سائر المناطق التي يعطيها لهم قرار التقسيم لسنة ١٩٤٧ ، وهنا نشير الى شهادة صادرة عن باحثة لا يمكن وصفها بالتحيز الى جانب الحقوق العربية ، حيث نقرأ لها ، في تحديددها للقيمة القانونية لقرارات الامم المتحدة المشار اليها ، ما يدين صراحة اسرائيل (١) .

مما سبق يتضح ان عدوان ١٩٦٧ لم يؤثر في حقوق السيادة للشعب الفلسطيني بالمعنى الذي تحدده قرارات الامم المتحدة ، وهذه نتيجة هامة حرصنا على ابرازها ، قبل الانتقال الى الفترة التالية من دراستنا ، حيث معركة التفسير الخاطيء لقرار مجلس الامن ، من جانب اسرائيل ، وعدد من الدول ، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الامريكية .

**مشاكل تفسير القرار رقم ٢٤٢ واثرها على الحقوق الاقليمية للشعب الفلسطيني .** المشروع الانجليزي للقرار كان يشير الى الانسحاب من سائر الاقاليم العربية المحتلة ، واثناء المناقشات التي انتهت بالقرار رقم ٢٤٢ كانت هناك صياغات مختلفة تشير منها الى الصيغتين الاتيتين : الاولى : الانسحاب من جميع الاقاليم المحتلة ، والثانية : صيغة المشروع الامريكي التي تعني الانسحاب من اقاليم محتلة ، مما يحتم تحري الموقف الرسمي للدول الاعضاء الدائمين في

(١) انظر رأي هذه الباحثة وبلغته الاجنبية زيادة في الدقة في بحثنا بعنوان الحقوق الاقليمية للشعب الفلسطيني ، المشار اليه سابقا .

مجلس الامن ، والمجتمع الدولي ممثلا في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، مع تقييم هذه المواقف على ضوء احكام القانون الدولي ، كما شرحناها في الفقرة السابقة . أما عن مواقف الدول الاعضاء الدائمين في مجلس الامن فهناك الموقف الأمريكي الذي يمثل مفهومها للقرار ، الى جانب المفهوم الفرنسي ، الذي يعبر بصورة عامة عن موقف الاتحاد السوفييتي والصين وانجلترا .

( ١ ) **الموقف الأمريكي** : استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في الدفاع عن مفهومها الذي عبرت عنه في مشروعاتها الذي سبقت الإشارة اليه . وهو موقف متحيز لإسرائيل ومخالف للقانون الدولي . ومن الوثائق الأمريكية الرسمية ، نكتفي بالإشارة على سبيل المثال الى بعضها . في مارس ١٩٧١ وفي رسالته عن أحوال العالم الى الكونجرس ، أشار الرئيس الأسبق ريتشارد نيكسون الى التزام إسرائيل بالانسحاب من أقاليم محتلة فقط وأنه على العرب أن يقبلوا حلا يضمن لهم عودة أقاليم فقدوها في حرب ١٩٦٧ ومن ذلك رفض نيكسون للبعث السوفيتية لانسحاب إسرائيل الكامل في مقابل إبرام اتفاقية سلام بين طرفي النزاع . ومن ذلك أيضا ما أعلنه وكيل وزارة الخارجية الأمريكية الى مجلة لوموند الدبلوماسية الفرنسية ، والذي جاء به « أن القرار يدعو لانسحاب إسرائيل من أقاليم احتلتها عام ١٩٦٧ .. » .

ومن الواضح أن هذا الموقف يتنبى ادعاء إسرائيل بأنه لم تكن لها حدود نهائية عندما اندفعت لغزو الدول العربية واحتلال أقاليمها في يونيو ١٩٦٧ ، وهو ادعاء حرصنا على دحضه ، بالرجوع الى وثائق الأمم المتحدة كما فصلنا ذلك في الفرع الثالث من دراستنا .

( ب ) **الموقف الفرنسي** وهو يعبر عن الاتجاه الغالب لدى الأعضاء الدائمين في مجلس الامن ، والذي يتفق مع القانون الدولي ، ونقصد بذلك الموقف الذي دافع عنه الجنرال ديغول غداة عدوان يونه ١٩٦٧ ، والذي استمر حتى عودة الاشتراكيين بزعامة الرئيس فرانسوا ميتران في ربيع ١٩٨١ الى الحكم ، وهؤلاء الاشتراكيون هم الذين تآمروا مع إسرائيل في عدوان ١٩٥٦ على مصر . ولقد عبر الرئيس الفرنسي السابق جورج بومبيدو في يناير ١٩٧١ على النحو الآتي :  
« أن فرنسا ترى أن « دولة إسرائيل لها الحق في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها ، بشرط أن تنسحب من سائر الأقاليم التي احتلتها في حرب الأيام الستة ، وهو يعنى بذلك حرب يونية ١٩٦٧ . »

ونكرر أن المفهوم الفرنسي يتفق مع قواعد التفسير في القانون الدولي فضلا عن اتفاقه مع ميثاق الأمم المتحدة ، لما هو معلوم من أن قرارات الأمم المتحدة تحرر باللغات الرسمية للمنظمة ، وهي الانجليزية والفرنسية والروسية والصينية والاسبانية ، وكلها لها ذات الحجية في فهم هذه القرارات ، وسائر نسخ القرار

رقم ٢٤٢ المحررة بالفرنسية والروسية والصينية والاسبانية تشير صراحة الى الانسحاب من الاقاليم المحتلة في حرب ١٩٧٦ ، كما ان الفضول الذي اثاره تلاعب الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل بما ورد في النص الانجليزي للقرار الذي خلا من اداة التعريف « اقاليم احتلت في حرب ١٩٦٧ » دفع احد المتخصصين في **الادب الانجليزي** وقواعد النحو في هذه اللغة الى دراسة القرار من هذه الزاوية ، وانتهى الى ان حذف اداة التعريف من القرار يعنى الانسحاب من كل جزء من الاقاليم العربية المحتلة كما ان التفسير الاسرائيلي الامريكي يتعارض تماما مع المبدأين الاساسيين اللذين تصدرا قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ .

( ج ) - **موقف الامم المتحدة من تفسير القرار رقم ٢٤٢** ، ومطلوه في بيان الحقوق الاقليمية للشعب الفلسطيني . ازاء الموقف الاسرائيلي المتعنت من الحقوق الاقليمية للشعب الفلسطيني ، وتلاعبها عن طريق التفسير اللفظي واللفوي لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، **قادت الجمعية العامة للأمم المتحدة المعركة القانونية الصحيحة للدفاع عن هذه الحقوق** . وقد بدأت هذه المرحلة الهامة من قرارات الجمعية العامة بالدورة الخامسة والعشرين ، اثناء مناقشة مشكلة الشرق الاوسط في الفترة ٢٦ أكتوبر - ٤ نوفمبر ١٩٧٠ ، حيث صدر القرار رقم ٢٦٢٨ في ٤ نوفمبر ، الذي اعلن في وضوح وجلاء ان احترام حقوق الشعب الفلسطيني شرط لا غنى عنه لاقامة السلام العادل والدائم في الشرق الاوسط ، على ضوء احكام القرار رقم ٢٤٢ ، وهذا يعد تفسيراً رسمياً لهذا القرار .

ويعزى هذا الموقف المتشدد للجمعية العامة تجاه افئثات اسرائيل على حقوق الشعب الفلسطيني الى عدة عوامل من اهمها :

١ - **الصندي الدولي للجهاد التحرري** الذي قادته ببطولة ، الشعب الفلسطيني في داخل فلسطين وخارجها لمقاومة الاحتلال الاسرائيلي ، مما دفع الجمعية العامة - على الرغم من معارضة الولايات المتحدة الامريكية - الى الاعتراف لهم بصفة مناضلي حركات التحرير ، وما يترتب على ذلك من نتائج قانونية من اهمها المعاملة كاسرى حرب وفقاً لاتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩ وليس كأرهابيين او مخربين كما تدعى !

٢ - ان الجمعية العامة في تشكيلها المعاصر - على عكس الحال سنة ١٩٤٨ - لم تعد تعكس مجرد آراء الدولتين العظمتين والدول التابعة لكن منها ، بعد ان ظهرت داخلها مجموعة هامة من الدول الجديدة الافرواسيوية .

٣ - **اقتناع الدول التي تخلصت من ربقسة الاستعمار** بحصولها على الاستقلال في ظل النظام القانوني الدولي الجديد الذي تمثله الامم المتحدة بان الموقف الاسرائيلي من حقوق الشعب الفلسطيني لا يتماشى مع ميثاق الامم

المتحدة ، وانما ينتمى الى مرحلة القانون الدولي التقليدى الذى كان يعترف بمشروعية الاستعمار . وفضلا عما سبق ، فان غالبية الدول الاعضاء فى الامم المتحدة تؤمن بان ميثاق الامم المتحدة قد الفى ما كان معروفا فى القانون الدولي التقليدى بحق الفتح ، وعليه فانها ترى ان الحقوق الدولية لدول المنطقة لا يمكن المساس بها تحت أى غطاء من عبارات القرار رقم ٢٤٢ مثل « الحدود المعترف بها والهيئة » وهى العبارة التى سلطت اسرائيل عليها الضوء فقط من بين سائر احكام القرار رقم ٢٤٢ ، لهذا فان هذه الدول رفضت فكرة الحدود المؤسسية على الاحتلال او الضم ، وهو موقف جوهرى للغاية فى موضوع الحقوق الاقليمية للشعب الفلسطينى ، لما هو معروف لدى الكافة من ان اسرائيل فى حروبها الاربعة مع العرب منذ سنة ١٩٤٨ ، دائما تتركس واتعسا جديدا ، وتدعى كذبا بان حدودها لم تدخل بعد مرحلة التخطيط النهائى ، ولعلنا لم ننس بعد ، ما اطلقه الاسرائيليون بعد حرب سنة ١٩٦٧ من ان حدودهم تنتهى حيث يقف جنودهم ، وما دونوه على الكنيست من ان حدودهم من الفرات الى النيل ، او ما يطلقونه من شعار حق الاستيطان الاسرائيلى فى أى مكان من ارض اسرائيل .. الخ .

من اجل هذه الادعاءات التى لا سند لها فى القانون الدولي ، فان قرار ٤ نونمبر ١٩٧٠ حرص على التاكيد بان اكتساب الاقاليم بالقوة غير مقبول وان الاقاليم التى تحتل بهذه الوسيلة يجب اعادتها الى الدول المعتدى عليها ، وهذا التعبير يعنى استعادة العرب سائر الاقاليم المحتلة بما فى ذلك مدينة القدس . ومن الاهمية ملاحظة انه خلال المناقشات التى سبقت صدور هذا القرار ، عبرت انجلترا عن وجهة نظر مفادها ان أى اتفاق بخصوص مدينة القدس ، يجب ان يتضمن النص على حرية الوصول الى الاماكن المقدسة وحياتها ، وأن يكون ذلك شرطا أساسيا لاي حل يتعلق بهذه المدينة . ولكن الوفد الاردنى رد على ذلك بان الموقف البريطانى يشكل مفاورة لجعل مدينة القدس مشكلة مستقلة عن المشكلة الام ، وكان هذا الرد الاردنى دحضا لادعاء اسرائيل بان الوضع القانونى للقدس ليس محلا للتفاوض لانها عاصمتها الموحدة وللابد .

وقد أعادت الجمعية العامة فى قرارها الصادر بتاريخ ٣ ديسمبر ١٩٧١ ادانة ادعاء اسرائيل السيادة أو أى حق اقليمى بمقتضى احتلالها .

وضرورة جلاء اسرائيل عن هذه الاقاليم المحتلة واعتبار ذلك التفسير السليم للقرار رقم ٢٤٢ ، حيث ذكرت باحكامه الاساسية ، كذلك أكدت على ان التطبيق السليم لهذا القرار يتضمن كشرط أساسى احترام حقوق الشعب الفلسطينى .

وفى عثم ١٩٧٢ اصدرت الجمعية العامة عدة قرارات هامة ، مؤكدة القرارات التى اعتبرت مكملة لقرار التقسيم سنة ١٩٧٤ والمتضمنة : حق اللاجئين

من الاقاليم التي حددت لدولة اسرائيل في العودة أو التعويض ، وادانة سياسة اسرائيل تجاه الفلسطينيين في الاقاليم المحتلة سنة ١٩٦٧ من حيث الطرد ، ونقل السكان ، والتهجير ، واقامة المستوطنات ، مع التأكيد على ضرورة احترام احكام اتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩ ، وهو الأمر الذي ترفضه اسرائيل ، بدعوى ان وجودها في الضفة وقطاع غزة ليس احتلالا بالمعنى الدولي المعروف في القانون الدولي ! ولقد دحضنا هذه الادعاءات المخالفة للقانون الدولي في بحثنا بعنوان الحقوق الاقليمية للشعب الفلسطيني .

وهناك القرار رقم ٢٥٣٥ (ب) بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٩٦٩ ، والقرار ٢٦٤٩ بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٧٠ ، والقرار ٢٧٩٢ بتاريخ ٦ ديسمبر ١٩٧١ ، والقرار ٢٨٥١ بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٧١ ، والقرار ٢٩٦٣ بتاريخ ١٣ ديسمبر ١٩٧٢ ، والقرار ٣٠٠٥ بتاريخ ١ ديسمبر ١٩٧٢ ، وقرار لجنة الامم المتحدة لحقوق الانسان بتاريخ ١٣ مارس ١٩٧٣ ، والقرار ٣٢١٠ بتاريخ ١٤ أكتوبر ١٩٧٤ الذي اعطت به الجمعية العامة منظمة التحرير الفلسطينية صفة المراقب ودعمت رئيسها للاشتراك في مناقشات المشكلة الفلسطينية ، وهذا يعني الاعتراف بصمتها التمثيلية للشعب الفلسطيني والاعتراف بمشروعية موقفها من القضية الفلسطينية عامة ، والوضع القانوني لمدينة القدس على وجه التحديد . بل يذهب البعض الى القول بأن هذا القرار يعتبر قبولاً ضمنيًا من جانب الامم المتحدة لوجهة النظر الفلسطينية التي تشكك في مشروعية اسرائيل ، كدولة وكعضو في الامم المتحدة .

وبعد هذا التطور الهام في موقف الجمعية العامة من حقوق الشعب الفلسطيني ، اصدرت القرار ٣٢٣٦ بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٧٤ أكدت فيه ان هذه الحقوق لا يمكن التنازل عنها والتصرف فيها وان هذه الحقوق تقع في فلسطين وليس كما يدعى البعض كما جاء على لسان الرئيس فرانسوا ميتران بأن مكانها تحدده المفاوضات التي تسفر عن أنها في الاردن وهو ما تدعيه اسرائيل ، وان هذه الحقوق تشتمل على الحق في تقرير المصير بدون وصاية اجنبية ، والاستقلال والسيادة الوطنية .

وقد حرصنا على مراجعة عبارات القرار باللغة الفرنسية لدلالاتها القانونية القاطعة ، خاصة في الوقت الحاضر حيث تحاول اسرائيل فرض الادارة المدنية توطئة لمعاملة الفلسطينيين كاقليبة تتمتع فقط بالادارة الذاتية الشخصية بدعوى ان الاقاليم الفلسطينية جزء من ارض اسرائيل ، وهو تلاعب لغوي يعني في جوهره الضم النهائي لهذه الاقاليم ، وهو ما افصح عنه التصريحات الاسرائيلية الرسمية في أول ابريل ١٩٨٢ ، حيث ان رئيس وزرائها ابلغ الرئيس ريجان عبر مبعوث خاص من رجال الدين اليهود ، بأن انشاء دولة فلسطينية يعني اعلان الحرب من جانب اسرائيل ! كذلك جاء في هذا القرار النص على



حق الشعب الفلسطيني الابدى في : العودة الى مواطنهم ، وفي اموالهم التي جردوا منها ، وان الاحترام الكامل لسائر الحقوق التي جاءت بالقرار ، وتنفيذها ، شرط ضرورى ، لا غنى عنه لحل المشكلة الفلسطينية ، وذلك طبقا لاهداف ومبادئ الامم المتحدة ، كما طالبت الجمعية في القرار سائر الدول والمنظمات الدولية بمساعدة الشعب الفلسطيني في نضاله المشروع لاستعادة هذه الحقوق .

وكان التطور السابق في نظرة الجمعية العامة للامم المتحدة لحقوق الشعب الفلسطيني مؤديا بالضرورة والمنطق الى اعتمادها القرار رقم ٣٢٣٧ بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٧٤ بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية بصفة مراقب دائم ، الى الدورات وجميع المؤتمرات الدولية التي تعقدها او ترعاها الجمعية العامة .

ولقد سعدت الجمعية العامة من مناهضتها لاساليب اسرائيل غير المشروعة في مواجهة الشعب الفلسطيني وحقوقه ، باعتمادها القرار رقم ٣٣٧٩ في ١٠ نوفمبر ١٩٧٥ ، الذي اعتبرت فيه الصهيونية من الاساليب العنصرية والقرار رقم ٣٣٧٦ الذى انشأ لجنة حقوق الشعب الفلسطيني وتكليفها بوضع خطة لتحقيق حصوله عليها .

كذلك اصدرت الجمعية العامة سنة ١٩٧٥ القرار ٣٤١٤ الذى طالبت فيه مجلس الامن ان يتخذ — تنفيذًا لمسئوليته طبقا لميثاق الامم المتحدة — الاجراءات الضرورية التي تكفل التنفيذ السريع والكامل لسائر القرارات التي اصدرتها ، في نطاق حل شامل ، يتم التوصل اليه مع سائر الاطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، وان يكون ذلك في اطار منظمة الامم المتحدة ، بحيث يكفل الانسحاب الاسرائيلى الكامل من سائر ما احتلته من اقاليم دول المنطقة ، والحقوق والتطلعات المشروعة للفلسطينيين .

وقد حاول مجلس الامن ان يقتنى اثر الجمعية العامة في الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني بالمعنى الذى تفهمه الجمعية العامة ، والذي احطنا في ايجاز بخطوطه الرئيسية ، اثناء المناقشات التي دارت في المجلس في الفترة ٦ — ١٤ يونيو ١٩٧٣ ، حيث عكف المجلس على مشروع قرار يدين الاحتلال الاسرائيلى للاقاليم العربية سنة ١٩٦٧ ، وان الحل العادل لمشكلة الشرق الاوسط يقتضى احترام السيادة الوطنية ، وسائر الحقوق الاقليمية لدول المنطقة ، والحقوق المشروعة للفلسطينيين .

ولكن هذا المشروع سقط في الجلسة ١٧٣٥ بتاريخ ٢٦ يوليو ١٩٧٣ باستئصال الولايات المتحدة الامريكية حق الفيتو ، وقد علل ممثلها موقفها من مشروع القرار ، بأنه متحيز وغير متوازن ويشكل عقبة امام مفاوضات جادة بين الاطراف ، وهذا الاسلوب الامريكى ما زال قائما في مجلس الامن حتى نهاية عام ١٩٨٨ .

كذلك استقطبت الولايات المتحدة في يناير ١٩٧٦ مشروع قرار يدعو الى انشاء دولة فلسطينية ، كما استقطبت في ١٩٨٢/٤/٢ مشروع قرار يدين اسرائيل لاساليبها العنصرية في قمع ثورة الشعب الفلسطيني التي بدأت في الثلث الاخير من شهر مارس ومازالت مستمرة ، ومن قبل استقطبت الولايات المتحدة الامريكية في يناير ١٩٨٢ مشروع قرار بفرض جزاءات على اسرائيل لضمها مرتفعات الجولان السورية في نهاية شهر ديسمبر ١٩٨١ . الخ .

### الفرع الخامس

#### الاهمية القانونية لقرارات الامم المتحدة بشأن اقليم الدولة الفلسطينية :

١ - وعندما نبحث عن الاثر القانوني لقرارات الامم المتحدة في تأكيد الحقوق المشروعية للشعب الفلسطيني ، نجد أن قرارات الجمعية العامة أكثر أهمية من حيث القيمة القانونية ، لأنها تصدر عن سائر أو الغالبية العظمى من الدول الاعضاء في الأمم المتحدة ، مما يزيد من قوتها وقيمتها من حيث الاعتراف بهذه الحقوق ، أي من حيث السند القانوني الدولي لهذه الحقوق . أما قرارات مجلس الأمن فهي أقل أهمية من حيث الطابع التشريعي وإن كانت أكثر أهمية من حيث القوة التنفيذية ، لكن عدم قيام مجلس الأمن بمهمته الأساسية ، وهي تنفيذ قرارات الجمعية العامة — كما دعت به الى ذلك في مجال حقوق الشعب الفلسطيني — الجمعية العامة في أحد قراراتها التي أشرنا اليها ، يعد مجرد وضع أو موقف سياسي ، يرجع أساسا الى موقف الولايات المتحدة الأمريكية ، ومن ثم فإنه لا يعد ذا قيمة تشريعية في مجال مشروعية حقوق الشعب الفلسطيني . وما يؤكد صدق وجهة نظرنا هذه ، تبني موقف الجمعية العامة — باعتباره صدى صادقا وأميناً لأحكام القانون الدولي — من قبل طائفة من قرارات المنظمات الدولية . ومن أمثلة ذلك نشر الى قرار اليونسكو بتاريخ ١٧ ديسمبر ١٩٧٥ الذي خلع على اسرائيل طابعها استعماري وبالمثل أدانت منظمة الصحة العالمية انتهاك اسرائيل لحقوق الشعب الفلسطيني ، ومن أمثلة ذلك قرارها بتاريخ ١٧ مايو ١٩٧٦ ، وغيرهما من المنظمات الدولية العاملة المتخصصة .

كذلك أدانت منظمة العفو الدولية اسرائيل بسبب اوضاع المعتقلين والمسجونين العرب في سجون اسرائيل ، كما استنكرت لجنة الامم المتحدة لحقوق الإنسان في دورة فبراير ١٩٨٢ مفاوضات الحكم الذاتي التي تديرها مصر واسرائيل والولايات المتحدة الامريكية . وفي داخل اسرائيل ، استنكرت الرابطة الاسرائيلية لحقوق الإنسان التصرفات الاسرائيلية العنصرية . ويمكن الاشارة الى المظاهرات التي تزعمتها هذه الرابطة في ٢٠ فبراير ١٩٧٢ احتجاجا على قرار الحكومة الاسرائيلية اغلاق جامعة بيرزيت لمدة ثلاثة اشهر ،

المظاهرات التي قادتها في شهر مارس ١٩٨٢ مساندة وتضامنا مع ثورة الشعب الفلسطيني في أعقاب عزل السلطات الاسرائيلية بعض رؤساء بلديات الضفة لغربية بسبب عدم اعترافهم وامتناعهم عن التعامل مع الادارة المدنية التي نشأتها اسرائيل متجاوزة بذلك السلطات التي خولها اياها القانون الدولي باعتبارها سلطة احتلال . ودون الاسترسال في حصر القرارات التي تؤيد ادانة لامم المتحدة لإسرائيل لأنها عديدة للغاية ، فأننا لا يمكن ان نغفل شهادة حق جاءت من حكومة صديقة للغاية لإسرائيل - ونعني بذلك تأكيد الطابع العنصري لإسرائيل الذي دمغتها به الجمعية العامة للأمم المتحدة - على لسان وزير خارجية فرنسا السيد كلود شيسون ، بتاريخ ٢٧ مارس ١٩٨٢ على اثر عمليات لتفجير الاسرائيلية للشعب الفلسطيني ، حيث لم يتردد وزير خارجية فرنسا ووصف هذه الاجراءات بالعنصرية .

٢ - موقف الدول العربية من مفهوم الامم المتحدة للحقوق الاقليمية للشعب الفلسطيني . ان الامانة العلمية تجعلنا نقدر ان المفهوم الرسمي للغالبية الساحقة من الدول العربية لهذه الحقوق أضيق مما تعنيه قرارات الامم المتحدة . وهذه النتيجة تستخلصها من مواقف هذه الدول خاصة بعد حرب ١٩٦٧ ، حيث التزم من جانبها على انسحاب اسرائيل من الاقاليم العربية التي احتلتها في هذه الحرب ، ويلاحظ ان قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ يعالج اثار هذه الحروب لكنه لا يلغى قرار الجمعية العامة الصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ، ومن المعلوم ان هذا الأخير يضمن للشعب الفلسطيني السيادة على سائر الاقاليم التي حددها للدولة العربية ، وهذا القرار من الناحية القانونية أملى قيمة من القرار رقم ٢٤٢ ، لانه منشئ لإسرائيل ، وعلى اساسه قبلت عضوا في الامم المتحدة ، وعليه تكون له ، كما تدل عليه عباراته ذاتها - قيمة دستورية ، ونتيجة لذلك فان الاقاليم التي احتلتها اسرائيل سنة ١٩٤٨ وما بعدها ، متجاوزة قرار التقسيم ، تبقى مشمولة بالسيادة الفلسطينية . وتكون يد اسرائيل عليها ، مجرد احتلال عسكري ، ويعكس الموقف العربي شواهد عديدة ، اكتفينا بالاشارة منها - لضيق الوقت - بمثالين مستفادين من قمة بغداد سنة ١٩٧٨ ، والمبادرة السعودية ، التي كانت الاساس لقرارات قمة فاس الشهيرة .

٣ - الموقف الفلسطيني من قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . يرفض الفلسطينيون هذا القرار منذ صدوره ، وقد أدى قبول مصر لهذا القرار ، ثم موافقتها في ١٩٧٠ على المبادرة الامريكية التي عرفت باسم وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية ميسر روجرز ، التي تازم العلاقات بين مصر والمنظمة الفلسطينية ، كما أدى الموقف الفلسطيني من هذا القرار الى مبادرة مجموعة الدول العربية تؤيدها مجموعة دول عدم الانحياز في محاولة لتعديل هذا القرار ، ولكن هذه المحاولة فشلت بالفيئو الامريكي في صيف عام ١٩٧٩ ، ويرجع سبب الرفض الفلسطيني للقرار ٢٤٢ الى ان هذا القرار لا يشير الى حقوقهم المشروعة ، ويعتبرهم مجرد

لاجئين ، ونحن نعتقد ان الفهم السليم لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، كما سبق لنا بيانه ، والاخذ بعين الاعتبار كذلك حقيقة ان هذا القرار لا يمكن ان يمس قرار الجمعية العامة للامم المتحدة الصادر بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ، لا يبرر رفض الفلسطينيين للقرار رقم ٢٤٢ . اما ان هذا القرار لم يشير الى حقوق الفلسطينيين فهو غير صحيح ، لان الحقوق الاقليمية للشعب الفلسطيني. كما سبق ان شرحنا ذلك يجب التمييز فيها بين : ١ - المناطق التي تدخل في الدولة الفلسطينية المستقلة لا يمكن الفيل منها حسب قرارات الامم المتحدة وتوامد القانون الدولي فوجود اسرائيل فيها انها هو احتلال عسكري . ٢ - الضفة الغربية ، وقد كانت سنة ١٩٦٧ جزءا من الاردن . وقد تم احتلالها في هذا التاريخ ، ومن ثم تكون اسرائيل ملزمة بالانسحاب منها طبقا للقرار ٢٤٢ . ٣ - قطاع غزة وقد كان تحت الادارة المصرية عندما احتلته اسرائيل سنة ١٩٦٧ ، وهو مشمول بالتزام اسرائيل بالانسحاب منه طبقا للقرار ٢٤٢ .

وهكذا ، فانه لم يكن مما يستقيم مع المنطق القانوني ان يشير القرار رقم ٢٤٢ صراحة الى الحقوق الاقليمية للشعب الفلسطيني بسبب الوضع القانوني لهذه الحقوق عندما احتلتها اسرائيل سنة ١٩٦٧ ، واهم مظاهر هذا الموقف انضمام الضفة الى الاردن عندما احتلتها اسرائيل ١٩٦٧ ، واهم مظاهر هذا الموقف ضم الضفة الى الاردن ١٩٥٠ ، ولعل هذا الوضع القانوني المعقد الذي لا يتفق مع انشاء دولة فلسطينية بمقتضى قرار التقسيم لسنة ١٩٤٧ ، حمل مجلس الامن على الا يصف الاقاليم المحتلة سنة ١٩٦٧ بأنها مصرية وسورية واردينسية ، بل اكتفى بالنص على التزام اسرائيل بالانسحاب من الاقاليم التي احتلتها خلال نزاع ١٩٦٧ .

اما الاشارة الى « حل عادل لمشكلة اللاجئين » في القرار رقم ٢٤٢ ، فانهما لها ما يبررها ، خاصة اذا ما أدركنا ان حرب ١٩٦٧ كسائر حالات العدوان الاسرائيلي ، قد نتج عنها نزوح عدد كبير من الفلسطينيين ، اما بارادتهم خوفا على مصيرهم ، واما قصرا وابعادا من جانب السلطات الاسرائيلية التي تسعى الى تفرغ فلسطين منهم .

٤ - كذلك نشير الى ان البعض قد يعتقد بان هناك تضاربا بين القرار رقم ٢٤٢ ، وقرارات الجمعية العامة التي اشترنا اليها والتي راينا انها تشير الى حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، والى حقوقه التي لا تقبل التنازل منها ... الخ . والحقيقة ان الامم بتطورات القضية الفلسطينية تاريخيا وسياسيا وقانونيا ، يساعد على فهم مدلول كل من هاتين الطائفتين من قرارات الامم المتحدة ، لان الجمعية العامة عندما تشير الى حقوق لم ترد في القرار رقم ٢٤٢ تأخذ بعين الاعتبار هذه التطورات ، ومن بينها تشكيل المنظمات الفلسطينية في

شرعية ضم الضفة الى الاردن ، وتطلعاتهم المعاصرة في تكوين دولتهم المستقلة ، وفي هذا المعنى كان اصرارها في قراراتها على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، ولكن ما نوجه النظر اليه هو ان تختلط الامور بما يضر بالقضية الفلسطينية ، كما نراه في بعض الكتابات التي ترى ان مشكلة الشعب الفلسطيني مع اسرائيل هي في نطاق حق الشعب في تقرير مصيره ، وليست احتلالا غير مشروع ، وهذا ما نبينه تفصيلا في الاجزاء التالية من هذه الدراسة .

**٥ - الموقف الدولي من مفهوم الامم المتحدة للحقوق الاقليمية للشعب الفلسطيني**  
نعرض هنا بايجاز شديد لموقف الدول من الحقوق الاقليمية للشعب الفلسطيني كما حددتها قرارات الامم المتحدة بالصورة التي شرحناها في الاجزاء السابقة من دراستنا ، وفي هذا الصدد تجب التفرقة بين ما يلي :

**موقف الدول الاعضاء الدائمين في مجلس الامن .** يمكن القول هنا بان الولايات المتحدة الامريكية اكثر هذه الدول الخمس تحسيرا لاسرائيل وهذا ما يستفاد من موقفها من قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، حيث مفهومها له بأنه لا يلزم اسرائيل بالانسحاب من سائر الاقاليم التي احتلتها في حرب ١٩٦٧ ، ومن باب اولى فان الولايات المتحدة الامريكية لا تدعو اسرائيل الى الالتزام بقرار الجمعية العامة بتقسيم فلسطين والصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ .

**اما الاتحاد السوفيتي والصين وانجلترا وفرنسا ،** فانها تتمسك بأن يكون القرار رقم ٢٤٢ شاملا لانسحاب اسرائيل من سائر الاقاليم التي احتلت في حرب ١٩٦٧ ، وعن موقفها من انسحاب اسرائيل من الاقاليم الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٤٨ فليس لدينا من الوثائق الرسمية ما يجعلنا نقف بجسلاء على موقفها الحقيقي ، مع ملاحظة ان الاتحاد السوفيتي والصين ايدا سائر قرارات الجمعية العامة بشأن فلسطين .

**الاتجاه العام للدول الاخرى .** يمكن القول بأنه فيما عدا الدول المنحازة لاسرائيل ، فان الغالبية الكبرى من الدول ، عندما توافق على القرارات التي تصدرتها الجمعية العامة الداعية الى انسحاب اسرائيل من سائر الاقاليم التي تعترف بها الامم المتحدة للشعب الفلسطيني ، فانها بذلك تؤيد مفهوم المنظمة الدولية للحقوق الاقليمية للشعب الفلسطيني ، وفي مقدمة هذه الدول تقف مجموعة دول عدم الانحياز ، حيث نجد في وثائقها التمييز الدقيق بين الانسحاب من الاقاليم الفلسطينية والانسحاب من الاقاليم المحتلة بحرب ١٩٦٧ ، مما يحمل في طياته انه بالنسبة للاقاليم الفلسطينية فان الامر لا يقف فقط عندما تم احتلاله منها في هذه الحرب ، اي القدس والضفة الغربية وغزة ، وهذا ما يفهم من سائر وثائق مجموعة دول عدم الانحياز . ونكتفي هنا بالاشارة الى البيان الصادر عن مكتب تنسيق هذه المجموعة في الكويت بتاريخ ١٩٨٢/٤/٨ ، في اجتماعه الذي خصصه لتأييد حقوق الشعب الفلسطيني ، حيث جاء به ما يلي :

« انسحاب إسرائيل كاملاً وشاملاً وغير مشروط من جميع الأراضي الفلسطينية وجميع الأراضي العربية المحتلة الأخرى ، بما فيها القدس ، وفقاً للمبادئ الأساسية التي تقضي بعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة .. » .  
وهذه الصيغة تتفق تماماً مع الفهم الصحيح لقرارات الأمم المتحدة بالمعنى الذي حددته عند دراستنا لها في الأجزاء السابقة . أي أن الأساس القانوني لهذه الحقوق مرجعه الأصلي والثابت ، هو قرار التقسيم الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٤٧ ، ولا يؤثر في ذلك ما تلاه من أوضاع قانونية نشأت رجتاً بسبب طمس معالم الدولة الفلسطينية إما بضم الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية لدولة الأردن ، وإما بوضع إقليم غزة تحت الإدارة المصرية ، كذلك لا يتأثر نطاق الحقوق الإقليمية بهذا المعنى الشامل بعدم الإشارة إليها صراحة في قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، وذلك للأسباب التي شرحناها فيما سبق .

**موقف دول منظمة المؤتمر الإسلامي ، وهي ذات صلة وثيقة بدول عدم الانحياز ، وتنتمي إليها ، ولهذا كان موقفها في مؤتمر الطائف ، في القرار المتعلق بفلسطين والشرق الأوسط ، مسائراً لمفهوم الأمم المتحدة ، حيث يشير هذا القرار الصادر في ٢٣ يناير ١٩٨١ إلى أن « السلام العادل في المنطقة لا يمكن أن يقوم إلا على أساس انسحاب إسرائيل الكامل وغير المشروط من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة واستعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني . »**

**الموقف العربي : هذا الموقف في جملته أدنى من مفهوم الأمم المتحدة للحقوق الإقليمية للشعب الفلسطيني ، لأن هذه الدول في القرارات التي صدرت عن مؤتمرات القمة بما في ذلك مؤتمر قمة بغداد سنة ١٩٨٧ ، وكذلك مما تعكسه مواقفها من المبادرة السعودية لا تطالب إلا بالانسحاب من جميع الأقاليم العربية المحتلة في حرب ١٩٦٧ وفي تفضيل ذلك نحيل على الفقرة ١٦ وهامش ٤٥ من دراسة سابقة لنا (١) . وقد عبر عن ذلك الشيخ صباح الأحمد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والأعلام في كلمته التي ألقاها في افتتاح اجتماعات مكتب تنسيق دول عدم الانحياز بتاريخ ١٩٨٢/٤/٦ حيث أشار إلى « انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس .. » وهذا الموقف لا يشذ عنه بصورة رسمية معلنة إلا ما صرح به وزير خارجية العراق الدكتور سعدون حمادي في اجتماعات مكتب تنسيق مجموعة دول عدم الانحياز بتاريخ ١٩٨٢/٤/٧ من « أنه لا غرابة في أن يضمر الكيان الصهيوني عداء خاصاً تجاه العراق . أن العراق هو البلد الوحيد الذي شارك في حرب ١٩٤٨ ، ورفض التوقيع على أية اتفاقية للهدنة .. كما رفض قرار مجلس الأمن رقم**

(١) نقصد بذلك دراستنا بعنوان الحقوق الإقليمية للشعب الفلسطيني .

٢٤٢ الجائر ويرفض الاعتراف بالدولة اليهودية . . » وهذا الاعلان الصريح لا يمنعنا أيضا من التساؤل عن مدى اتساقه مع قرارات مؤتمر قمة بغداد الذي اشرنا اليه حرفيا في الاجزاء السابقة من دراستنا . والذي وافقت عليه منظمة التحرير الفلسطينية .

## الفرع السادس

### الطبيعة القانونية للحقوق الاقليمية للشعب الفلسطيني في قرارات الأمم المتحدة

١ - مع تزييف اسرائيل للمفاهيم القانونية الدولية ، نجدتها تنكر على الشعب الفلسطيني منائر حقوقه القانونية ، متخفية وراء مسميات زائفة ولا سند لها من القانون والتاريخ ، ولكنها تحاول ان تصبغ عليها طابعا قانونيا محرفا مستهدفة بذلك تضليل الرأي العام الدولي ، مستغينة بسيطرته على وسائل الاعلام الدولية ومتواطئة معه في ذلك ، وهي بذلك تخوض معركة قانونية ضد الحقوق العربية ، وهي معركة اعدت لها نفسها منذ كانت حطبا تخطط له المؤتمرات والمؤامرات الصهيونية في نهاية القرن التاسع عشر . وعندنا وجدت على الخريطة السياسية في العالم العربي ابتداء من ١٩٤٨ . استمرت سادسة في تزييف الأوضاع القانونية ، واشتدت هذه المعركة بعد عدوانها عام ١٩٦٧ توطئة لفرض السياسات التي تطبقها الآن . من ذلك نشير الى انه غداة حرب ١٩٦٧ بدأت تظهر مصطلحات جديدة في علم القانون الدولي ، من ذلك ادماء اسرائيل بان الاقاليم العربية التي احتلتها بعد هذه الحرب انما هي اقاليم غير تابعة للدولة ، او هي « اقاليم محرة » او « مناطق مدارة » او « مناطق الحكم الذاتي الاداري الشخصي » او « الاقلية العربية في ارض اسرائيل » . الخ .

وامام هذا التزييف القانوني كان من الضروري لقرارات الأمم المتحدة ان تكون واضحة في الكشف عن الطبيعة القانونية لحقوق الشعب الفلسطيني وهذا ما نعالجه بإيجاز شديد .

٢ - الأمم المتحدة في قراراتها تؤكد السيادة الفلسطينية وما يتفرع عنها من حقوق أهمها حق الشعب الفلسطيني في دولة مستقلة .

رأينا في الاجزاء السابقة ان الجمعية العامة للأمم المتحدة خضعت منذ أوائل السبعينات حتى الآن على ان تشير في قراراتها الى « حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتنازل والتصرف فيها » . ويكفي هنا ان نشير الى القرار الذي أصدرته الجمعية العامة في ختام دورتها الخاصة التي استغرقت اسبوعا حول القضية الفلسطينية حيث صدر هذا القرار في تاريخ ٢٩ يوليو ١٩٨٠ ، بعدد جاء في الفقرة الثانية منه ، الدعوة الى ان تسحب اسرائيل من كافة الاقاليم الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس ، والتأكيد في الفقرة الرابعة على « الحقوق الثابتة في فلسطين للشعب الفلسطيني ومنها حق تقرير المصير دون

تدخل خارجي ، وفي الاستقلال والسيادة الوطنية ، والحق في إقامة دولة مستقلة وذات سيادة » . وطالبت الجمعية العامة في هذه الفقرة « إسرائيل بالانسحاب الكامل وبدون شرط من كافة الاقاليم الفلسطينية . . بما فيها القدس مع عدم المساس بالملكات والمرافق » .

وعندما قامت إسرائيل بضم القدس في أغسطس ١٩٨٠ أذان مجلس الأمن في ٢٠ أغسطس هذا الاجراء « واعتبره انتهاكا للقانون الدولي ولا اثر له على استمرار تطبيق معاهدة جنيف لسنة ١٩٤٩ . . . وان الاجراءات والاحكام التشريعية والادارية التي اتخذتها إسرائيل — القوة المحتلة — والتي تستهدف تغيير طابع ووضع مدينة القدس . . باطلة وعدمية الاثر القانوني ويلزم الغاؤها على الفور . وعدم الاعتراف بها ، ويطلب من سائر أعضاء الأمم المتحدة التي أقامت بعثات دبلوماسية لها في القدس سحب هذه البعثات من المدينة المقدسة . . » ، ومع نهاية شهر أغسطس ١٩٨٠ ، كانت بعض الدول الأوروبية مثل هولندا ودول أمريكا اللاتينية التي نقلت مقر سفاراتها من تل أبيب الى القدس ، قد انصاعت الى قرار مجلس الأمن ، وقد بلغ مجموع هذه الدول ١٢ دولة ، وبذلك لم تبق القدس مقرا لاية بعثة دبلوماسية معتمدة لدى إسرائيل ، وهكذا يكون موقف الأمم المتحدة صريحا فيما يتعلق برفض ضم أي جزء من اقليم الدولة الفلسطينية كما حدده قرار التقسيم سنة ١٩٤٧ ، الى اقليم دولة إسرائيل ، ولكن نشاهد الآن عودة بعض هذه السفارات لمقارها في القدس .

٢ — **ادانة المشروعات الاسرائيلية لتهويد سائر اجزاء فلسطين :** وهي مشروعات عديدة ، لعل أهمها مشروع ايجال النون وزير خارجية إسرائيل السابق الذي أعلنته بتاريخ ٢١ أكتوبر ١٩٧٥ ، ومشروع مناحيم بيجين المعلن بتاريخ ٢٨ ديسمبر ١٩٧٧ وهي مشروعات أدانتها صراحة ، من حيث الموضوع ، قرارات الأمم المتحدة التي أشرنا اليها ، مادامت هذه القرارات تدين سائر التغييرات التشريعية والادارية وطمس معالم السيادة الاقليمية للشعب الفلسطيني .

**المستوطنات الاسرائيلية :** لا تعترف قرارات الأمم المتحدة أيضا بهذا الاجراء الذي يهدف الى تهويد الاقاليم الفلسطينية ، والذي بدأته إسرائيل بعد حرب ١٩٦٧ ، بحيث أصبح عددها الآن يتجاوز المائة بكثير ، والتي تشغل ما يقرب من ثلثي مساحة قطاع غزة والضفة الغربية . ولقد كشف صحيفة « ها ارتس » الاسرائيلية في عددها الصادر ٧٧/٧/٣ ان الغاية من هذا المشروع الذي تقوم به إسرائيل « توفير الظروف الملائمة لكي يصبح عدد سكان إسرائيل في نهاية القرن الحالي ثمانية ملايين » علما بأن عددهم الآن نحو ٣٣ مليون نسمة وهو ما يتفق مع الخطط الصهيونية المرسومة منذ ١٩٠٦ ، المدعومة الى انشاء إسرائيل الكبرى ، من القرى الى النيل !!



٤ — «ويمكن القول بأن إسرائيل كظاهرة استيطانية تتضمن من حيث جوهرها التاريخي وتطوراتها المتلاحقة ، ثلاث ظواهر ، متداخلة فيما بينها : أولاها — ظاهرة الاستعمار الاستيطاني والتي تتمثل في اغتصاب اليهود لإراضي الفسيفساء وإبادة سكانها ، وثانيها — ظاهرة التوسع الاقليمي وهو تعبير صهيوني عن مصطلح ابتدعته النازية واصبح يعرف في فقه القانون الدولي بنظرية المجال الحيوي ، وغايته النهائية انشاء دولة اقليمية عظمى ووسيلته العملية الاحتلال العسكري ثم الضم الفعلي ، كما هي الآن سياسة اسرائيل في الضفة الغربية وغزة ، أو الضم القانوني كما فعلت أولا في القدس ثم أخيرا في الجولان . وثالثها — ظاهرة الوسيط الاستعماري ، التي تعد احد نماذج الاستعمار الجديد ، وجوهرها الاساسي ان يصبح الاستيطان اداة للسيطرة على العالم العربي بعد ان تنتهي الى ابدال مشكلة التشكيك في مشروعية الدولة الاسرائيلية ، وتبقيها الى غريمها الشعب الفلسطيني ، رغم انه صاحب الحق الاصيل في فلسطين ، ووسيلتها الى ذلك الاصرار على اساليب قانونية مثل « التفاوض المباشر » والحوار الثنائي ، وابرار معاهدات الصلح . . الخ ، كما عبر عن ذلك شولتز وزير خارجية الولايات المتحدة في تصريحات ١٩/١٠/١٩٨٧ .

ومن هنا تبدو خطورة هذا الاسلوب الصهيوني الاستعماري ، ومن أجل ذلك كان الموقف الصلب الذي تبنته الامم المتحدة في قراراتها التي أشرنا اليها ، لان هذه السياسة الصهيونية لا تجد لها أي سند في القانون الدولي لعدة أسباب نوجزها للفاية فيما يلي :

أولا : اقامة المستوطنات ينطوي على انتهاك فادح للسلطات والاختصاصات التي يخولها القانون الدولي للدولة التي تحتل اقليما تابعا لدولة أخرى ، لان هذه السلطات تدور اساسا حول مفهوم محدد للغايية ، وهو الا تتعدى بآية حال مجرد الادارة للاقاليم المحتلة ، بدون مساس بأوضاعها السياسية والقانونية واليدموجرافية والبشرية .

ثانيا : اثبت الواقع ان اسرائيل تتخذ من هذا الاجراء ستارا للضم الواقعي حتى تحين الفرصة للضم القانوني ، ومن ثم كان تلاعبها بالنظم القانونية الدولية ، وتزييفها ، كما أشرنا . ونعطي مثالين فقط من امثلة لا حصر لها مستفادة من سلوك اسرائيل . فعندما مهدت لضم القدس كما أشرنا لذلك ، بدأت باستصدار قانون يعلن فقط عن « توحيد القدس » ، وهو الاسلوب الذي تباشره الآن في الضفة وغزة ، في صورة ما تسميه الادارة المدنية ، دون الافصاح صراحة عن الضم ، مع ان هذا الاجراء ، قاطع في الكشف عن هذا القصد ، والمثال الثاني : نأخذ من الموقف الاسرائيلي في ديسمبر ١٩٨١ من هضبة الجولان حيث اصسدرت قانونا يقضى بـ « اعلان اسرائيل » الاختصاصات الاسرائيلية التشريعية والقضائية والادارية « وهي لا تسري طبقا للقانون الدولي ، الاعلى

اعظم الدولة كقاعدة عامة وأساسية، ثم اشغعت اسرائيل اجراءها السابق بفرض جنسيتها على سكان الجولان العرب ، ولكن بعد فترة من الزمن ، بحيث سمحت لاصدقائها بان يجدوا لانفسهم مخرجا قانونيا لمعارضة فرض الجزاءات عليها من مجلس الامن ، بدعوى ان اسرائيل لم تشر الى ضم الجولان ، وهكذا كان الموقف الامريكى صراحة ، والموقف الفرنسى على استحياء مزيف ، فى جلسات مجلس الامن فى يناير ١٩٨٢ وهذه المواقف المخالفة للقانون الدولى دفعت مناحيم بيغن فى اوائل مايو ١٩٨٢ بان يذهب فى مغالطاته الجنونية لحد لم يتوقعه احد ، مدعيا « انه لا يعقل ان تضم الدولة اقاليم تعد جزءا منها ؟ » .

**ثالثا :** ان اقامة المستوطنات يشكل اعتداء على حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره ، المبدأ الذى لا يخلو من الاشارة اليه اى قرار من قرارات الامم المتحدة . لان الغرض الاساسى من هذه المستوطنات ان يصبح الفلسطينيون اقلية فى دولة اسرائيل ، وقد سبق ان اشرنا الى انه قبل نصف قرن تقريبا من وجود اسرائيل اى منذ سنة ١٩٠٦ ، والمؤتمرات الصهيونية تخطط لاسكان ثمانية ملايين يهودى فى فلسطين .

**رابعا :** كما ان وجود هذه المستوطنات يتنافى مع حقوق الانسان وهذا ما اثيرت اليه اللجنة الخاصة بالتحقيق فى التدابير الاسرائيلية التى تؤثر على حقوق الانسان لسكان الاقاليم العربية المحتلة ، وهى اللجنة التى انشأتها الجمعية العامة سنة ١٩٦٩ ، فقد حرصت اللجنة على أن تثبت فى تقريرها أن « حكومة اسرائيل تلجأ الى التعلل بالامن لتبرير ما تتخذه من اجراءات للسر فى تنفيذ سياسية الاسيطان وضم الاقاليم ومصادرة الممتلكات فضلا عن عمليات الطرد الجماعى للسكان العرب واجبارهم على الانتقال الى اقاليم اخرى .. » .

#### ٥ - الحكم الإدارى الذاتى :

وتلك وسيلة اخرى من الوسائل التى لا تتفق مع الطبيعة القانونية لحقوق الشعب الفلسطينى . فالحكم الذاتى ابتكرته الدول الاستعمارية فى اوائل القرن العشرين لتطبيقه على مستعمراتها التى تطالب بالاستقلال فى اوائل القرن العشرين . وذلك لطمس حقوق هذه الشعوب بحيث تكون للسكان سلطة الادارة المحلية لبعض شئونهم ومراقبتهم مثل الصحة والتعليم والخدمات العامة والشئون الدينية . اما المقومات الاساسية للسيادة التى تتعلق بالامن الداخلى والخارجى والسياسة الخارجية ، فتبقى للدولة المستعمرة . وبترارة المشروعات الاسرائيلية المطروحة نجدها اسوا من ذلك ، لانها تجرد الشعب الفلسطينى من سائر حقوقه بما فى ذلك موارد المياه . ونقتصر هنا على الاشارة الى بعض ما جاء فى الوثيقة الاسرائيلية التفصيلية للحكم الذاتى التى اعلنتها اسرائيل فى اول فبراير ١٩٨٢ والتى تعبر عن الفكر الصهيونى كما يلى :

١ - تشكيل سلطة حكومية ذاتية « مجلس ادارى يمثل عرب يهودا والسامرة وغزة » .

٢ - حصر اختصاصات هذا المجلس الادارى فى الشئون القضاية ( الاحوال الشخصية ) والزراعية ، والمالية ، والاشغال العامة ، والتعليم ، والثقافية والصحة والسكان ، والنقل والواصلات ، والمرور ، والبريد ، والبرق ، والهاتف ، والشئون الاجتماعية البلدية ، والخدمات الدينية لكل الطوائف العربية .

٣ - مراعاة حرية النقل بين الاقاليم المستقلة ذاتيا واسرائيل ، وسوف يتم الاتفاق على تسيويلت فى بعض المجالات بين سلطة الحكم الذاتى واسرائيل من اجل التعاون وتنسيق الانشطة .

تلك هى الخطوط العريضة لما تنصده اسرائيل من الحكم الذاتى الادارى للشعب الفلسطينى ، وهذا يعنى انه خطوة من الخطوات او المراحل الثلاث التى نكلما عنها فى هذا البحث فى السلوك والخطط الصهيونية ، ويمثل مرحلة او خطوة على طريق الضيق القانونى للاقاليم الفلسطينية ، ولا يتردد حكام اسرائيل فى الانصياع عن ذلك صراحة ، من ذلك ما اعلنه اريل شارون وزير حزب اسرائيل بتاريخ ٢٣/٣/١٩٨٢ من عزم اسرائيل على « ضم الضفة الغربية اذا لم تسفر مفاوضات الحكم الذاتى عن نتائج ايجابية مع الاخذ بالمفهوم الاسرائيلى للحكم الذاتى الذى ترفضه مصر الان ، كذلك كشف فى ذات التاريخ وتير خارجية اسرائيل اسحق شامير المفهوم الاسرائيلى ، حيث ابلغ لجنة الشئون الخارجية والامن فى الكنيست « ان اسرائيل لن توافق على التفاوض الى الابد حول مسائل الحكم الذاتى .. » .

ولقد جاءت الاشارة الى الحكم الذاتى فى « اطار السلام فى الشرق الاوسط » لجدي وثائق كامب دايفيد التى وقعت من مصر واسرائيل والولايات المتحدة الامريكية ، فى ١٧ اكتوبر ١٩٧٨ ، والذي نقتبس منها ما يلى :

١ - تتفق مصر واسرائيل .. على ان تكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة للضفة الغربية وفرة لفترة لا تتجاوز خمس سنوات . ولتوفير حكم ذاتى كامل لسكان الضفة الغربية وغزة ، فان الحكومة الاسرائيلية العسكرية ، وادارتها المدنية لتسحبان منها بمجرد ان يتم انتخاب سلطة حكم ذاتى من قبل السكان .

٢ - تجرى المفاوضات لتحديد الوضع النهائى للضفة الغربية لنهر الاردن وغزة وعلاقتها مع جيرانها .. بين مصر واسرائيل والاردن والممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة .

كذلك اشارة الاتفاق التكميلي بين مصر واسرائيل بخصوص الضفة الغربية وقطاع غزة ، والملحق باتفاقية السلام المصرية الاسرائيلية الموقعة سنة ١٩٧٩ والتي بدأ في السريان منذ ٢٥ أبريل ١٩٧٩ ، الى موضوع الحكم الذاتي ، والى اشتراك الولايات المتحدة الامريكية اشتراكا كاملا في كافة مراحل المفاوضات .

**ويمكن أن توجه انتقادات قانونية جوهرية الى ما جاء في كل من اتفاقيتي كامب ديفيد ، واتفاقية المصلح المصرية الاسرائيلية المشار اليها سواء من حيث الشكل أو من حيث الموضوع .**

فمن حيث الشكل ، لا يمكن الاعتراف لكل من مصر والولايات المتحدة الامريكية ، ومن باب أولى لاسرائيل ، بحق التفاوض نيابة عن الشعب الفلسطيني بدون تفويض من هذا الشعب . لهذا فاننا نرى ان ما جاء في الوثائق المشار اليها لا يولد التزامات قانونية دولية يلتزم بها الشعب الفلسطيني ، وانما نرى على اكثر الفروض انها تعد مبادرة مثل المبادرة الاوروبية والمبادرة السعودية ... الخ أى انها مجرد خطة تعرضها الدول الثلاث الموقعة على وثائقها ، على من يملك سلطة التمثيل القانونية للشعب الفلسطيني ، طبقا لقواعد القانون الدولي ، ويكون له مطلق حرية الاختيار بين القبول ، فتحول بنودها الى التزامات قانونية ، أو الرفض فتسقط نهائيا . ولما كان الممثل القانوني للشعب الفلسطيني الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية قد اعلنا صراحة رفضها الكامل ، فاننا نرى ان هذه الخطة قد سقطت واختفت كلية ولم يعد لها من اثار قانونية يمكن فرضها على الشعب الفلسطيني كما تدعى اسرائيل . وهذا هو منطبق القانون الدولي ، كما تعبر عنه العبارات الصريحة للمادتين ٣٤ و ٣٥ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات الدولية لسنة ١٩٦٩ .

ولكن العيب الموضوعي والجوهري لاتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ، يكمن من وجهة نظرنا في ان احكامها المتعلقة « بالحكم الذاتي » في التفسير المجرى « والحكم الادارى الشخصى » بالمفهوم الاسرائيلي لهذه الاحكام — حتى لو سلمنا جدلا بتوافر الشكل — فان هذه الاحكام قد جاءت باظلة مطلقة لتعارضها مع النظام العام الدولي وقواعد القانون الدولي الامرة ، وذلك طبقا للمادة ١٠٣٠ من ميثاق الأمم المتحدة ، والمادة ٦٤ من اتفاقية قانون المعاهدات الدولية المشار اليها سابقا ، وذلك لان احكام الادارة الذاتية في وثائق كامب ديفيد بالمفهوم الاسرائيلي تعنى تعطيل احكام امرة في القانون الدولي بحرم الاستيلاء بالقوة أو التهديد بها للاستيلاء على اقاليم الدول الاخرى وذلك بالمعنى الذى حددته قرارات الأمم المتحدة بخصوص الحقوق الإقليمية للشعب الفلسطيني ، فضلا عما تعطيه احكام الادارة الذاتية ، لاسرائيل من تحكم في تقرير الشعب الفلسطيني لمصيره وهو حق لا يعطيها اياه القانون الدولي لان وجودها في الاقاليم المحتلة مجرد واقعة مادية لا يكسبها ايا

من حقوق السيادة ، وتلزمها قواعد هذا القانون بالانسحاب الكامل بدون شرط ، أو تغيير للأوضاع القانونية والسياسية للأقاليم المحتلة ، كما شرحنا ذلك تفصيلا .

ومع ذلك ، فإننا نرى في تمسك إسرائيل بمفهومها للإدارة الذاتية الشخصية ، ومحاولتها البحث عن أساس قانوني لهذا المفهوم في وثائق كامب ديفيد أو اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية ، لا يختلف من وجهة نظرنا عن تمسكها في الماضي بتصريح بلفور سنة ١٩١٧ ، لأننا في الحالتين نجد أنفسنا أمام عدوان صهيوني على حقوق الشعب الفلسطيني ، مؤسس على وثائق دولية لم تصدر عن الممثل القانوني لهذا الشعب .

ومن أجل ذلك ، فإن الوثائق الرسمية لمؤتمر منظمة المؤتمر الإسلامي ، ومجموعة دول عدم الانحياز التي أشرنا إليها سابقا ، قد تبنت وجهة نظر الأمم المتحدة ، التي عبرت عنها في العديد من قراراتها التي صدرت ابتداء من ١٩٧٨ ، حتى الآن ، ونكتفي بالإشارة إلى قرار الجمعية العامة بتاريخ ١٦/١٢/١٩٨٠ ، بموافقة ١١٢ دولة وامتناع ٢٤ ، ورفض إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ودول السوق الأوروبية المشتركة ، فيما عدا فرنسا التي كانت من المقنعين ، وإن كان الموقف الفرنسي الآن مغايرا ، خاصة منذ ربيع ١٩٨١ في ظل الحكومة الاشتراكية ، برئاسة فرانسوا ميتران الموالية إلى حد كبير لإسرائيل . ولقد أكد قرار الجمعية العامة رفضه لاتفاقيات كامب ديفيد ، وإن كان لم يذكرها بالاسم ، بل عناها بالإشارة إلى رفض الاتفاقيات التي تنتهك أو تنكر الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني . لأنه لا يحق لاية دولة اتخاذ إجراءات أو شروع في إجراءات أو مفاوضات قد تؤثر على مستقبل الشعب الفلسطيني دون اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية كطرف كامل . . . »

#### ٥ - الأمم المتحدة تدين قرار إسرائيل بالسماح لليهود بشراء الأرض العربية:

نجد أنفسنا هنا أمام ظاهرة استعمارية لجأت إليها الصهيونية العالمية في فلسطين منذ نهاية القرن التاسع عشر ، ولكنها كثفت منها بعد حرب ١٩٦٧ ، خاصة في مناطق القدس والضفة الغربية وغزة ، كي تتحكم في المستقبل السياسي والقانوني لهذه المناطق بما يتفق وخططها المرسومة منذ ١٩٠٦ ، أي تهويد مسائر اجزاء فلسطين وتفريغها من السكان العرب . وجاءت الادانة في قرار أصدرته بتاريخ ٢٠/٩/١٩٧٩ ، لجنة الأمم المتحدة من أجل ممارسة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ، وطالبت اللجنة بعقد جلسة طارئة لمجلس الأمن لاتخاذ إجراءات فعالة ، ودراسة الوسائل الكفيلة بإجبار حكومة العدو على إلغاء قرارها بالسماح للإسرائيليين بشراء الأراضي في الضفة وقطاع غزة المحتلين . ووصفت هذا الاجراء الاسرائيلي بأنه يهدف إلى أحكام السيطرة

الامرائيلية على الاقاليم العربية وانكار لحقوق الاساسية للشعب الفلسطيني،  
ومحو الطابع العربي في تلك المناطق .

٦ — وهكذا فان الامم المتحدة تمسكت بالسيادة الفلسطينية وجميع الحقوق  
الاساسية المتفرعة عنها . ومما سبق يتضح بجلاء مدى الاهمية القانونية لموقف  
الامم المتحدة من الحقوق الاقليمية للشعب الفلسطيني ، وذلك في مواجهة النية  
المبيتة لاسرائيل لضم سائر الاقاليم التي تعترف الامم المتحدة للشعب الفلسطيني  
بالسيادة عليها . وليست هذه النية وليدة اليوم كما شرحنا ذلك ، كما انها  
ليست ايضا راجعة الى الاختلاف بين اسرائيل ومصر في تحديد طبيعة الحكم  
الذاتي بالمعنى المشار اليه في اتفاقيات كامب ديفيد ، لان اصطلاح الحكم الذاتي  
من اختراع العقليّة الاسرائيلية الاستعمارية ، بدأ بمشروع رئيس وزرائها  
مناحيم بيغن قبل ابرام هذه الاتفاقيات ، حتى اذا ما سجلته هذه الاتفاقيات ،  
اغرقت اسرائيل مفاوضات للحكم الذاتي في متاهات قانونية ، اعدت بعناية  
ودقة، ولذا كان اصرار اسرائيل على تولى رئاسة وفدها في هذه المفاوضات وزير  
داخليتها يوسف بورج ، وبالرغم من اعتراض وزير خارجيتها السابق موشى  
ديان ، ووزير حريبتها السابق عزرا وايزمان لمطالبة كل منهما برئاسة وفد دولته  
الى هذه المفاوضات ، الاول على اساس مسؤوليته عن العلاقات الخارجية ،  
والثاني على اساس مسؤوليته عن الاقاليم المحتلة عسكريا ، ولكن لان اسرائيل  
لم تكن تتنظر الى مستقبل الاقاليم المحتلة باعتبارها مشكلة بين دولتين هما الدولة  
المحتلة ( اسرائيل ) والدولة صاحبة السيادة على هذه الاقاليم ، ولا تعد كذلك  
هذه الاقاليم موجودة تحت ادارتها بفعل الاحتلال العسكري وبذلك تخضع  
لاختصاص وزارة الحربية ، وانما تعامل هذه الاقاليم فعلا على انها جزء من  
اسرائيل ، وان الامر يتعلق بنوع من الادارة المحلية ، في داخل دولتها ، ومن  
ثم فانه من الناحية القانونية يكون الاختصاص لوزير الداخلية ، وليس لوزارة  
الخارجية أو وزارة الحربية وهو يعنى الضم الفعلي للاقاليم الفلسطينية ، بدون  
اشارة صريحة لذلك . وهو اسلوب تتبعه دائما اسرائيل في علاقاتها بالدول  
العربية ، ويدخل في مجال احكامها الدقيق لمعركتها القانونية ، ولذلك منذ  
بدايتها ومفاوضات اتفاقيات كامب ديفيد تدور بين اطرافها الثلاثة بصورة غير  
متجانسة ، حيث تدخل في مسؤولية وزارة الخارجية بالنسبة لكل من مصر  
والولايات المتحدة الامريكية ، وتعد من مسؤولية وزارة الداخلية الاسرائيلية ،  
ومن هنا ايضا كانت هذه المفاوضات اشبه بحوار الصمم ، لان كلا من هذه  
الاطراف الثلاثة ، كما يقول المثل العربي — يغنى على ليله ، فمصر ترى الحكم  
الذاتي الكامل مرحلة انتقالية يقرر بعدها الشعب الفلسطيني مصيره بما في ذلك  
حقه في انشاء دولته ، بينما اسرائيل ترفض ذلك لانها قررت نهائيا ضم الضفة  
الغربية وقطاع غزة ، بينما يبقى الموقف الامريكى غامضا بل وغير حاسم ، وقد  
عودتنا الولايات المتحدة الامريكية على الانحياز الكامل لمصلحة ادعاءات اسرائيل

غير المشروعة في الاقاليم العربية المحتلة ، ولهذا يعزى السبب الرئيسى في الفشل الذى أصاب مفاوضات الحكم الذاتى الثلاثية خلال السنوات ١٩٨٠ حتى الآن ، ونعتقد انها لن تحقق أية نتائج في المستقبل ، لان اسرائيل قد قررت نهائيا مصرى الاقاليم الفلسطينية المحتلة ، وضمتها فعليا بانشاء الادارة المدنية ، وهو أمر غير مشروع في القانون الدولى ، كما شرحنا ذلك ، وهنا يكن العيب الجوهرى لاتفاقيات كامب ديفيد فيها يتعلق بحقوق الشعب الفلسطينى كما حددتها قرارات الامم المتحدة .

**الاهمية القانونية :** تعد هذه القرارات السند القانونى الصحيح لحقوق الشعب الفلسطينى لانها صادرة عن الامم المتحدة ، المنظمة العالمية التى تضم الغالبية العظمى لسائر دول العالم ، ويسرى ميثاقها في المسائل المتعلقة بالمحافظة على السلام والامن الدوليين على سائر دول العالم ، حتى غير الاعضاء في المنظمة ، كما تنص على ذلك الفقرة السادسة من المادة الثانية من ميثاق الامم المتحدة . ولقد حرصت سائر قرارات الجمعية العامة على ان تضع حقوق الشعب الفلسطينى في اطار هذا النص ، بالاشارة الصريحة فيها الى ان احترامها يعد شرطا أساسيا ولازما لاجلال السلام العادل في الشرق الاوسط .

ويكفى للدلالة على الاهمية القانونية لموقف الامم المتحدة ، ان نتذكر جيدا ، ان اسرائيل تمسكت بوثيقة دولية باطلة قانونا لافتتاح المعالم بحقها في الوجود ، ونقصد بذلك وعد بلغور سنة ١٩١٧ ، ثم انها ذاتها نشأت بقرار من للجمعية العامة ١٩٤٧ ، من ذات الطبيعة القانونية لقرارات ذات الجهاز بخصوص حقوق السيادة للشعب الفلسطينى .

ثم ان قرارات الامم المتحدة لها دلالتها القانونية الهامة من حيث اغلاق الباب امام اسرائيل لاثارة بعض النظم القانونية الدولية ، مثل التقادم ، أو تبرير اتفاقيات دولية تبرمها اسرائيل لاثارة بعض النظم القانونية الدولية ، مثل التقادم ، أو تبرير اتفاقيات دولية تبرمها مع أى طرف حتى ولو كانوا ممن حاولت اسرائيل في الماضى اعدادهم لهذه المهمة ، مثل روابط القرى ، لانها تكون من حيث الموضوع ، فضلا عن عيوب الشكل ، باطلة بطلانا مطلقا ، كما شرحنا ذلك في هذه الدراسة .

## الفرع السابع

### القيمة التنفيذية لقرارات الأمم المتحدة (١)

يجرى التساؤل في العالم العربي على المستويين الرسمي والشعبي عن جدوى قرارات الأمم المتحدة من الناحية العملية . وبدون الخوض في الامايق القانونية لهذه المشكلة ، نكتفى بالإشارة الى أن النظام القانوني للأمم المتحدة لا يجرد هذه القرارات من قيمتها التنفيذية ، ولكن علينا أن ندرك أن الأمم المتحدة تجعل الوسائل التنفيذية أساسا من اختصاص مجلس الأمن ، وأن التصويت في هذا المجلس يتحكم فيه مواقف الدول الاعضاء الدائمين الخمسة ، وأن الدول العربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، تحيط إسرائيل بحمايتها الكاملة ضد فرض الجزاءات التي تستحقها لعدوانها على الدول العربية ، وهي الجزاءات المنصوص عليها في مواد : ٤٢، ٤١، ٦، ٥ ، من ميثاق الأمم المتحدة ، وبذلك تكون هذه الدول المساندة لإسرائيل في الأمم المتحدة ، شريكة لها في عدوانها على الحقوق العربية ، على أقل تقدير من الناحية القانونية ، أن لم يكن الوضع من الناحية الواقعية يجعل بعضها الفاعل الأصلي ، وما الاجراءات الاسرائيلية سوى أداة لتنفيذ خطة رسمت بدقة لها من قبل الدول التي انشأت إسرائيل ، ويمكن هنا مقارنة مواقف الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن من قراره رقم ٥٩٨ بشأن الحرب العراقية الايرانية .

كما أن الدول العربية توجد في حالة دفاع شرعي طبقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ، ومن حقها أن تتخذ سائر الاجراءات السياسية والاقتصادية والعسكرية ، ضد إسرائيل والدول التي تساعد على اغتصابها للحقوق العربية سياسيا أو عسكريا ، لأن من واجب سائر الدول طبقا للمفهوم الصحيح للمادة ٥/٢ من الميثاق أن تمتنع عن مساعدة الدولة المعتدية . وفي اعتقادنا أن الدول العربية لم تحسن ادارة معركتها القانونية في الاتجاه الذي يخدم مصالحها المشروعة ، لأنها وإن كانت قد حاولت ذلك في مواجهة إسرائيل ، إلا أنها لم تأخذ بعين الاعتبار موقف الدول المساندة لإسرائيل ، وبالرغم من وسائل الضغط التي تملكها الدول العربية ، في المجالات السياسية والاقتصادية ، ضد هذه الدول . ولقد ضربت الولايات المتحدة الأمريكية ، مثلا رائعا للدول العربية ، في الأزمة البولندية ، عندما وقعت جزاءات على الاتحاد السوفيتي بدعوى مساندته لحملة انتهاك حقوق الانسان في بولندا ، وساندت الدول العربية بما

(١) بشأن القيمة القانونية لهذه القرارات بصورة عامة نحيل على مؤلفاتنا في التنظيم الدولي ، وخاصة : النظرية العامة للتنظيم الدولي ١٩٨٩ ، لأنها هنا نقتصر على ما يخص إقليم الدولة الفلسطينية .



في ذلك اليابان ، وجهة النظر الامريكية ! كذلك كان الموقف الامريكى وموقف الدول الأوروبية في الازمة البريطانية الارجنطينية بخصوص جزر فوكلاند ، في مجلس الامن عندما اصدر قراره رقم ٥٠٢ بتاريخ ٢٠/٤/٨٢ ، كذلك لا يمكن ان ننسى الجزاءات التي وفعتها الولايات المتحدة الامريكية ، ضد ليبيا سنة ١٩٨٢ ، ولا تلك التي اتخذتها ضد الاتحاد السوفيتى بسبب تدخله في افغانستان في اول يناير ١٩٨٠ ، ودعوتها لتوقيع جزاءات الفصل السابع من الميثاق على ايران لعدم احترامها قرار ٥٩٨ لسنة ١٩٨٧ ، ولا موقفها من ليبيا سنة ١٩٨٦ بدعوى الارهاب ، وموقفها منها في ديسمبر ١٩٨٨ بادعاء تشييد مصنع للأسلحة الكيماوية؟ كذلك تجب الإشارة الى ان الموقف العربى بانقساماته ، وكذلك حروبه الداخلية ، وتساهله او تغاضيه عن انتهاك حقوق الانسان ، يضعف من فعاليتها على المستوى العالمى ، كما انه يخجله احيانا عندما يتصدى أمام الامم المتحدة للدفاع عن حقوق الانسان في الاقاليم المحتلة .

**نلاحظ أيضا الأخطاء القانونية في مجال الدفاع عن الحقوق العربية ، من ذلك طمس الشخصية الدوائية الفلسطينية بانهاء حكومة عموم فلسطين ، وايضا عس: تعرض مشكلة الشعب الفلسطينى في اطار حق الشعوب في تقرير مصيرها ، لانه اذا كان هذا الطرح صحيحا في علاقة الشعب الفلسطينى بالدول العربية ، الا انه غير سليم من الناحية القانونية في مواجهة اسرائيل ، لان الوضع الصحيح للمشكلة من هذه الزاوية ، هو علاقة احتلال عسكرى ، وهو وضع أكثر اخلايا بقواعد القانون الدولى ، والذي يعده جريمة دولية ، في حين ان حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وان كان من المبادئ الاساسية للقانون الدولى في الوقت المعاصر ، الا انه يهدف الى تصفية الاوضاع الاستعمارية المتخلفة من القانون الدولى التقليدى ، التى كانت مشروعة طبقا للمفاهيم التقليدية في القانون الدولى التى كانت تجيز الاستعمار الناتج عن السيطرة العسكرية ، وهى وان كانت قد أصبحت الآن غير مشروعة الا أنها تسير في اجراءات معقدة للغاية ، لما استقر من روابط عبر قرون ، مثل الاوضاع السابقة لدول عديدة في افريقيا ، وفي آسيا ، بل وفي الخليج العربى ، في حين ان التركيز على الوجود الاسرائيلى في الاقاليم العربية المحتلة بأنه مجرد احتلال عسكرى غير مشروع ، يجرّد اسرائيل من اللعب بالنظم القانونية واستعمالها في غير موضعها ، مثل « الادارة الذاتية الشخصية » ، او اعطاء « عرب اسرائيل الوضع القانونى للأقلية .. » والى غير ذلك مما أشرنا اليه في هذه الدراسة .**

نلاحظ أننا اذا ما قارنا الموقف الفلسطينى والموقف الاسرائيلى بمفهوم الامم المتحدة لحقوق الشعب الفلسطينى لوجدنا الاسرائيليين ينكرون جوهر هذه الحقوق ، في حين أن الفلسطينيين بدأوا بالدعوة الى « دولة فلسطين العلمية الديمقراطية الموحدة » التى يعيش فيها جميع من ينتمى الى فلسطين من يهود ومسيحيين ومسلمين ، واذا استرجعنا قرار التقسيم لسنة ١٩٤٧ ، نجده انه

أنشأ دولتين مع رابطة اتحاد اقتصادي بينهما ، وإذا راعينا ان ما تدعو اليه منظمة التحرير الفلسطينية من قبول انشاء دولة على جزء يتم تحريره من فلسطين وكلنا يذكر تصريح « دولة أريحا » وكذلك فان احد زعماء منظمة التحرير الفلسطينية وهو السيد شفيق الحوت ، في عدة مقالات في جريدة الانباء الكويتية في ١٩٨١/١١/٥ و ١٩٨١/١١/٢٦ ، ١٩٨١/١١/١٢ ، يؤكد مثلاً في مقال ١٩٨٢/١١/١٢ « على اقامة دولة فلسطين على اى جزء من فلسطين يتم تحريره او تنسحب منه قوات الاحتلال الصهيونية بالضغط السياسى » . ويشير الى ان هذه « الدولة محطة على الطريق » وفي مقاله بتاريخ ١٩٨١/١١/١٩ يشير الى ان مفهوم الدولة الفلسطينية الموحدة « ليس في حقيقته وجوهره سوى رد فعل استراتيجى ضد الاساليب والاهداف الصهيونية ، وان اى مراجعة لاهداف الحركة الصهيونية تكشف ان الهدف النهائى لهذه الحركة هو اسرائيل الكبرى ، اى تهويد وصهيئة ما بين النيل والفرات من الارض العربية » وهذا يعنى انه لا مانع لدى الفلسطينيين من التخلي عن هدفهم الاستراتيجى اذا ما تخلى الاسرائيليون عن ذات الهدف كذلك ، مما يؤدى عملاً الى التسليم من الجانبين بدولتين في فلسطين ، احدها عربية والاخرى يهودية ، وبذلك نعود مرة ثانية الى ما اتجهت اليه الامم المتحدة سنة ١٩٤٧ ، وهو ما انتهى اليه الفلسطينيون في مؤتمر الجزائر ، واعلنوه امام الجمعية العامة في جنيف في نهاية عام ١٩٨٨ ، كما شرحنا ذلك .

٤ - لا يمكن ان نختتم هذا الفرع بدون الإشارة الى الاهداف المعاصرة لاسرائيل ، فهي تخطط لسيطرتها الاستراتيجية على المدى الطويل ، على سائر الدول العربية حتى الموجودة على شواطئ البحر الابيض المتوسط والاحمر وتتجاوزها لتشمل تركيا وايران وباكستان .  
كذلك تصر اسرائيل على ان تقاوم الجهود العربية لبناء قوتها العسكرية واعلان اسرائيل بعد تدميرها المنشآت النووية العراقية في أغسطس ١٩٨١ بانها ستقوم بذلك ايضاً اذا ما حاولت اية دولة عربية اخرى الحصول على هذه المنشآت . وعزمها ان تقاوم بالقوة اى تحرك للقوات العربية ، في اتجاه كل من الاردن والعراق ، ورسماً لحدود متعددة الالوان داخل لبنان لا يمكن تجاوزها والا مقاومتها بالقوة ، واذا ما اخذنا بعين الاعتبار محاولتها محو الاسماء العربية للاقاليم التى تحتلها مثل اليهود والسامرة في فلسطين ، ولوفسيرا وياميت في سبنا ، ثم تشكيكها في الحدود الدولية العربية ، مثل المشكلة التى آثارتها في منطقة طابا واقامة فندق عليها ، ورفضها اللجوء لمحكمة العدل الدولية ، مدعية ان قضاء هذه المحكمة لن يكون الا متحيزاً ضد اسرائيل ، وان الامم المتحدة متحيزة ضدها ايضاً ، كما ان اسرائيل عندما تتحدث عن معاهدات الصلح مع الدول العربية ، تقصد مفهومها التقليدى .. (١) .

(١) انظر بحثنا بشأن وظيفة معاهدات الصلح في القانون الدولى التقليدى والمعاصر .

## الفصل الثاني

### الاعتراف بدولة فلسطين

١ - أحطنا في الفصل الأول بقرارات الأمم المتحدة المتعلقة باقليم الدولة الفلسطينية وشعبها ، وطبقا لمبادئ القانون الدولي المستقرة فإن قيام الدولة يستلزم توافر ركنين آخرين هما **الحكومة** أى السلطة السياسية الوطنية التى تباشر سيادتها على الاقليم والشعب ، ثم الاعتراف بهذه الحقائق السياسية والقانونية من جانب المجتمع الدولي بصورة **ارادية ومنفردة** من جانب كل دولة على حدة أو بقرار **اجماعى يعبر عن ارادة الجماعة الدولية بأكملها** . وليس هنا مجال الدراسة التفصيلية لهذين الركنين من أركان الدولة والخوض فى نظريات فقه القانون الدولي العام بشأنهما ، لذلك نقتصر على بعض الملاحظات العامة التى يقتضيها المقام ، والخصوصية التى نحن الآن بشأنها ، وهى اعلان قيام دولة فلسطين المستقلة ، أما ما عدا ذلك فنحيل بشأنه على مؤلفاتنا العامة فى القانون الدولي .

٢ - فيما يتعلق بركن **الحكومة** ، فأننا نلاحظ أن الفكر السياسى الفلسطينى قد نذبذب بين فكرتى **اعلان حكومة فى المنفى واعلان حكومة مؤقتة** . والفكرة الاولى وجدت تطبيقا لها من جانب الدول الاوربية خلال الحرب العالمية الثانية على وجه الخصوص ، حيث ترتب على غزو ألمانيا اعلان حكومات لبعض الدول التى شملها الاحتلال الالماني وقيام حكومات عميلة وتابعة لألمانيا ، تأسيس حكومات فى المنفى ، وأهم امثلة ذلك حكومة فرنسا الحرة بقيادة الجنرال ديغول ، بحيث يمكن القول بأن هذا الاجراء قد لقي قبول المجتمع الدولي ، وأصبح من مبادئ القانون الدولي العام الوضعية والمستقرة . **كذلك فإن الفكرة الثانية** لجأت اليها كثير من الثورات قبل تحريرها لكامل اقليمها ، بل ان بعضها سلك الطريقين معا ، كما فعلت الثورة الجزائرية ، ولقى هذا الاتجاه قبولا عاما من المجتمع الدولي ، وصار أيضا جزءا من المبادئ الوضعية فى القانون الدولي . ويستفاد من اعلان الدولة الفلسطينية بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ ، أن الثورة الفلسطينية على الاحتلال الاسرائيلى قد فصلت أسلوب **الحكومة المؤقتة** ، وقد أكد ذلك صراحة السيد / ياسر عرفات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة فى دورة خاصة بالمقرر الأوروبى للأمم المتحدة فى جنيف بسويسرا ، عندما لقى بيان فلسطين ، وخاطب الجمعية العامة بصفتة رئيسا لحكومة فلسطين بجانب رئاسته للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وذلك بناء على قرار من المجلس الوطنى الصادر فى دورة الجزائر التى بدأت بتاريخ ١٢/١١/١٩٨٨ .

كما لوحظ أن إجراءات استقباله وترتيبات القاء بيانه ، اتبعت بشأنهما ، **القواعد البروتوكولية** التي تسير عليها الجمعية العامة عند استقبالها لرؤساء الدول والحكومات . كذلك حرص السيد / ياسر عرفات على أن يعلن أن تشكيل الحكومة المؤقتة لدولة فلسطين المستقلة سيتم قريبا . ومن الملاحظ أن منظمة التحرير الفلسطينية من الناحية التنظيمية قد تطورت لدرجة أنها تماثل من هذه الزاوية الصورة الواقعية والفعلية للحكومة بالمعنى الكامل ، سواء من الناحية الإدارية أو المالية ، بل وأيضا من زاوية العلاقات الخارجية حيث أجهزة العلاقات الدولية ، ومسئول عنها يماثل وزير الخارجية أو العلاقات الخارجية إلى غير ذلك من المسميات التي تلجأ إليها الدول بشأن وزارة الخارجية والمسئول عنها ، بل أن الثورة الفلسطينية لها محاكمها وأحيانا سجونها ، وكذلك استغلالها المالي وميزانيتها وخزائنها العامة ، والضرائب التي تحصلها . الخ من مقومات السلطة العامة ومظاهر السيادة الوطنية ، وبرلمائها وهو المجلس الوطني الفلسطيني ، مما يعطى صورة واضحة المعالم عن قيام السلطات العامة الثلاث المعروفة ، وهي السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية . وهذا **القدر من التنظيم السياسي** للدولة الفلسطينية ، **يشبهه أن لم يتجاوز فعلا ، ما توافر عند إعلان الاستقلال لضالبي الثورات** أو عند قيام دول جديدة متحررة من الاستعمار التقليدي بعد الحرب العالمية الثانية ، في إفريقيا وآسيا ، بل أن هذا التنظيم السياسي للثورة الفلسطينية لا يقل عما توافر لإسرائيل ذاتها لحظة إعلان دولتها سنة ١٩٤٨ !

٢ — ولا يمكن **الاعتراض على توافر السلطة الوطنية الفلسطينية** بأنها لا تباشر فعلا وواقعا على ما لهذه الدولة من إقليم وشعب كما حددنا معالمهما في الفصل الأول من هذه الدراسة ، وذلك لسببين **هامين لهما سندهما القانوني المؤكد في القانون الدولي ، أولهما** يكمن في نظام الحكومة المؤقتة أو حكومة المنفى ، كما سبق لنا عرضه بإيجاز ، **وثانيهما** يرجع إلى خصوصية الوضع القائم في إقليم الدولة الفلسطينية كما حددناه في الفصل الأول من هذه الدراسة . ونقصد بذلك الوجود الإسرائيلي على هذا الإقليم بجميع أجزائه واحتلاله ، الذي بدأ ببعض أجزائه سنة ١٩٤٨ ثم شمله بأكمله بعد عدوانها في يونيو ١٩٦٧ . فهذا الوجود الفعلي المتمثل في الاحتلال يعد عملا غير مشروع مخالف للقانون الدولي ، كان نتيجة لسلوك يرقى إلى مرتبة الجريمة الدولية . إذا ما نظرنا إليه من زاوية القانون الدولي الجنائي ، أدانته المجتمع الدولي بأسره ، بغض النظر عن تواطؤ بعض الدول مع إسرائيل بتبنيها لسياساتها بشأن إنهاء وجودها غير المشروع في الإقليم الفلسطيني ، ومشاريعها الخادعة والمخالفة للقانون الدولي فيما يتعلق بحل المشكلة ، وأن تسببت بعض الدول — خاصة الولايات المتحدة الأمريكية — تحت شعارات ظاهرها الشرعية وباطنها العدوان على المشروعية الدولية ، مثل إنكار حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره والاعتراف له

نقطة ببعض الحقوق السياسية ، أو الادعاء بأن المشكلة لا يمكن حلها بقرار من جانب واحد . . الخ ! لأن مثل هذه الادعاءات الهدف منها القضاء على الهوية الوطنية الفلسطينية ، وتمهيد السبيل لإسرائيل لفرض هيمنتها على الصينة النهائية لحل المشكلة بما يخدم اهدافها التوسعية !

٤ — فيما يتعلق بالاعتراف بالدولة الفلسطينية ، فأتنا نلاحظ أن هذا الأمر له خصوصيته التي ينفرد بها من الأوضاع العادية للاعتراف بصورة عامة بالدول والحكومات ، وذلك للاعتبارات الآتية : أولاً : خصوصية المشكلة منذ نشأتها . وذلك لأن الأمم المتحدة عندما قررت بقرارها رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ تقسيم فلسطين لدولتين ، اعترفت بهما المنظمة ممثلة للمجتمع الدولي ، وقد قامت إسرائيل كدولة بمقتضى هذا القرار ، ونشأ في فقه القانون الدولي تيار يدافع عن مشروعية قيامها باعتبار أن هذه النشأة استندت على قرار سبائى من المجتمع الدولي ممثلاً في المنظمة العالمية التي تنص عن إرادته وهي منظمة الأمم المتحدة . بل لقد أهملت نظريسة الاعتراف المنشىء وأهمل عليها الثراب من جانب فقه القانون الدولي في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية : خدمة لإسرائيل ، وذلك للشعور الحقيقي بقيام شبهة النواطف من جانب الدول التي ساندت قرار التقسيم . وعندما يعلن المجلس الوطنى الفلسطينى في ١٥/١١/١٩٨٨ قيام دولة فلسطين المستقلة لا يحق لاية دولة وعلى وجه الخصوص إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ، المجادلة في مشروعية دولة فلسطين ، لأنها موجودة ومُعترف بها في ذات الوثيقة التي استمدت منها إسرائيل وجودها ، وليس هنا مجال تفصيل الموضوع ونحيل بشأنه الى مؤلفنا النظرية العامة للتنظيم الدولي ، فيما يتعلق بالمشاكل القانونية للاعتراف ، الصفحات ٢٣١ — ٢٥١ . ثانياً — لاحظنا في الفصل الأول بإيجاز تطور الشخصية القانونية الدولية لفلسطين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، واستخلصنا أن هذه الشخصية القانونية الدولية ، شبه الكاملة ، كانت قائمة عند صدور قرار التقسيم سنة ١٩٤٧ ، وعند اعلان قيام إسرائيل سنة ١٩٤٨ ، وأن هذه الشخصية بقيت تعبر عنها حكومة عموم فلسطين ، ثم كان قرار الاندماج بين فلسطين والاردن ، فإذا ما انفصلت أواخر هذا الاندماج باعلان انتهاء العلاقات القانونية والإدارية من جانب الاردن في يوليو سنة ١٩٨٨ ، استعادت فلسطين شخصيتها القانونية بصورة تلقائية طبقاً للمبادئ المستقرة في نظرية الاتحادات الدولية ، كما حصل بشأن الاندماج ثم الانفصال بين مصر وسوريا ١٩٥٨ . — ١٩٦١ . ولا يؤثر في ذلك قيام إسرائيل لأنها عملية تشبه حالات الانفصال كما حدث مثلاً بين باكستان وبنجلاديش ، فالدولة المنفصلة هي التي تكون في حاجة الى الاعتراف ، أما الدولة الأم فشخصيتها القانونية مستمرة وأن كانت رقعة إقليمها قد نقصت بقدر ما تسمح به الشرعية الدولية للدولة الجديدة التي انفصلت عنها ، ولا يؤثر في ذلك بتاتاً ، كون هذه الدولة المنفصلة والمشكوك في

شرعيتها قد اغتصبت بعض أو كل ما تبقى من إقليم الدولة الأم عن طريق استعمال القوة غير المشروع ، ثم بسطت احتلالها ، والادعاء بشعوزة لها جسحة مزيفة بطلاء ديني أو مزاعم تاريخية .. الى غير ذلك مما تدعيه اسرائيل واشرنا اليه في الفصل الاول موجزا ، وفصلناه في دراسات سابقة لنا حول مشكلة الشرق الاوسط أو النزاع العربي الاسرائيلي وهي التسمية الاصح .

ثالثا — نلاحظ ان عدد الدول المعترفة بالثورة الفلسطينية يفوق عدد الدول التي اعترفت حتى الآن باسرائيل ، وان لفلسطين الثورة تمثيل يرقى لدى بعض الدول غير العربية لمرتبة السفارات والسفراء ، كما انها منذ ١٩٧٤ عضو مراقب بالامم المتحدة ، كذلك غائه منذ تاريخ اعلان دولة فلسطين المستقلة ، وفي خلال اسبوعين اعترف بها اكثر من ٧٧ دولة اعترافا قانونيا صريحا وكاملا فيما عدا قلة من الدول العربية ، بل ان بعض الدول دائمة العضوية في مجلس الامن وهي الصين قد اعترفت اعترافا صريحا وكاملا بدولة فلسطين ، كذلك أعلن الاتحاد السوفيتي في ١٨/١١/١٩٨٨ اعترافه باعلان قيام الدولة الفلسطينية ، وذلك في مؤتمر صحفى عاجل دعا اليه النائب الاول لوزير الخارجية السوفيتية أعلن فيه « ان الاتحاد السوفيتي يعترف باعلان قيام دولة فلسطينية انطلاقا من مبدأ حرية الاختيار .. » كذلك أعلنت مصادر الرئاسة في فرنسا ووزارة الخارجية الفرنسية في ١٩/١١/١٩٨٨ « ان قرارات المجلس الوطني الفلسطيني عميد البحث وسيعملن عن موقف فرنسا منها ، ثم أكد وزير الخارجية أمام الجمعية الوطنية الفرنسية أنه لا توجد أي مشكلة مبدئية لاعتراف فرنسا بالدولة الفلسطينية الا أنه مما يتعارض مع احكام القانون الفرنسي الاعتراف بدولة ليست لها اقليم محدد .. » كذلك اتجهت الانتظار الى قمة المجموعة الاوربية التي عقدت في اليونان وانتهت أعمالها بتاريخ ٢١/١١/١٩٨٨ ، الا انها اقتضرت على الإشارة الى أن « قرارات المجلس الوطني الفلسطيني تحتوي على خطوات ايجابية تجاه تسوية سلمية » وعلى وجه الخصوص نبذ الارهاب والاعتراف بقراري مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، ٣٣٨ بما يتضمنه ذلك من اعتراف بوجود اسرائيل وان المجموعة ترى ان المبدأ المتعلق بحق اسرائيل في الوجود يمثل الشرط الاساسي لقيام السلام .. ، وقد قيل أن رئيسة وزراء إنجلترا عارضت بشدة اعتراف الجماعة الاوربية بدولة فلسطين المستقلة ، التي كانت قد سبق لها التصريح خلال زيارة الوداع التي قامت بها للرئيس رولاند ريجان في ١٨/١١/١٩٨٨ بأن « قرارات المجلس الوطني الفلسطيني خطوة متواضعة في الطريق الى التوصل للسلام .. » ، أما الولايات المتحدة الامريكية فقد اعربت بلسان الرئيس ريجان والرئيس المنتخب بوش عن الترحيب بالانباء التي حملت اتجاه منظمة التحرير الفلسطينية لقبول قراري ٢٤٢ ، ٣٣٨ بما يتضمنها من اعتراف بوجود اسرائيل » ، وقد صدر هذا السان في ١٥/١١/١٩٨٨ ، أما عن اعلان دولة فلسطين المستقلة فان الولايات المتحدة ، تمشيا مع منطلقاتها

وسياستها ، فلا توافق عليه ، لانه قرار من جانب واحد ، وقد نعود في أجزاء  
تالية لمناقشة الامر عندما نتعرض للخطوط العامة لسياسة الولايات المتحدة  
الامريكية من النزاع العربي الاسرائيلي ، وقد سبق لنا ان مسبرنا اعماق هذه  
السياسة في دراسات سابقة . ولقد ايدت مصر لحظة اعلان قيام الدولة  
الفلسطينية في بيان لوزارة الخارجية بتاريخ ١٥/١١/١٩٨٨ حيث بعد الاشادة  
بقرارات المجلس الوطني الفلسطيني أكد أن « قيام الدولة الفلسطينية خطوة  
هامة نحو التوصل الى تسوية سلمية لازمة الشرق الاوسط . . » ولقد اثارت  
هذه الصيغة لغطا لدى بعض الدول مما حمل مصر على الاعلان في ٢٠/١١/١٩٨٨  
**اعترافها الرسمي والصريح بدولة فلسطين المستقلة** اعتبارا من ١٥/١١/١٩٨٨  
تاريخ اعلان قرارات المجلس الوطني الفلسطيني . وقد صيغ الاعتراف كما  
يلي : « أنه رغم وضوح البيان الذي أصدرته جمهورية مصر العربية في ١٥  
نوفمبر بتأييدها لاعلان الدولة الفلسطينية حسب القرار الصادر من المجلس  
الوطني الفلسطيني في نفس اليوم ورغم أن السيد الرئيس . . قد صرح أكثر  
من مرة وبالتحديد يومى ١٧ و١٩ نوفمبر الحالى بأن التأييد المصرى لقيام الدولة  
الفلسطينية هو أقوى من الاعتراف . . . فقد دأبت بعض الدوائر العمل على  
اتارة التساؤلات اللفظية حول موقف مصر وما اذا كان يتضمن الاعتراف بالدولة  
الفلسطينية الوليدة . وحسب لهذا الموقف وعلمنا بأن التأييد هو أقوى من الاعتراف  
لانه موقف أكبر تقدما ، وإيجابية من جمهورية مصر العربية — التى كانت فى  
طليعة القوى التى اخذت على عاتقها بالتضامن والتنسيق مع شقيقاتها العربيات  
الدعوة فى كافة المحافل لمناصرة الشعب الفلسطيني وتمكينه من ممارسة حقوقه  
المشروعة وفى مقدمتها حقه فى تقرير مصيره واقامة دولته على « أرضه » — تؤكد  
اعترافها بالدولة الفلسطينية المستقلة طبقا للنقطة التى وردت فى البيان  
السياسى الصادر من المجلس الوطني الفلسطيني ، **وتعتبر هذا الاعتراف ساريا**  
**اعتبارا من ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ . . »** ولقد كانت النمسا اول دولة اوروبية غربية  
بامتننت باعلان الدولة الفلسطينية . **رابعا — نلاحظ ان هناك شبه اجماع من**  
**جانب دول منظمة الامم المتحدة على مباركة قرار اعلان دولة فلسطين المستقلة .**  
وقد تجلى هذا الاتجاه عندما رفضت الولايات المتحدة الامريكية منح السيد /  
ياسر عرفات تأشيرة دخول لاقليمها حتى يتسنى له مخاطبة الجمعية العامة  
عند مناقشة المشكلة الفلسطينية **بدعوى انغماسه فى أعمال إرهابية .** حيث  
وافقت الجمعية فى أول ديسمبر ١٩٨٨ بأغلبية ١٥١ دولة — ضد صوتين هما  
الولايات المتحدة واسرائيل ، وامتناع انجلترا ، على قرار يؤكد حق رئيس  
اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية فى الاشتراك فى مناقشات الجمعية  
العامة ، ويندد بقرار الحكومة الامريكية بعدم منحه تأشيرة دخول ، ويؤكد  
انتهاك الولايات المتحدة لالتزاماتها القانونية التى تحملتها بمقتضى اتفاقية  
المقرر . . » ، وقد تزعم الامين العام ورئيس الجمعية العامة والمستشار القانونى

للامم المتحدة شجب موقف الولايات المتحدة الأمريكية حيث جاء في فتوى المستشار القانوني انه « باختصار يرى أن الدولة المضيفة كانت وما زالت تخضع للالتزام منح التأشيرة لرئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهي المنظمة التي منحها الجمعية العامة صفة المراقب » ، ثم وافقت الجمعية العامة في ١٢/٣/١٩٨٨ بالاجماع على نقل المناقشة الى المقر الاوروبى خلال المدة ١٣ - ١٥ ديسمبر ١٩٨٨ ولم تعارض سوى الولايات المتحدة واسرائيل .

**وهكذا فيما يخصنا الآن بشأن الاعتراف ، فإن هذا الاجماع الدولى يعد اعترافا صريحا وجماعيا بالدولة الفلسطينية المستقلة ، خاصة اذا تذكرنا أن هذه الدولة كما بينا كانت قائمة حتى قبل نشأة الامم المتحدة ، وأن القرار رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ قد اثار اليها ، وأن جميع الدول التي وافقت على هذا القرار ملزمة بالاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة لانه كما اشرنا في الفصل الاول من هذه الدراسة يعد القرار الدستوري المنشئ لدولتين من فلسطين ، فلا يمكن الغاؤه أو تعديله أو الحد من نطاقه الاقليمى لكلا الدولتين ، كما يتبنى ذلك البعض ، لان الغاءه يترتب عليه تلقائيا سحب قرار اقامة اسرائيل وزوالها ، وهو مبدأ مستقر في القانون العام ، الذى يعد القانون الدولى العام أقرب النظم القانونية اليه وأكثرها تأثيرا به ، فمسحبه القرار الادارى أو انعدامه تترتب عليه آثار قانونية هامة وجسيمة ، وهذا ما يتفق مع ما أعلنه السيد / فرانسوا هوليانى المتحدث الرسمى باسم الامين العام للامم المتحدة في ١٥/١١/١٩٨٨ من أن « القرار ١٨١ لا يزال قائما وسارى المفعول » . » فالغائه - وان كان غير ممكن ، كما أن محاولة تحجيمه بدعوى تفسيره على ضوء قرارى ٢٤٢ ، ٣٣٨ بما يعطى لاسرائيل اقلية ليست لها - يؤدى الى زوال السند القانونى لاسرائيل ويؤثر في شخصيتها القانونية بل وشرعية وجودها ، لكنه لا يؤثر من الناحية القانونية اليبحثة على الشخصية القانونية الدولية لفلسطين العربية التي كانت ثابتة قبل صدوره ، بل كل ما يترتب على ذلك هو العودة الى الاوضاع السابقة على صدور هذا القرار .**

**خامسا -** بقيت ملاحظة اوجبها الموقف الفرنسى المبني على أن القانون الفرنسى لا يسمح للحكومة الفرنسية بالاعتراف بدولة ليست لها اقليم محدد ، وهذا الموقف فى نظرى غير صحيح لان اقليم دولة فلسطين المستقلة محدد بطريقة تفصيلية كما شرحنا فى الفصل الاول ، ومرسوم على خرائط رسمية للامم المتحدة ، وكل ما فى الامر - لو كانت اسرائيل حقا ترمي المشروعية الدولية - أن يتم رسم الحدود على الطبيعة وهي عملية مادية ، لا اثر لها في الحقوق الثابتة بقرار التقسيم ، والا لو طبقنا هذا المبدأ على اسرائيل لما وجب الاعتراف بها ، لانها حتى الآن تدعى أن تلك الحدود من الفرات الى النيل طبقا لادعائها الدينية . كذلك فإن بعض الدول مثل السويد على لسان وزير خارجيتها قد تحك بعدم الاعتراف بأن الدولة الفلسطينية لا تباشر فعلا سلطتها على اقليم معين ، ومع ذلك فإنه فى نفس الحديث أشار الى أن دولته سبق لها الاعتراف بالصين الشعبية عند إعلانها .



٥ — الاعتراف المتبادل بين فلسطين واسرائيل . كان هذا بمثابة شرط لا غنى عنه للحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا ، وبصورة عامة الدول الغربية . وعندما صدر اعلان الدولة الفلسطينية في ١٥/١١/١٩٨٨ لم تكف به الدولتان المشار اليهما هنا بالاسم ، وعندما ياسر عرفات هذا الاعلان بأنه اعتراف باسرائيل غداة لقائه في السويد في ٧/١٢/١٩٨٨ مع مجموعة من يهود أمريكا قبلته بريطانيا وعقدت لأول مرة لقاء مع وزير الدولة بوزارة الخارجية وممثل منظمة التحرير الفلسطينية . ولكن الولايات المتحدة رفضته بدعوى الحاجة الى اعتراف صريح . وعندما التقى ياسر عرفات ببيان فلسطين أمام الجمعية العامة في جنيف ، استمر الموقف الأمريكي ، حق كان مؤتمره الصحفي في ١٤/١٢/١٩٨٨ حيث اعترف صراحة باسرائيل ، أعلنت الخارجية الأمريكية فوراً أنها كلفت سفيرها في تونس - حيث مقر منظمة التحرير الفلسطينية - بالاتصال بالمنظمة ، مع حرص الولايات المتحدة الأمريكية على توضيح أنها لا تعترف بالدولة الفلسطينية . ونحن نعتقد أن اعتراف اعلان دولة فلسطين بالقرار ١٨١/١٩٤٧ يتضمن اعترافاً صريحاً وكاملاً بوجود دولة اسرائيل الى جانب دولة فلسطين العربية ، وأنه لم يكن هناك ما يدعو الى هذا الابتزاز السياسي الذي باشرته بعض الدول ، خاصة أن هذه الدول ذاتها لم تطالب اسرائيل بموقف مماثل ، لأن اسرائيل يمد جميع التطورات السابقة نصر حتى الآن ، وفي رأينا الى الابد ، على عدم الاعتراف بدولة فلسطينية مستقلة ، وأعلنت صراحة أن هذا هو موقفها النهائي حتى ولو اعترف الفلسطينيون باسرائيل .

٥ — الاعتراف بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ . أيضاً هذا الاعتراف كان مطلوباً بالحاح من جانب دول المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد كان الفلسطينيون يعارضون هذين القرارين بدعوى أنهما يعالجان قضيتهم باعتبارها مشكلة لاجئين وينكران عليهم حقهم في تقرير المصير . وكنت في مؤلفاتي السابقة المتصلة بالموضوع لا أقرهم على موقفهم وأدعوهم الى الاعتراف بهذين القرارين ، على أساس أن قرار ٢٤٢ وهو الأهم يعالج العدوان الاسرائيلي لسنة ١٩٦٧ وازالة آثاره . وعندما قبلت مصر هذا القرار حرصت على تأكيد هذا المعنى ، لأن حقوق الشعب الفلسطيني ثابتة في القرار ١٨١ ، وعندما قبلت مصر مبادرة روجرز التي اذاعتها القاهرة في ٢١ يوليو ١٩٧٠ عارضت منظمة التحرير الفلسطينية الموقف المصري ، وقامت أزمة جادة بين الطرفين . ولقد تطور الموقف الفلسطيني خلال الثمانينات ، حيث اعترفت المنظمة بجميع القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ، لكن الولايات المتحدة أصرت ومعهها اسرائيل وجانب من دول المعسكر الغربي على الاعتراف الصريح بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ ، حتى كان بيان اعلان الدولة الفلسطينية ، وبيان ياسر عرفات أمام الجمعية العامة في جنيف ، حيث اشتملا على الاعتراف

بهذين القرارين ، لكن الولايات المتحدة الامريكية ، اصرت على ان يقترن الاعتراف بهما بالاعتراف باسرائيل صراحة ، وهذا ما اعلنه ياسر عرفات في جنيف في مؤتمره الصحفي بتاريخ ١٤/١٢/١٩٨٨ . ولعل هذا الاصرار على الاعتراف بهذين القرارين يثين تساؤلا قانونيا عن هدفه من جانب الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل ودول غربية اخرى ؟ الواقع أنهم يريدون بذلك ضمان اقليم اسرائيل بسائر الاجزاء التي حصلت عليها بالمخالفة للقرار ١٨١/١٩٤٧ ، وقد جاء هذا المفهوم على لسان بعض المسؤولين العرب مثل الدكتور عصمت عبد المجيد — الاهرام ص ٢ عدد الاحد ٩/١٢/١٩٨٨ ، كما اشار اليه تصريح الرئيس حسنى مبارك — الاهرام ص الاولى عدد الخميس ١٤/١٢/١٩٨٨ ، حيث جاء به « ان المؤتمر الدولى يقوم على القرارين اللذين لا يتسويهما ثنائية كما تكلم عن اسرائيل كدولة تعيش في حدود آمنة وهى حدود ١٩٦٧ » . ونحن نعتقد ان هذا المفهوم الذى نتزعمه الولايات المتحدة الامريكية منذ امد بعيد ، الى جانب تفسيرها للقرار ٢٤٢ بأنه يتضمن انسحابا جزئيا ، واصرارها على انكار حق الشعب الفلسطينى في تقرير مصيره وانشاء دولته المستقلة ، لا يستقيم ابدا مع القرار ١٨١ ، ولا مع ميثاق الامم المتحدة ، ولا احكام القانون الدولى ، ولقد سبق لنا تفصيل ذلك في مؤلفاتنا السابقة ، ولا نجد مبررا للعدول عنه لسببين : اولهما مخالفته لقرار التقسيم حيث يؤدى عملا الى انتزاع ما يقرب من ٨٠٪ من اقليم الدولة الفلسطينية . وثانيهما — لانه يعد مكافأة لاسرائيل على اخلائها الجسيم باحكام القانون الدولى ، وهى دولة تستحق العقاب لا الجزاء .

عند قبول مصر مبادرة روجرز سنة ١٩٧٠ صدر في الوشت نفسه بيان رسمى يشرح الاسباب التى دعت ج.ع.م الى اتخاذ هذا القرار (١) .

(١) وكانت ج.ع.م قد اوضحت وجهة نظرها لمنظمات المقاومة تفصيليا منها :

ان المبادرة الامريكية وعلى فرض تنفيذها — لا تشكل اى وضع جديد بالنسبة لمنظمات المقاومة الفلسطينية لسبب واضح هو ان الاردن لم يبلغ قرار وقف اطلاق النار مع اسرائيل ، ومع ذلك تقوم المقاومة بدورها بدون اى عائق . ان نصوص المبادرة الامريكية ، لا تشير الى وقف اطلاق النار الا على الجبهة المصرية فقط باعتبار ان مصر هى التى الفت قرار وقف اطلاق النار غير المحدود واعلنت حرب الاستنزاف في يوليو ١٩٦٩ .

ان ج.ع.م اكدت منذ نوفمبر ١٩٦٧ عندما صدر قرار مجلس الامن ان للمقاومة الفلسطينية حق رفضه وقد عبر الرئيس جمال عبد الناصر عن وجهة نظر القاهرة في بيانه في مجلس الامة يوم ٢٠ يناير ١٩٦٩ ، واكد انه من حق

منظمات المقاومة الفلسطينية أن ترفض هذا القرار لأنه قد يكون كافيا لمواجهة  
ازالة آثار العدوان الذي تم في يونيو ١٩٦٧ ، لكن هذا القرار قد لا يكون كافيا  
لطالب الثورة الفلسطينية .

إن الرئيس جمال عبد الناصر أوضح كل شيء يتصل بهذا الموضوع في  
خطابه وبياناته أمام المؤتمر القومي .

ولذلك حرصت مصر على أن توضح وجهة نظرها لمنظمات المقاومة ، وقد  
اجتمع الدكتور حسن صبر الخولي في عمان بممثلي المقاومة لهذا الغرض . ومع  
ذلك وقد استمرت مهاجمة بعض المنظمات للجمهورية العربية . وقد اذاع  
محدث رسمي البيان الذي صدر في شأن قرار ج.ع.م وفيما يلي نصه :  
« اتخذت السلطات المختصة في ج.ع.م قرارا يقضى بأن يوقف مؤقتا ارسال  
الاذاعات التي توجهها بعض المنظمات الفلسطينية على موجات اذاعة ج.ع.م » .  
وقد تقرر ذلك بهذا الموقف الذي اتخذته بعض هذه المنظمات الفلسطينية  
اراء قبول مصر بما يسمى بالمبادرة الامريكية .

إن ج.ع.م شرحت وجهة نظرها في هذا الامر على كل المستويات وبكافة  
الوسائل وبكل قطاعات الرأي العام رسمية وشعبية .

ومن هذه الوسائل اتصالات وايضايات وضمائم مباشرة قدمت للمنظمات  
الفلسطينية المسئولة .

أن الجمهورية العربية المتحدة وسميت بوجاهة اذاعية في خدمة بعض  
المنظمات الفلسطينية ، وكان ذلك تسهلا للدموة من فكرة المقاومة ولكنه من  
الخطأ أن تترك هذه الوسائل تحت رحمة أي مناورة محلية في علاقات القوى  
بين المنظمات الفلسطينية .

أن الجمهورية العربية المتحدة ايديت وسوف تؤدي دائما حركة المقاومة  
الفلسطينية ووضعيت تحت تصرفها وسوف تضع تحت تصرفها دائما كل ما يتسع  
له جهودها من الامكانيات .

وهي ما زالت تعتبر أن حركة المقاومة الفلسطينية هي في جوهرها قبل  
الظواهر التي اجازتها الأمة العربية كرد فعل لتكسة عام ١٩٦٧ وكل ما تنهيه  
ج.ع.م . هي أن توفق منظمات المقاومة الى اقامة علاقة صحيحة تسمح لها باداء  
دورها العظيم المنتظر بما يجعلها طليعية من طلائع النصر في الحرب العنيفة  
والمعددة الجبهات التي تخوضها الأمة العربية الآن لتحرير الارض .

وفي مساء اول أغسطس ١٩٧٠ ، درست اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد  
الاشتراكي العربي برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر مجموعة من التقارير

الهامة من كل العواصم العربية شارك في وضعها سفراء ج.ع.م ومبعوثوها وعدد من المسؤولين الذين كلفوا بمهام خاصة تتصل بالعمل في الفترة الأخيرة وقد أسفرت هذه الدراسة عما يلي :

١ — أن هناك محاولة تجرى الآن في العالم العربي لظهاره بمظهر الانقسام ، وهناك فيما يبدو الآن عناصر عربية تبذل جهودها لاحداث بل لامتعال دواعى الانقسام في حين تتولى جهات أجنبية مهمة الترويج لذلك وتضخيمه .

٢ — أن هناك على وجه التأكيد عناصر في العالم العربي تتحرك في الموقف بطريقة لا توحى بأن قصدها هو خدمة المصلحة القومية بقدر ما أن قصدها هو أن تكسب لنفسها ولأغراضها بصرف النظر عن أى اعتبار آخر .

٣ — أن دواعى الشك في بعض ما يجرى الآن تزداد عندما يتسائل أى مراقب : ما هو سبب محاولة الضجيج على موقف ج.ع.م الآن . أن مجلس ج.ع.م لقرار مجلس الأمن والذي لا تفعل المقترحات الأمريكية الجديدة شيئاً أكثر من محاولة العودة اليه ليس شيئاً جديداً ، وإنما تاريخيه يرجع الى صدور القرار نفسه سنة ١٩٦٧ ، وأسباب ج.ع.م في قبوله معروفة لأنها حددت لنفسها هدفاً واضحاً أعطت لنفسها حق التحرك نحوه بكل القوة المتاحة لوسائلها العسكرية والسياسية والدولية ، وكان هذا التحرك هو الذى أنشأ تغييرات كبيرة في الموقف دفعت الولايات المتحدة الى تذكر قرار مجلس الأمن بعد أن حاولت طويلاً — تحت النفوذ الاسرائيلى — تناسيه .

وهذا القرار وأية اجراءات مقترحة للعودة اليه لا تنشئ وضعا جديداً بالنسبة للمقاومة الفلسطينية ولا يؤثر في عملها ، وهذا ما أوضحتته القاهرة صراحة لكل الاطراف العربية بما بينهم المقاومة الفلسطينية ذاتها ، وقبول مصر لوقف إطلاق النار لمدة ٩٠ يوماً ريثما تتضح امكانيات نجاح المحاولة الحديثة — وهو نجاح مشكوك فيه بسبب مطامع إسرائيل التوسعية — تقع في مسئولية مصر ، فقد كانت مصر — وليس غيرها من الدول العربية — التى ألغت وقف إطلاق النار غير المحدود الذى تلتزم به كل الجبهات العربية ما عدا الجبهة المصرية عندما أعلنت مصر حرب الاستنزاف في يوليو السابق .

وإذا قيل بأن إسرائيل قد تنهز هذه الفرصة لتعزيز قواتها فان ذلك سوف يحدث على الجبهة المصرية فقط لأن بقية الجبهات العربية ما زالت ملتزمة حتى الآن بقرار وقف إطلاق النار — ومنذ يوليو ١٩٦٧ — وبالقابل فان ذلك امر يدخل في حساب الاستراتيجية المصرية وهى أدري بها .

وببقى أنه من دواعي العجب أن الذين يتحدثون عن وقف إطلاق النار ٩٠ يوماً هم الذين يطلقون النار فعلاً ، وأن الذين ترتفع أصواتهم بمعارضة وقف إطلاق النار هم الذين لم يمارسوا إغلاق النار واكتفوا في حربهم بالكلمات .

٤ — أن القاهرة لا تريد المساعدة على اظهار صورة الانقسام ولا تريد أن تقوم بأى تصرف من شأنه أن يساعد على تحقيقه أو تكديسه لكنها في مسئوليتها القوية مطالبة بالتصدي لكل محاولات الاستغلال وهي تعتبر أن بعض ما يجرى الآن من مزايدات تصرف غير قومية . . لأن الذين لا يحاربون يريدون الآن أن يتاجروا بدماء الشهداء الذين أطلقوا النار وتلقوها في صدورهم ولم يكتفوا بإطلاق الشعارات أو ترديدها .

٥ — إذا كان بعض ما يجرى الآن يهدف أبعد مضر عن مسئوليتها العربية فإن القاهرة تعتبر أن مسئوليتها العربية قدر تاريخي وأن الدول الاستعمارية واسرائيل لا تتبنى أكثر من إبعاد مصر وإنهاء مسئولياتها العربية . ويلاحظ أن كل وسائل الدعاية الاستعمارية قد انتقلت فجأة الى الترويج لمواقف الذين يتظاهرون بالتطرف ومعارضة موقف مصر .

وقد تدهورت الاحوال في الاردن بسبب الخلاف الخطير الذي نشب بين الاردن والمقاومة الفلسطينية في النصف الثاني من شهر سبتمبر عام ١٩٧٠ ، أدى الى نشوب القتال بصورة خطيرة ، اقتضت عقد مؤتمر قمة عربي في القاهرة ، انتهى بعد جهود شاقة ومضنية ، بالتوصل الى الموافقة على اتفاقية القاهرة بين حكومة الاردن والمقاومة الفلسطينية ، والموقع عليها في ٢٧ أغسطس عام ١٩٧٠ ، صيغت على النحو الآتي :

وصولاً الى حقن الدماء العربية نتيجة لما حدث في المملكة الاردنية الهاشمية خلال العشرة الايام السابقة لهذا الاتفاق ، وصونا لأمن وسلامة الأمة العربية لما تتعرض له من مؤامرات استعمارية وتحقيقاً للاستقرار في الاردن الشقيق الذي يتعرض للتمزق والالام ، تم الاتفاق التام في هذا اليوم السادس والعشرين من شهر سبتمبر ١٩٧٠ بين المجتمعين في مؤتمر الملوك والرؤساء العرب على ما يلي :

أولاً : انتهاء كافة العمليات العسكرية من جانب القوات المسلحة الاردنية وقوات المقاومة الفلسطينية فوراً ، مع انتهاء كافة التحركات العسكرية التي لا نحتجها مقتضيات النشاط المعتاد وإيقاف كافة الحملات الاعلامية التي تتناقض مع أغراض هذا الاتفاق .

ثانياً : السحب السريع لكافة القوات المسلحة الاردنية من عمان وأرجاعها

الى قواعدها الطبيعية مع سحب جميع القوات الفدائية من عمان ومركزتها في أماكن تلائم العمل الفدائي .

ثالثا : فيما يتعلق بمدينة أربد وغيرها من المدن تعود الأوضاع العسكرية والمدنية الى ما كانت عليه من قبل الحوادث الأخيرة .

رابعا : تتحمل سلطات الأمن الداخلي حفظ الأمن تحت الادارة المدنية .

خامسا : اطلاق سراح المعتقلين لدى الجانبين فورا .

سادسا : تكوين لجنة عليا لمتابعة تطبيق هذه الاتفاقية الاساسية مع ما قد ينبثق عنها من اتفاقيات فرعية ، مع ممارسة تنسيق العمل والعلاقات بين كل من السلطة الاردنية والمقاومة الفلسطينية ، حتى يستتب الأمن وترجع الامور الى حالتها الطبيعية ، كما أن لهذه اللجنة الحق ومسئولية الايضاء باتخاذ كل ما تراه من تدابير عملية واجرائية كفيلة بما يحقق عودة الوفاق بين الاطراف المعنية وعودة الحياة الى حالتها الطبيعية .

سابعا : تكون للجنة المتابعة العليا ثلاثة مكاتب فرعية تابعة لها وثلاث مر بأمرها على النحو الآتي :

١ — مكتب عسكري يمارس جميع الشؤون العسكرية لتنفيذ بنود هذه الاتفاقية .

٢ — مكتب مدني يعنى بالشؤون المدنية التي تهم العلاقات الاخرى غير العسكرية بين الطرفين .

٣ — مكتب الاغاثة والاسعافات يتولى الاشراف على توزيع المؤن والمساعدات التي تصل اليها من الدول العربية وغيرها — على الضحايا والمصابين والمحتاجين .

ثامنا : تقوم اللجنة العليا للمتابعة باعداد وإبرام اتفاقية ملزمة للطرفين تضمن استمرار النشاط والعمل الفدائي واحترام سيادة البلاد في حدود القانون فيها عدا الاستثناءات اللازمة للعمل الفدائي .

تاسعا : القرارات التي تتخذها اللجنة العليا للمتابعة تنفيذا لهذه الاتفاقية ، تكون ملزمة الزاما نهائيا وتاما من الطرفين .

عاشرا : تمارس اللجنة العليا للمتابعة مسؤوليتها المباشر اليها سلفا فورا ، على أن ترفع تقارير عنها الى الملوك والرؤساء العرب من وقت لآخر حول ما تقوم به من مهام وما تتخذه من مقررات ، وعن مدى سير هذه الاتفاقية وتفيد الاطراف المعنية بها .

سادس عشر : تتألف اللجنة العليا للمتابعة برئاسة السيد الباهي الأدغم رئيس وزراء جمهورية تونس وعضوين آخرين أحدهما يمثل السلطة الاردنية يعينه جلالة الملك حسين والثاني يمثل المقاومة الفلسطينية يعينه السيد ياسر عرفات ، وللجنة العليا أن تستعين بمن تراهم .

سابع عشر : تهيئة الجو المناسب لتنفيذ هذه الاتفاقية مما يجعل الوصول الى ما رمت اليه من أهداف سامية ممكنا وشرعيا ويلتزم الطرفان بإنهاء كاسمة الاوضاع الاستثنائية والحكم العسكري .

ثامن عشر : في حالة اخلال أى من الطرفين الاردني والمقاومة الفلسطينية بأى من بنود الاتفاقية أو عرقلة تنفيذها ، ستقوم كل الدول العربية الموقعة ، باتخاذ اجراءات موحدة وجماعية ضده .

تاسع عشر : دعم الثورة الفلسطينية والوقوف معها حتى تحقق اهدافها في التحرير الكامل ودحر العدو الاسرائيلي الغاصب .

وقد وقع الاتفاقية كل من الملك فيصل والأمير صباح السالم الصباح والرئيس جمال عبد الناصر والسيد ياسر عرفات والعقيد معمر القذافي واللواء جعفر نمرى ، والملك حسين بن طلال والسيد رئيس وزراء تونس ، والرئيس اللبناني سليمان فرنجيه والسيد احمد الشامي عضو المجلس الجمهوري اليمني .

وقد باشرت لجنة المراقبة العسكرية اعمالها في عمان بعد التوقيع على الاتفاقية بساعات قليلة في مساء ٢٧/١٠/١٩٧٠ ، ويجب ملاحظة أنه قبل التوقيع على الاتفاقية بيوم واحد أي في ٢٦ سبتمبر ١٩٧٠ كان قد صدر قرار بادانة من مؤتمر الملوك والرؤساء للاردن وذلك بعد ان استمع المؤتمر الى تقرير من الرئيس جعفر نمرى الذي شاهد الوضع على الطبيعة خلال رئاسته لوفد يمثل المؤتمر ، كان قد سافر الى عمان ، وقد كلف المؤتمر الرئيس جمال عبد الناصر بمهمة تبليغ القرار الى الملك حسين ، الذي صيغ على الوجه الآتي :

باسم رؤساء الدول العربية المجتمعين في القاهرة ، يؤسفني ان ابلغكم قلنا الشديد بعد التقرير الذي استمعنا اليه من الأخ الرئيس جعفر نمرى وبقيّة أعضاء الوفد الممثل لنا ، الذين عادوا من عمان الليلة . ان التقرير الذي استمعنا اليه منهم جميعا يؤكد لنا ما لا ندع مجالا للشك من حقائق :

١ — ان هناك اصرارا من جانب السلطة الاردنية على مواصلة اطلاق النار برغم كل المحاولات التي بذلت .

• • • • •

٢ — أن كل الومود التي قطعت لنا اهدرت اهدارا كاملا وافرغت من  
اى قيمة حقيقة لها .

٣ — أن هناك خططا لتصفية المقاومة الفلسطينية برغم كل ادعاء بغير  
ذلك .

٤ — أن هناك مذبحه مروعة تجرى في الاردن منافية لكل القيم العربية  
والانسانية .

٥ — أن وفد الرؤساء الذى عاد من عمان يشعر أنه قد تعرض لراوغات  
لم يكن يجب أن يتعرض لها .

وتنفيذا لاتفاقية القاهرة ، عقدت عدة اتفاقات بين السلطات الاردنية  
والمقاومة الفلسطينية لوضع الاجراءات الخاصة بتطبيق الاحكام التي تضمنتها  
اتفاقية القاهرة ، ومن هذه الاتفاقيات نشير الى الاتفاق الذى تم التوقيع عليه  
يوم ١٢ أكتوبر ١٩٧٠ الذى تضمن القواعد التالية :

١ — الشعب الفلسطينى وحده يمثلنا في الثورة الفلسطينية هو صاحب  
الحق في تقرير مصيره .

٢ — ان الثورة الفلسطينية قوة وطنية ونضالية ، وهى من المستلزمات  
الاساسية للمعركة ضد العدوان من أجل التحرير ولهذا ينبغي تعظيمها  
وتصعيدها .

٣ — تتعهد الحكومة الاردنية بالآلا يقوم او يعمل اى جهاز أو تنظيم أو اى  
جهة في الاردن ضد مصلحة الثورة الفلسطينية والوحدة .

٤ — تعتبر عمان المقر الرئيسى للجنة المركزية بجميع فروعها السياسية  
والعسكرية والاجتماعية وغيرها .

٥ — تتولى اللجنة المركزية تنظيم الحراسة لمكاتبها في العاصمة والاماكن  
الآخرى ، وهى أيضا المسيطرة والملتزمة عن الثورة سياسيا وعسكريا في كل  
الميادين الآخرى .

٦ — حرية وحماية العمل الفدائى وتأمين سلامته وحقه في التعبئة الشعبية  
والوطنية تضمنه الحكومة الاردنية بما لا يمس سيادة البلاد في حدود القانون .  
وحدد الفصل الثالث من الاتفاق موقع العمل الفدائى في الاردن ، وقد احتفظ  
بسرية مواده ، الذى كفل حرية التنقل للفدائيين وسياراتهم على أن تتولى قيادة  
الكفاح مسئولية انضباط قوات الثورة ، ويقدم الفدائى المخالف للقانون أمام  
المحاكم الاردنية المدنية .



**٦ — اعتراف صريح للأمم المتحدة بإعلان الدولة الفلسطينية المستقلة :**

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ختام اجتماعاتها بجنيف والتي خصصت لبحث القضية الفلسطينية قرارا بأغلبية ساحقة بضرورة تحقيق تسوية عادلة وشاملة للنزاع العربى الاسرائيلى وجوهره قضية فلسطين .

**وصدر القرار بأغلبية ١٢٨ صوتا ضد صوتين هما امريكا واسرائيل وامتناع اثنين هما كندا وكوستاريكا .**

ونص القرار على الدعوة لمعقد المؤتمر الدولى للسلام برعاية الأمم المتحدة وبحضور الاعضاء الدائمين فى مجلس الأمن وبمشاركة جميع أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة وعلى أساس قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ والحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى وفى مقدمتها حقه فى تقرير المصير .

وأكدت الجمعية العامة فى بيانها على المبادئ التالية لتحقيق السلام الشامل والعادل .

**أولا : انسحاب اسرائيل من الاراضى العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس ومن الاراضى العربية المحتلة الأخرى .**

**ثانيا : ضمان ترتيبات للأمن لجميع دول المنطقة .**

**ثالثا : حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين .**

**رابعا : تصفية المستوطنات الاسرائيلية فى الاراضى المحتلة منذ عام ٦٧ .**

**خامسا : تطلب الجمعية العامة من مجلس الأمن النظر فى التدابير اللازمة لمعقد المؤتمر الدولى للسلام وتشكيل لجنة تحضيرية للاعداد له .**

=

ونص الفصل الرابع الخاص بالالتزامات المتبادلة بين الجانبين ، على أن تعامل قوات الثورة نفس معاملة قوات الجيش الاردنى ويكون لها نفس الحقوق والتسهيلات المعطاة للجيش . وقد حظر الاتفاق حمل الفدائيين للسلاح فى المدن الا فى الحالات المستثناة ، كما منع المظاهرات العسكرية واطلاق الرصاص والمناورات بالذخيرة الحية فى المناطق المأهولة بالسكان . ونص أيضا على عدم التعرض لآى فرد من قوات الجيش من جانب أى فدائى مقابل عدم التعرض من جانب السلطة للفدائيين . كذلك نص الفصل السادس من الاتفاق على تكوين لجنة مشتركة دائمة مهمتها استمرار المحافظة على تنفيذ اتفاق القاهرة وكذلك الاتفاقيات الحالية وكافة ملحقاتها ، وتتكون هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء برئاسة السيد الباهى الأدهم أو من ينيبه وعضوية مندوب للحكومة وآخر للمقاومة .

**كما قررت الجمعية العامة في قرارها الخاص بفلسطين اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة بإعلان دولة فلسطين الصادر من المجلس الوطني الفلسطيني في ١٥ نوفمبر وتؤكد الجمعية العامة الحاجة الى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة سيادته على اراضيته المحتلة منذ عام ٦٧ .**

وتقرر الجمعية العامة ان يستخدم اسم فلسطين اعتبارا من ١٥ ديسمبر سنة ١٩٨٨ بدلا من تسمية منظمة التحرير الفلسطينية دون المساس بمركز المراقب للمنظمة التحرير ووظائفها في الأمم المتحدة .

وجاء القرار بأغلبية ١٠٤ دول واعتراض دولتين هما أمريكا وإسرائيل وامتناع ٣٦ دولة عن التصويت هم دول المجموعة الأوروبية وبعض الدول الأخرى .

**وفي تعليقه على رفض الولايات المتحدة للقرارين قال جوزيف بيترون رئيس الوفد الأمريكي في المؤتمر الأوروبي للمنظمة الدولية انهما لا يساعدان في الجهود المبذولة في عملية السلام ولا يتفقان معها . وقال ان اقتراح وضم الاراضي المحتلة تحت اشراف الأمم المتحدة غير عملي وغير واقعي ولا يمكن لأمريكا ان تؤيد مثل هذا المفهوم .**

وأضاف رئيس الوفد الأمريكي ان كلمة فلسطين التي ستستخدمها الأمم المتحدة من الآن فصاعدا يمكن ان تكون لها تأويلات عديدة بالاضافة الى ان أمريكا لا تؤيد محاولات اضعاف أي قدر من الشرعية على اعلان قيام الدولة الفلسطينية(١) .

---

(١) صدرت القرارات المشار اليها في الفترة ٧ من الفصل الثاني من دراستنا في جلسة الجمعية العامة بتاريخ ١٥/١٢/١٩٨٨ وذلك في نهاية الدورة غير العادية للجمعية العامة بمدينة جنيف في سويسرا .

## الفصل الثالث

### الدولة الفلسطينية وحق الشعوب في تقرير مصيرها

أشارت وثيقة إعلان الدولة الفلسطينية وكذلك قرارات الأمم المتحدة إلى حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، وهو ما تنكره إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ، لذلك نعالج هذا الموضوع في أيجاد شديد في المباحث الآتية :

#### المبحث الأول

##### المساواة بين الشعوب

(( حق الشعوب في تقرير مصيرها ))

**النصوص :** أهتمت الاتفاقيتان الدوليتان لحقوق الإنسان لسنة ١٩٦٦ بحق الشعوب في تقرير مصيرها ، حيث كرست كلاهما القسم الأول منها والذي يتكون من المادة الأولى في كل منهما لهذا الحق ، ولقد وردت الإشارة إلى هذا الحق في هاتين الاتفاقيتين الدوليتين في عبارات موحدة على الوجه التالي :

١ - **لكافة الشعوب الحق في تقرير المصير ، ولها ، استنادا إلى هذا الحق أن تقرر بحرية كيائها السياسي وأن تواصل بحرية نموها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .**

٢ - **ولجميع الشعوب تحقيقا لغاياتها الخاصة ، أن تتصرف بحرية في ثرواتها ، ومواردها الطبيعية دون إخلال بأي من الالتزامات الناشئة من التعاون الاقتصادي الدولي ، القائم على مبادئ المنفعة المشتركة ، والقانون الدولي . ولا يجوز بحال من الأحوال حرمان شعب ما من وسائله المعيشية الخاصة .**

٣ - **« على جميع الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية ، بما فيها المسؤولة عن إدارة الأقاليم التي لا تحكم نفسها بنفسها أو الموضوعة تحت الوصاية ، أن تعمل من أجل تحقيق تقرير المصير وأن تحترم هذا الحق تمشيا مع نصوص ميثاق الأمم المتحدة ... » .**

ونظرا لأهمية هذا الحق — الذي يتميز دون سائر حقوق الإنسان ، بأنه حق مقرر للجماعة وليس للفرد — من الناحيتين السياسية والاقتصادية في العلاقات الدولية ، فضلا عن أن الجانب السياسي منه يهم القضية الأساسية للدول العربية وهي قضية فلسطين ، كما أن جانبه الاقتصادي يهم هذه الدول أيضا في تصميمها على المحافظة على ثرواتها ومواردها الطبيعية واستقلالها الاقتصادي ، فأننا نعالجه وفقا لاحكام القانون الدولي بشيء من التفصيل .

## الفرع الأول

### موقف ميثاق الأمم المتحدة من حق الشعوب

#### في تقرير مصيرها

أولا — تشير إليه الفترة الخامسة من مقدمة الميثاق ، والمادة ٢/١ منه ،  
التي تبين أن من مقاصد الأمم المتحدة « إنهاء العلاقات الودية بين الأمم على  
أساس احترام المبدأ الذي يقضى بالتسوية في الحقوق بين الشعوب ، وبأن يكون  
لكل منها تقرير مصيرها ، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم  
العالم » .

وهذا النص لم يكن واردا في مقترحات دومبارتون أوكس ، التي اقتضت  
على الإشارة إلى تقوية العلاقات الودية فقط ، أما النص على المساواة في  
الحقوق وعلى الحق في تقرير المصير المشار إليهما في م ٢/١ من الميثاق ، فقد  
أضيف في مؤتمر سان فرانسيسكو . وتعد المساواة بين الدول من المفكرات  
الأساسية والتقليدية في القانون الدولي ، ولكن هذا المبدأ لا يعنى أن تكون  
جميع الدول متساوية من جميع الوجوه ، بل يقصد بذلك المساواة بين الدول  
أمام القانون الدولي ، ومن هذه الناحية يتطابق معنى المساواة في القانون  
الدولي مع المعنى المستقر في القوانين الداخلية لقاعدة المساواة بين الأفراد  
أمام القانون .

ولذلك فليس هناك شك في أنه بمقتضى المعاهدات الدولية يمكن تقرير  
حقوق والتزامات تختلف من دولة لأخرى . ولكن لما كانت المعاهدات يجب أن  
تفسر على ضوء المبادئ العامة للقانون الدولي ، فإن كل نص في حالة الشك  
يجب أن يفسر طبقا لمبدأ المساواة بين الدول ، أي أنه لا يمكن افتراض التنازل  
عن السيادة أو الحد منها .

وحق الشعوب في تقرير مصيرها من المبادئ التي أعلنها الرئيس ويلسن  
في خطابه المشهور بتاريخ ٤ يوليو ١٩١٨ ، الذي جاء به ، أن « كل  
المشاكل الإقليمية يجب حلها طبقا لإرادة سكان الاقليم » ، ولكن إعلان الاطلنطي  
الصادر عن الحلفاء في ١٤ أغسطس سنة ١٩٤١ ، كان أكثر تقدما لأنه يشير  
إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها .

ويعد هذا المبدأ من الأسس الديمقراطية في العلاقات الدولية ، لأنه  
يرتكز على المساعدة التي تقضى بأن الدول — وحدودها ونظامها السياسي  
والدستوري — يجب أن تقوم على الإرادة الحرة للشعوب .

ثانيا : حق الشعوب في تقرير مصيرها شرط جوهري للتمتع بجميع حقوق  
الإنسان والحريات الأساسية :

لم يتطرق الاعلان العالمى لحقوق الانسان الى حق الشعوب فى تقرير مصيرها فتداركت الأمم المتحدة هذا النقص فيما بعد فى العديد من قراراتها .

١ — وفى ١٦/١٢/١٩٥١ أصدرت الجمعية العامة قرار رقم ٦٣٧ (٧) ، اعتبرته فيه حق الشعوب فى تقرير مصيرها شرطاً سابقاً وجوهرياً لممارسة حقوق الانسان والحريات الاساسية . وجاءت الاتفاقيتان الدوليتان للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تدعيمان موقف الجمعية العامة .

٢ — وفى ١٤/١٢/١٩٦٠ أصدرت الجمعية العامة القرار رقم ١٥١٤/١٥ الذى تضمن اعلان منح الاستقلال للشعوب والبلدان الراضة تحت الاستعمار ، واعتبر القرار خطوة مهمة لمناهضة الاستعمار وتحرير الشعوب المستعمرة .

٣ — وصدرت بعد ذلك مجموعة من القرارات المتعلقة بحقوق الانسان « او المتعلقة بالتنمية او اقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد » ، فأكدت على أهمية حق الشعوب فى تقرير المصير ونذكر على سبيل المثال :

( ١ ) المادة الثالثة من الاعلان الخاص بالتقدم والتنمية فى المجال الاجتماعى التى تعتبر الاستقلال الوطنى المبنى على حق الشعوب فى تقرير المصير شرطاً اولياً للتقدم والتنمية فى المجال الاجتماعى .

( ب ) المادة الرابعة من قرار الجمعية العامة ، رقم ٣٢٠١ الصادر فى الدورة السادسة عشرة الاستثنائية بتاريخ ١/٥/١٩٧٥ الخاص باعلان اقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد \* فهذه المادة تعتبر أن هذا النظام الاقتصادى يجب أن يؤسس على الاعتراف الكامل لمبادئ « المساواة بين الدول » ، وحق الشعوب فى تقرير المصير وعدم قبول حيازة الاراضى بالقوة ... » .

( ج ) مقدمة الفصل الاول من ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، الصادر ، بقرار من الجمعية العامة فى ١٢/١٢/١٩٧٤ ، فهذه المقدمة تحدد الاركان الاساسية للعلاقات الاقتصادية الدولية ، ومن بينها المساواة بين الشعوب وحق الشعوب فى تقرير المصير واحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية .

٤ — الحلقات الدراسية الخاصة بأوضاع حقوق الانسان فى الدول النامية ، التى دعت اليها أو نظمتها الأمم المتحدة ، وقد ركزت هذه الحلقات على أهمية حق الشعوب فى تقرير المصير كأساس لحقوق الانسان وعلى اعتبار الحق فى التنمية حقاً من حقوق الانسان .

ونخص بالذكر آخر الحلقات الدراسية التي عقدت في باريس في حزيران (يونيو ١٩٧٧) بدعوة من منظمة اليونسكو .

ونشير الى ان حق الشعوب في تقرير المصير لا يقتصر على الجوانب السياسية والثقافية ، بل يشمل كذلك النواحي الاقتصادية ، مثل حق الشعوب في السيطرة على ثرواتها الطبيعية ومواردها القومية ، وقد أكدت الأمم المتحدة على هذا الحق عندما أصدرت اعلانها المعروف باسم « إعلان السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية » . في عام ١٩٦٢ . ولحق تقرير المصير أهمية خاصة في الوطن العربي بسبب حرمان الشعب العربي في بعض الاقطار العربية ولا سيما في فلسطين المحتلة ، من ممارسة هذا الحق وتعرضه للتشرد والافناء ويكفينا الاستشهاد بما ورد في ديباجة قرار الجمعية العامة رقم ٣٢/١٣٠٠ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٧٧ ، التي اعتبرت ان رفض الاعتراف بالحقوق الأساسية لجميع الشعوب في تقرير المصير ، وبحق كل امة في ممارسة السيادة الكاملة على ثرواتها ومواردها الطبيعية ، يشكل حالات تعتبر في حد ذاتها انتهاكات لجماعات لجميع حقوق الانسان والحريات الأساسية للشعوب والافراد .

## الفرع الثاني

### الطبيعة القانونية لحق الشعوب في تقرير مصيرها ونطاقه

اولا : معظم المؤلفات التقليدية في فقه القانون الدولي اما انها لا تعالج هذا الموضوع او انها تعالجه بايجاز مكتفية بالاشارة الى أن الامر يتعلق بمبدأ سياسي ، وتقصّد بذلك الاشارة الى أن هذا المبدأ يمكن ان يباشر تأثيره على سلوك الحكومات ، الا انه لا يولد على عاتق الدول أى التزام قانوني وأنه بالتالى لا يتعلق بالدراسات القانونية . وهذا الاتجاه السلبي كان مبررا حتى الماضي القريب ، الا أنه الآن لم يعد يعبر عن الوضع الراهن للقانون الدولي ، وذلك على ضوء حركة تصفية الاستعمار .

### ثانيا : التطور التاريخي للمبدأ

(١) الميثاق : يشير الميثاق الى هذا المبدأ ، كما سبق أن رأينا في موضوعين — هما المادة الأولى التي تجعل منه أحد أهداف الأمم المتحدة وكذلك المادة ٥٥ التي تجعل منه شرطا لقيام العلاقات السلمية والودية بين الأمم .

واعتماد هذا المبدأ من جانب الميثاق يخلع عليه الصفة القانونية وذلك على الرغم من أن المادتين المشار اليهما قد صيغتتا في عبارات عامة مما يجعل من الضروري تحديد المضمون الحقيقي لهذا المبدأ ، وذلك لأن حق الشعوب في تقرير مصيرها كثيرا ما يقع الخلط بينه وبين أمور قد تبدو متناقضة معه .

**ثالثا : من ذلك الخلط بين حق الشعوب في تقرير مصيرها وبين السيادة أو الاستقلال السياسي للدول ، فالسيادة تعنى في القانون الدولي جميع الحقوق التى تملكها الدول طبقا للقانون الدولي ، أما الاستقلال السياسى الذى تشير اليه م ٢/٤ من ميثاق الأمم المتحدة ، فإنه يتعلق بالحرية التى تملكها الدول فيما يتعلق باختيار نظامها ، فى حين أن حق الشعوب فى تقرير مصيرها يتعلق بالشعوب وليس الدول .**

**وفى مفهوم القانون الداخلى ، فإن الديمقراطية يمكن اعتبارها تعبيراً عن حق الشعوب فى تقرير مصيرها ، وعلى العكس ، فإن القانون الدولى يجيز تعدد النظم السياسية والاجتماعية ، وعليه فإن حق الشعوب فى تقرير مصيرها يتعلق بالنظم الداخلية كما يتصل بالوضع الدولى للجماعات .**

ومع ذلك ، فإن حق الشعوب فى تقرير مصيرها يمكن النظر اليه من هذه الناحية بصورتين مختلفتين هما : **النظر اليه كمبدأ ديموقراطى** يحتم أن تكون التغييرات الاقليمية خاضعة للموافقة الحرة للسكان الذين يخصهم الأمر ، أو النظر اليه على أنه ثورى يطلب من السكان انفسهم تقرير الوضع الدولى ، **والمفهوم الأول** يتطلب لاعمال مبدأ حق الشعوب فى تقرير مصيرها الالتجاء الى الاستفتاء الشعبى وغيره من وسائل الاستشارة الشعبية عندما يتعلق الأمر بالتنازل عن الاقليم أو تكوين دولة جديدة . **والمفهوم الثانى** فإن حق الشعوب فى تقرير مصيرها يقتضى من الجماعات الوطنية أن تحدد بحرية وضعها الدولى وأن يكون لها حق تكوين دولة ، بما فى ذلك امكانية الانفصال بالنسبة للشعوب التى تتكون منها احدى الدول . من هذه الزاوية ، فإن حق الشعوب فى تقرير مصيرها لا يتعلق بشروط التغييرات الاقليمية والسياسية ، بل يهتم بقدرة الشعوب على اهداف هذه التغييرات .

**رابعا : التطورات التى تلت ميثاق الأمم المتحدة : الخطوات الاساسية للتطور الذى مر به حق الشعوب فى تقرير مصيرها من زاوية تصفية الاستعمار يمكن حصرها فيما يلى :**

( ا ) منذ عام ١٩٥٤ عمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الى أن تدرج فى مشروعات المواثيق الدولية لحقوق الانسسان التى لم يتم اعتمادها نهائيا الا فى سنة ١٩٦٦ نصين متطابقين يتعلقان بحق الشعوب فى تقرير مصيرها وقد اثر هذا المبدأ فى الحالتين الأوليين لتصفية الاستعمار وهما حالة اندونيسيا وتونس .

( ب ) الخطوة الحاسمة كانت سنة ١٩٦٠ عندما تمت الموافقة بالاجماع مع امتناع سبع دول على قرار الجمعية العامة رقم (١٥) ١٥١٤ فى ١٤ ديسمبر ١٩٦٠ الذى يعرف باسم اعلان منح الاستقلال للاقاليم والشعوب المستعمرة .

**خامساً : مضمون المبدأ :** من المسلم به أن هذا المبدأ يتضمن بالنسبة لمضمونه جزءا كبيرا من عدم الوضوح كان محلا لتفسيرات متعارضة مثل سائر مبادئ القانون الدولي. كمبدأ تحريم استعمال القوة في العلاقات الدولية ، ومع ذلك يمكن محاولة تحديد المخاطبين به ، والالتزامات المترتبة عليه والقيود التي ترد عليه .

**( ١ ) المخاطبون بحق التقرير (وفكرة الشعوب وأشخاص القانون الدولي):**

يختلف مبدأ حق تقرير المصير عن سائر مبادئ القانون الدولي مثل تحريم استعمال القوة ، والحل السلمي للمنازعات ، وعدم التدخل ، واحترام حقوق الإنسان . لأن هذه المبادئ الأخيرة تتعلق بالدول بحيث تقرر لهم حقوقا وتفرض عليهم التزامات . في حين أن حق الشعوب في تقرير مصيرها يتعلق بالجماعات التي لا تتمتع بالشخصية القانونية الدولية ، أو على الأقل التي لا تتمتع منها إلا بما يعترف لها هذا الحق من عناصر هذه الشخصية وأن تكون هذه الجماعات غير مستقلة أو بعبارة أدق خاضعة لسيطرة أو استغلال أجنبي .

وهكذا فأنه من الواجب توافر عنصرين مميزين : عنصر الخضوع أو الهيمنة أو الاستغلال La subjugation, domination ou exploitation ومن ناحية أخرى لابد من أن يتوافر العنصر الأجنبي للخضوع أو الهيمنة أو الاستغلال ويخضع تقدير كل من العنصرين باعتبارهما من الوقائع du fait في كل حالة على حدة ، إلى الدول والأجهزة الدولية المناطة بها مراقبة احترام وتنفيذ مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها .

فبالخضوع أو الهيمنة أو الاستغلال يمكن استنتاجها مثلا من خضوع الشعب لدولة ذات نظام يقوم على أساس التفرقة أو التمييز في المعاملة بين الطوائف المختلفة التي تتكون منها هذه الدولة . وهذا ما اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في كل من قرارها رقم ٧٤٢/٨ الصادر في ٢٧ نوفمبر ١٩٥٣ ، والقرار رقم ١٥/١٥٤١ الصادر في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٠ ، ومع ذلك فإن هذا الاعتبار ليس بكاف بذاته . من ذلك أن المستعمرات البرتغالية مثلا اعتبرت أقاليم تابعة des iteritoires non autonomes مع أنها لم تكن خاضعة كقاعدة عامة لنظام متميز عن سائر المقاطعات البرتغالية الأوروبية .

ويقتضى الطابع الأجنبي لعنصر الخضوع أو الهيمنة أو الاستغلال للجهافة توافر الشخصية الوطنية لهذه الجماعة ، وفي تحديد صفة عدم الاستقلال ، فلقد اعتبرت الجمعية العامة أنه يستخلص لأول وهلة من الطابع الجغرافي والعرقى والثقافي التميز للأقاليم محل الاعتبار . وهذا ما يستفاد من قرار الجمعية العامة رقم ١٥/١٥٤١ . ويمكن أن يستعان في هذا النطاق بالعوامل الشخصية ، مثل الشعور الوطني وإرادة النضال لدى الجهاهير .

والنتطور القانوني لحق الشعوب في تقرير مصيرها يرجع أساسا لحركة



تصفية الاستعمار ، ويستفاد من قرارات الأمم المتحدة كقرينة على الخضوع الأجنبي ، فيما يتعلق بشعوب الأقاليم الخاضعة للوصاية .

### ٣ — الالتزامات والحقوق :

حق الشعوب في تقرير مصيرها يترتب عليه التزامات على عاتق الدول وحقوق لمصلحة الشعوب التي يخصها الأمر .

#### الالتزامات الدول :

يقع على عاتق مسائر الدول الالتزام باحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وأن تساعد الأمم المتحدة بأن تنهض بمسئوليتها التي حددها ميثاقها كما يقع على عاتق الدول أن تمكن الشعوب التي تخضع لسيطرتها من مباشرة حقها في تقرير مصيرها .

ومن باب أولى ، يجب على الدول الامتناع عن كل إجراء يحرم الشعوب من حقها في تقرير مصيرها واستقلالها .

### ٤ — حقوق الشعوب الخاضعة :

( أ ) حق المقاومة ومعارضة الإجراءات التي تهدف الى حرمانها من حقها في تقرير مصيرها ، وهذه المقاومة لا تستبعد اللجوء الى القوة . وبعد ذلك استثناء على قاعدة تحريم استعمال القوة في العلاقات الدولية .

( ب ) ومن ناحية ثانية ، فإن الشعوب يكون من حقها أن تحدد وضعها السياسي بحرية وبدون تدخل أجنبي ، وأن تهتم هذه الشعوب بمواصلة تقدمها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي . وبذلك يكون الشعب أمام عدة اختيارات تشير إليها عبارات قرار الجمعية العامة رقم ٢٦٢/٢٥ ، أهمها إنشاء دولة ذات سيادة مستقلة ، أو الاتحاد مع دولة مستقلة أخرى .

( ج ) وفيما يتعلق بشروط الاختيار ، فإن قرارات الأمم المتحدة تقتصر على الإشارة الى ضرورة مباشرة الشعوب حقها في تقرير مصيرها وبحرية ، كما يستفاد من قرار الجمعية رقم ١٥١٤/١٥ ، أو بكل حرية دون تدخل أجنبي ، كما يعبر عن ذلك en toute liberté et sans ingérence extérieure . القرار رقم ٢٥/٢٦٢٥ .

وإذا كان ليس من المستبعد أن يتم حق الشعوب في تقرير مصيرها عن طريق الاستفتاء أو غيره من طرق الاستشارة الديمقراطية ، إلا أن ذلك ليس أمراً مفروضاً ، كما يستفاد مما تجرى عليه الدول في هذا الصدد .

### ٤ — حدود حق الشعوب في تقرير مصيرها :

قد يكون لاساءة حق الشعوب في تقرير مصيرها أحياناً أثر هدام في النظام الدولي ، وذلك عندما ييسر بواسطة شعوب تعد جزءاً من دول ، وبالتالي يهدد وحدتها الوطنية ، وبالتالي يدخل في تنازع مع سيادة هذه الدول .

## الفصل الرابع

### الدولة الفلسطينية في القانون الدولي ومشكلة الأقليات

**الغاية من هذا الفصل :** مشكلة الأقليات من مشاكل القانون الدولي التي ترجع الى بدء نشأة القانون الدولي . وقد تجسدت بعض احكام حلولها في ظل منظمة عصبة الأمم المتحدة . وبالنسبة للدولة الفلسطينية لها اهميتها نظرا للتركيبية البشرية لركن الشعب في هذه الدولة ، كما ان الدولة الفلسطينية لا بد وأن تكون بقطة تتمتع الاقلية العربية الموجودة في اسرائيل حسب قرار التقسيم رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ بكامل حقوقهم ، ومن هنا كان لا بد أن نتعرض لحلول القانون لمشكلة الأقليات بايجاز في هذا الفصل .

نتيجة للحروب والهجرة ، وتوالي الديانات ، وغير ذلك من الاسباب ، توجد في غالبية الدول مشكلة احترام حقوق الأقليات ، ولا تختفى هذه المشكلة اذا توحد الدين في الدولة ، فقد أدى اختلاف المذاهب ، لدى اليهود والمسيحيين والمسلمين الى وجود أقليات ، والأوضاع العادية ، ان تشكو الاقلية من جور أو تحكم الاغلبية العرقية أو الدينية أو غيرها من صور الأقليات ، وهذا ما حاول القانون الدولي رده عنهم بتقرير حمايتهم ، وقد وضعت بعد الحرب العالمية الأولى ضوابط هامة في اتفاقيات السلام لحل هذه المشكلة ، اشرنا اليها بايجاز عند دراستنا لدور منظمة عصبة الأمم في حماية حقوق الانسان ، وراينا ان اهم وجوه النقد التي صوبت اليها انها جاءت قاصرة على طائفة أو طوائف معينة من الأقليات ، ولم تتضمن حماية للأقليات على مستوى العالم .

ولذلك اهتمت بالمشكلة **المادة السابعة والعشرون** من اتفاقية الحقوق المدنية ، والسياسية ، فنصت على انه « لا يجوز انكار حق الأشخاص الذين ينتمون الى أقليات عنصرية أو دينية أو لغوية قائمة في دولة ما ، في الاشتراك مع الأعضاء الآخرين من جماعتهم في التمتع بثقافتهم أو الاعلان عن ديانتهم ، واتباع تعاليمها ، واستعمال لغتهم » .

ونلاحظ على هذا النص انه يهتم بحماية حق الأقليات في المحافظة على ثقافتهم ولغتهم ، ودياناتهم أو مذاهبهم الدينية ، دون التطريق الى غير ذلك من حقوق الانسان . ولا يعد هذا الوضع في رأينا نقصا في النص ، لأن ما عدا ذلك من الحقوق المدنية والسياسية ، أو الاقتصادية والاجتماعية ، اذا ما جرى التمييز بشأنها في حق الأقليات بأنواعها المختلفة ، يقع تحت طائفة عدم احترام مبدأ المساواة ، أو التمييز العنصري .

واذا ارتفعت الدولة الى مستوى مسؤوليتها في احترام حقوق الانسان كما جاء في الاتفاقيات الدولية ، تلاشت مشكلة الوضع القانوني للأقليات . ومن الأمثلة النادرة لدول من هذا القبيل بوجوسلافيا التي تضم ست جمهوريات ،

وخمس قوميات ، وأربع لغات ، وثلاث ديانات ، ويتمتع الجميع بحرية التعبير وممارسة العبادات الدينية ، وصون الحرية الشخصية ، وينعم المسلمون بذلك ، ولهم مدارسهم وصحفهم ، ويدوى صوت المؤذن معلنا ميقات الصلوات في علانية وبدون قيود .

**والمشكلة الأقليات أهميتها في المسلمين العربى والإسلامى ، منذ فجر الإسلام ، لذا حرصت الدولة الإسلامية على حماية الأقليات غير الإسلامية ، ووفرت لهم حرية العبادة ، والحماية القانونية ، وفرص التعليم والثقافة بما يتفق وأصولهم ، وهذا التسامح وجد أصوله في أحكام أهل الذمة ، ولو أخذنا مثلا لذلك تطور الأوضاع السياسية في مصر منذ الفتح العربى الإسلامى ، نجد أن عمرو بن العاص استدعى بطريرك الأقباط « بنيامين » من مخبئه في أحد الأديرة بالصحراء حيث كان هاربا من الاضطهاد المذهبى البيزنطى ، وترك لاتباعه حرياتهم الدينية الكاملة نظير دفع الجزية التى كان قدرها دينارين في السنة من كل رجل بالغ مع اعفاء النساء والأطفال والشيوخ ، كما شملت رعاية الدولة الإسلامية في مضر اليهود ، وتقلدوا المناصب الإدارية الهامة ، واشتغلوا بالتجارة ، خاصة تجارة المجوهرات ، وأعمال الصيرفة ، وكانوا جزءا لا يتجزأ من المجتمع المصرى في العصور الوسطى ، وهذا الموقف المتسامح لا يمكن أن يقارن بما لقبه اليهود في العصور الوسطى من اضطهاد دينى ومذهبى في غرب أوروبا ، خاصة وأن روح القوة هى التى ميزت تلك العصور ، يدل على ذلك ما لاقاه مسلمو ويهود الأندلس من اضطهاد وقمع .**

### ١٢٣ — وبعد الحرب العالمية الأولى تزايدت مقتضيات حماية الأقليات

بسبب إنشاء دول جديدة ، وإعادة تخطيط الحدود ، في أوروبا ، خاصة في بولندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، واليونان ، ورومانيا ، ويوغسلافيا ، والبنانيا ، وفنلندا . الخ وقد شملت الحماية طائفة من الحقوق ، منها الحق في الجنسية ، وحق استعمال لغتهم سواء في العلاقات الخاصة أو التجارية أو في طقوس العبادات ، أو الصحف والنشر ، والحق في التعليم بهذه اللغة ، وحق الملكية الخاصة ، والحق في المساواة القانونية المماثلة لما تتمتع به الاقلية ، وما يستتبع ذلك من تحريم كل تفرقة أو تمييز لاعتبارات تعزى الى الأصل أو الدين ، وقد اعترف للأقليات بحق التنظيم لمجلس عصبة الأمم كما أعطيت محكمة العدل اختصاصا في هذا الموضوع ، لضمان احترام هذه الحقوق التى قررتها الاتفاقيات الدولية للأقليات .

### ولم يهتم القانون الدولى الاتفاقي بهذه المشكلة بعد الحرب العالمية

الثانية . مما يبعد في رأى بعض شراح القانون الدولى خطوة الى الخلف ، وترك الأمر للاتفاق الذى تتوصل اليه الدول التى تهمها المشكلة ، ومن أمثلة ذلك الاعلان الألماني الدائمكى في ٢٩ مارس ١٩٥٥ ، والاعلان الايطالى النمساوى في ٥ سبتمبر ١٩٤٦ . والاتفاق الايطالى اليوغسلافى لسنة ١٩٧٦ .

ويمكن الاهتداء في ذلك برأى اللجنة الأوروبية والمحكمة الأوروبية ، لحقوق الإنسان في ٩ فبراير ١٩٦٧ و ٢٣ يوليو ١٩٦٨ في قضية النزاع حول بعض المشاكل اللغوية والتعليمية في بلجيكا .

١٢٣ — ولقد تبنى مؤتمر حقوق الإنسان في الاسلام ، الذي عقد في ديسمبر ١٩٨٠ برعاية كلية الحقوق في جامعة الكويت في الفقرة الرابعة من توصياته أن الاسلام يحمي للأقليات ، ولغير المسلمين وللأجانب معاملة عادلة أساسها التسامح والاحترام الكامل ، بما في ذلك الحق في الأمن ، والثروة ، والدفاع عنهم ، وممارسة عقائدهم ، والرعاية الاقتصادية والاجتماعية ، ويحدد حقوقهم بصورة تمنع تعدى الحكومات عليها .

١٢٥ — وأخيرا نشير الى أن الدراسة التفصيلية للمركز القانوني للأقليات تتعدى نطاق هذا البحث وتجد مكانها الطبيعي في مقرر القانون الدولي ، وقد يكلف طلاب مقرر حقوق الإنسان بأعداد أبحاث تحت رعاية أستاذهم اذا كانت أوضاعهم العلمية تسمح بذلك . كما أن هذا الموضوع سيكون محل إشارة بمناسبة دراسة بعض حقوق الإنسان ، في الأبحاث التالية من دراستنا .

ولا يمكن أن نغفل عن الإشارة الى ظاهرة معاصرة غير عادية في بعض الدول ، وهي ظاهرة تسلط الأقلية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا — على صير الأغلبية ، وقد نتج ذلك عن طريق السيطرة على القوات المسلحة ، أو على التشكيلات الحزبية . وهذا الوضع المعكوس يعد نتيجة مباشرة وطبيعية لغياب الأسس الأولى الذي ينبى عليه فلسفة حقوق الإنسان في القانون الدولي ، وأحكامه الوضعية ونعني بذلك مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وبهذا نفهم جيدا ، لماذا كرس ميثاقا الأمم المتحدة لحقوق الإنسان سنة ١٩٦٦ ، القسم الأول منهما ، لهذا المبدأ .

١٦٩ — خامسا — احترام حقوق الأقليات الثقافية والفكرية بصورة عامة . في القرنين السابع عشر والثامن عشر أبرمت طائفة من المعاهدات الدولية بين الدول الأوروبية ، تحتوي أحكاما تهدف تحقيق نوع من المساواة في المعاملة ، وقد بدأ الاهتمام بحقوق الأقليات الدينية Religious minority ثم اتسعت هذه الحماية لتشمل اللغة والثقافة . وابتداء من القرن التاسع عشر ظهر الاهتمام بالوضع العام للأقليات في المعاهدات الدولية متعددة الأطراف . وأصبحت تشمل الى جانب ما سبق ، المساواة في الحقوق المدنية والسياسية ، ومن أمثلة ذلك نشير الى الاعلان الختامي لمؤتمر فيينا في ٩ يونيو ١٨١٥ الموقع عليه من النمسا وفرنسا وبريطانيا والبرتغال وبروسيا وروسيا والسويد . ومع بداية القرن العشرين ارتسمت ملامح قانون موحد للأقليات ، ويرى بعض الشراح أن الفصل في ذلك يرجع الى دول الديموقراطيات الاشتراكية الأوروبية . كذلك أهتم مجلس عصبة الأمم بالوضع القانوني للأقليات عامة ، بما في ذلك الحقوق الثقافية ، وذلك عن طريق حق التظلم الذي مهدت به اليه اتفاقيات

السلام التي أبرمت بعد الحرب العالمية الأولى ، وأيضا ساهمت محكمة العدل الدولية الدائمة عن طريق الاختصاص الذي آل إليها منصوصا عليه في ذات الوثائق المشار إليها ، ومن أهم ما يمكن الرجوع اليه في هذا الصدد ، رأيها الاستشاري بتاريخ ٦ أبريل ١٩٣٥ . ويمكن كذلك الإشارة الى الأثر الذي تركه ميثاق الأمم المتحدة ، وذلك بالنص على احترام حقوق الإنسان ، وتحقيق العدالة والنهي عن التمييز في ذلك لاي سبب . وعند التحضير لصياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان اقترح الاتحاد السوفيتي أن يتضمن النص على أن لكل شعب ولكل القوميات التي تتكون منها الدولة ، حقوقا متساوية . ولا يجوز أن يسمح القسانون الوطني بأية تفرقة . ويجب أن يضمن هذا القانون للأقليات الوطنية الحق في استخدام لغتها القومية Native Language وإنشاء وإدارة مدارسها الوطنية ، ومكتباتها أو متاحفها وغير ذلك من المؤسسات التعليمية والثقافية . . « ولكن هذا المشروع حذف في الجمعية العامة بأغلبية الأصوات . ولقد سبقت دراسة المادة ٢٧ من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية وصلتها بالوضع العام لحقوق الأقليات ، ونكتفى هنا بحالة (١) . وتجدر الإشارة الى أن الدراسة العامة لحماية حقوق الأقليات تشير مشكلتين قانونيتين هامتين ، الأولى الطبيعة القانونية للالتزامات الناشئة على عاتق الدولة الملزمة باحترام الوضع الدولي للأقليات The legal nature of the obligations imposed in States بحقوق الأقلية Problems of Holders of minority وليس هنا مجال تفصيل شرح هاتين المسألتين ، ونكتفى بالإحالة الى أحد المراجع المتاحة ، إذا سمحت ظروف المقرر في أي من فصول الدراسة ، من حيث مستوى الطلاب العلمي وتخصصاتهم . ونكتفى بالإشارة الى أن المشكلة الأولى تعنى الفصل فيما إذا كانت الدولة ملزمة فعلا بتمكين الأقليات التي توجد بها من مباشرة هذه الحقوق ، أم يقع على عاتقها فقط مجرد الالتزام بالامتناع عن كل ما يعوقهم من التمتع بها ، وبعبارة أخرى ، المفاضلة بين فكرتي الالتزامات الإيجابية ، والسلبية ، وهو ما نشير فيه الى موقف اللجنة الأوروبية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (٢) .

---

(٢) نحيل الى المرجع السابق بخصوص هذا الموضوع .

القاهرة ١٩٨٧ .

(١) نحيل في هذا الصدد الى مؤلفنا : الإطار القانوني لحقوق الإنسان . . ،

## الفصل الخامس

### الدولة الفلسطينية والارهاب الدولي

**الغاية من هذا الفصل :** هناك اتهام من جانب بعض الدول للشعب الفلسطيني ومثلته منظمة التحرير الفلسطينية بأنهم يباشرون الارهاب الدولي ، وقد تزعمت هذا الاتجاه الولايات المتحدة الامريكية وجعلت آدائته شرطا للاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية . كما ان بيسان السيد ياسر عرفات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي اشرنا اليه في الفصول السابقة قد حرص على ادانة الارهاب الدولي . وقد أكد في مؤتمره الذي عقده في جنيف على هذه الادانة - كما ان الولايات المتحدة الامريكية عندما قررت الاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية الذي بدت أول حلقاته في تونس يوم ١٦/١٢/١٩٨٨ قد اشترطت ان تتخلى الثورة الفلسطينية عن الارهاب وأكدت ان استمرار هذا الاتصال مرهون بالوفاء بهذا الالتزام .

١ - يتعرض حق الانسان في الحياة لخطر جسيم ، مرجعه الارهاب الذي يقوم به شخص أو جماعة لأهداف متنوعة ، قد تكون لمجرد الابتزاز المالى ، وقد تكون من وسائل العنف التي يلجأ اليها لتوجيه النظر الى ظلم يتعرض اليه شعب ما . واذا كان الارهاب في مثل الحالة الأولى جريمة في القانون الدولي وسائر القوانين ، فإن الأمر في مثل الحالة الثانية يتطلب التفرقة بين حالاته المشروعة وغير المشروعة طبقاً للقانون الدولي ، وهذا ما نوجزه في الملاحظات الآتية (١١١) :

(١١١) انظر البحث المقدم منا الى اللجنة التي شكلتها جامعة الدول العربية لدراسة الموضوع في صيف عام ١٩٧٣ ، وايضا بحثنا المنشور في المجلة المصرية للقانون الدولي حول هذا الموضوع .

#### مشكلة الارهاب الدولي وعلاقتها بحقوق الانسان مع بيان موقف الشريعة :

على الرغم من ان مشكلة الارهاب الدولي لم تكن من الموضوعات المطروحة بصورة مباشرة في صدر الاسلام ، فانها بسبب حوادث خطف الطائرات العديدة ، ولصلتها بحقوق الانسان عامة ، واهتمام الأمم المتحدة بها منذ دورة ١٩٦٢ وعودتها لدراستها خلال الدورة التي بدأت في الأسبوع الثالث من سبتمبر سنة ١٩٧٣ ، فإنه على ضوء ذلك يجب ان نتساءل عن موقف الشريعة الاسلامية منها . وفي هذا النطاق يمكن القول بأن الشريعة الاسلامية ضد الارهاب اذا كان القصد منه مجرد الاعتداء على الممتلكات والأرواح ، ويمكن في هذا الصدد الاشارة الى ما جاء في سطور الآية ٩١ من قوله تعالى « وما كان لمؤمن ان يقتل مؤمناً الا خطأ ، ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة

ودية مسلمة الى اهله الا ان يصدقوا فان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة ، وأن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى اهله وتحرير رقبة مؤمنة » . فالآية تجرم القتل العمد وتفرض الجزاء في حالة القتل الخطأ كما هو واضح من صياغتها ، كذلك يمكن الإشارة الى قوله تعالى « ومن قتل نفسا بغير نفس او فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ... » فهذه الآية نرفع العقاب عن قتل النفس في حالة الفساد الذي يعم الأرض ، ولعل من اشد سؤر الفساد في الأرض وجود المحتل الغاصب واحتلاله لها بالقوة ، فتكون مقاومته واجبا ، وهي بهذا المعنى تبرز المفهوم الحقيقي للارهاب الدولي ، وتخرج من دائرته حالات مقاومة العدو وانزال الخسائر به ، سواء في عقر داره ، او في الاقاليم المحتلة ، او في أى مكان آخر . ولذلك فالتنصير ان الشريعة الاسلامية تتفق مع الاتجاهات الحديثة في تقرير الرابطة بين الارهاب الدولي وحقوق الانسان ، وفي تعريف وتحديد مفهوم الارهاب الدولي . وسوف نخص هاتين المسألتين بالتجليل السريع على الوجه الآتى : -

( ١ ) **الارهاب وحقوق الانسان** . يمكن القول بأن الاعلان العالمى لحقوق الانسان يدين في مادته الثلاثين الارهاب الدولي ، لانها تقرر ان أى حكم في الاعلان لا يمكن تفسيره على انه يعطى لاية دولة او فرد او مجموعة من الافراد أى حق في القيام بنشاطا أو عمل يهدف الى تحطيم الحقوق والحريات الواردة في الاعلان ... » وهذا الحكم تتضمنه المادة الخامسة من كل من ميثاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ومن ميثاق الحقوق المدنية ، اللتين أقرتهما الأمم المتحدة عام ١٩٦٦ ، والمادة ١٧ من الاتفاقية الاوربية لحقوق الانسان والمادة ٢٩ ( ١ ) من الاتفاق الأمريكية لحقوق الانسان .

والأمر هنا يتعلق بادانة سائر أشكال الارهاب ، بما في ذلك الارهاب الذى تقوم به الدول كما هو الحال بالنسبة لاسرائيل ضد الدول العربية ، كما انه يشمل كذلك الارهاب الذى تقوم به الدول ضد رعاياها .

**ولكن الارهاب الفردى كوسيلة للرد على ارهاب الدولة ، وهو الوضع الذى توجد فيه حركات التحرير ، مثل منظمات المقاومة الفلسطينية ، لا يدخل في نطاق الارهاب الدولي غير المشروع ، لانه في جميع الازمنة ، تم التسليم من جانب المجتمع الدولي، والاعتراف، بقيام حالات للعنف المشروع ، مثل العصيان الثورى وقد لمست مقدمة الاعلان العالمى لحقوق الانسان هذا الوضع بالإشارة الى انه من الضرورى ان يكون هناك ضمان قانونى لحقوق الانسان ، حتى لا يكون الفرد في النهاية مضطرا الى الثورة ضد التحكم والتعسف .**

**ومن ذلك أيضا مقاومة النظم الاستبدادية والاستعمارية ، ويستند ذلك الى الحق في تقرير المصير ، سواء اعتبرنا هذا الحق جزءا من حقوق الانسان**

أو مجرد مبدأ سياسى كما يرى البعض لأن التمتع بحق تقرير المصير يعد شرطاً ضرورياً لضمان احترام حقوق الإنسان في مجموعها ، مادام أن الإنسان لا يمكن أن يكون حراً إذا كان ينتمى لشعب لا يستداع تحرير نفسه . ويجب ملاحظة الوضع الهام الذى يستأثر به حق تقرير المصير في مواثيق حقوق الإنسان ، فهو مقرر في المادة الأولى التى تكون بمفردها الجزء الأول من ميثاقى حقوق الإنسان الذين أصدرتهما الأمم المتحدة عام ١٩٦٦ ، كما أنه يحتل مكان الصدارة في القرار رقم ١٥١٤ الذى وافقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٠ .

وعندما يصبح الارهاب الوسيلة الوحيدة لمقاومة ارهاب الدولة فانه على الرغم من أن الارهاب الفردى يؤدى الى المساس بحقوق الانسان ، أو الحد منها بصورة واضحة ، فانه عندما يعرض الأمر على القاضي ، يكون من الواجب عليه أن يقارن بين هذين الوضعين المتناقضين أساساً للنشاط الارهابى ، وقد تؤدى هذه المقارنة الى الاعتراف بمشروعية النشاط الارهابى المسند للفرد طبقاً لقواعد القانون الدولى اذا لم يتجاوز الحدود التى رسمتها هذه القواعد ، واما الى تقرير ظروف مخففة اذا لم تتوافر شروط الاعفاء المطلق من العقاب في حالة تجاوز الحدود التى رسمها القانون الدولى ، ويجب للتمتع بهذا الوضع في هاتين الحالتين توافر عدة شروط أهمها : —

- ١ — أن يكون مرتكب العمل المجرم منتمياً الى حركة منظمة .
  - ٢ — وأن يكون هذا الفعل متناسباً مع الغرض المراد تحقيقه مما يؤدى الى استبعاد حالات الارهاب التى ترتكب لذاتها مثل ابتزاز الاموال .
  - ٣ — يجب ألا يكون الفعل قد انصب أساساً على الأفراد الأبرياء وهذا .
  - ٤ — وألا يكون قد ارتكب بسبب المسئولية الدولية للدولة الغير ، والتى لا علاقة لها البتة بالأوضاع الدولية التى ارتكبت في سبيلها أعمال ارهاب .
- ( ب ) ولكي نزيد هذا الموضوع وضوحاً فاننا نرى من الضروري الاشارة للسريمة بتعريف الارهاب الدولى ، لأن هذه التعريف هو الذى يبرز مفهومه في الشريعة الاسلامية وفي القانون الدولى ( انظر الوثيقة رقم ٨٦٦ ) .
- ١ — حول تعريف الارهاب الدولى وتحديد مضمونه من واقع قواعد القانون الدولى وقرارات المنظمات الدولية : —

اضحى من الضرورى التعرض لتعريف الارهاب الدولى ، بعد أن قررت الجمعية العامة في قرارها رقم ٣٠٣٤ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٧٢ القيام بدراسة في دوراتها القادمة . ولقد كانت نقطة الخلاف الرئيسية بين الوفود متعلقة بتعريف وتوضيح معانى الارهاب الدولى ، كذلك استشعرت اللجنة السادسة أهمية التركيز على تعريف وتوضيح معنى الارهاب .



وتتركز فكرة الإرهاب على استعمال القوة غير المشروع ، ومن ثم تلزم التفرقة بين حالات الاستعمال المشروع للقوة ، وحالاتها غير المشروعة ، وبهذا المدلول لا يكون الأمر جديداً على الفكر القانوني سواء القانون الدولي أو القانون الداخلي ، وفي نطاق هذا القانون الأخير هناك حالات لاستعمال القوة لا تعد مصدراً للمسئولية المدنية أو العقاب الجزائي ، مثل حالة الدفاع عن النفس أو المال ، كما أن القانون الجنائي والدستوري يعرفان أيضاً التفرقة بين الجرائم السياسية وغيرها من الجرائم ، وهذا ما يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في القانون الدولي عند تعريف الإرهاب الدولي وتقنين أحكامه ، وهذا المعنى لم يغيب عن فكرة الأمين العام للأمم المتحدة عندما ذكر أنه « ليس للإرهاب الدولي صلة باستعمال القوة لأغراض مشروعة في الحياة الدولية ، وأن الميثاق وسائر القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة بخصوص حركات التحرير لا يمكن المساس بها تحت غطاء الإرهاب الدولي » وعلى ذلك فإنه يمكن تعريف الإرهاب الدولي بأنه كل اعتداء على الأرواح والأموال والممتلكات العامة أو الخاصة بالمخالفة لأحكام القانون الدولي بمصادره المختلفة ، وكذلك الجباية العامة للقانون بالمعنى الذي تحدد المادة ٢٨ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية . وهو بذلك يمكن النظر إليه على أساس أنه جريمة دولية أساسها مخالفة القانون الدولي ، لأنها كذلك تقع تحت طائلة العقاب طبقاً لقوانين سائر الدول وهو ما سبق أن استندت إليه الأحكام التي أصدرتها محكمة نورمبرج ومحكمة طوكيو ، بخصوص معاقبة مجرمي الحرب العالمية الثانية . وبعد الفعل إرهابياً دولياً ، وبالتالي جريمة دولية ، سواء قام به فرد أو جماعة أو دولة ، كما يشمل أيضاً أعمال التفرقة العنصرية التي تبشرها بعض الدول .

ولكن لا يعد إرهاباً ، وبالتالي لا يعاقب عليه القانون الدولي ، إذا كان الباعث عليه الدفاع عن الحقوق المقررة للأفراد — حقوق الإنسان — أو الشعب — حق تقرير المصير — ، والحق في تحرير الأرض المحتلة ، ومقاومة الاحتلال ، لأن هذه الأعمال تقابل حقوقاً يقرها القانون الدولي للأفراد والدول ، بحيث يكون الأمر هنا متعلقاً باستعمال مشروع للقوة طبقاً لأحكام القانون الدولي الاتفاقية والعرفية يؤيد هذا التصور الذي عرضناه ما يلي : —

( أولاً ) : الفقرات رقم ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦ من قرار الجمعية رقم ٣٠٣٤ الصادر في ١٨/١٢/١٩٧٢ وهو القرار المتعلق بإجراءات مكافحة الإرهاب الدولي .  
( ثانياً ) : قرار الجمعية العامة رقم ١٥١٤ الصادر في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٠ ، والمعروف بقرار تصفية الاستعمار .

(ثالثا) : قرار الجمعية العامة رقم ١٤١ الصادر في ١٠ ديسمبر ١٩٦٥ ، وقرارها الصادر في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٦ اللذان أكدوا حق الشعب في تقرير مصيرها .

(رابعا) : القرارات التي أصدرها المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان الذي انعقد في طهران ، في مايو ١٩٦٨ .

(خامسا) قرارات عديدة وهامة أصدرتها الجمعية العامة في دورتها الخامسة والعشرين ، تذكر على سبيل المثال منها ما يأتي :

(١) القرارات ذات الطابع العام : وتشمل :

١ — قرار ١٥ أكتوبر سنة ١٩٧٠ والذي طالب شباب العام بالوقوف ضد أي عمل عسكري يهدف إلى القضاء على حركات التحرير .

٢ — قرار ٢ ديسمبر ١٩٧٠ ، الذي قرر حق أعضاء حركات المقاومة والتحرير في أفريقيا والمناطق المستعمرة في أن يعاملوا كأسرى حرب طبقا لاتفاقيات جنيف ، وأن استخدام الفازات ضد المدنيين وغيرها من الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية يعد انتهاكا للوضع القانوني للمدنيين ، كما حدثه اتفاقيات لاهاي . ومما لا شك فيه أن هذا القرار يجب أن يطبق على سائر حركات المقاومة والتحرير في أي جزء من العالم لأن أية تفرقة لا يمكن تبريرها من الناحية القانونية والمنطقية .

٣ — ما قرره اللجنة الاجتماعية في ٥ نوفمبر ١٩٧٠ ، من أن الدولة التي تقوم سياستها على التفرقة العنصرية ، والتمييز العنصري لا مكان لها في الأمم المتحدة .

٤ — قرار الجمعية العامة في ١٤ نوفمبر ١٩٧٠ بسحب الاعتراف بأوراق الاعتماد الخاصة بوفد جنوب أفريقيا العنصرية .

(ب) القرارات التي أدانت إسرائيل : وهذه القرارات لا حصر لها نذكر على سبيل الأمثلة لها ما يلي :

١ — تقرير لجنة التحقيق الدولية التابعة للأمم المتحدة ، الذي اذيع في ٢ نوفمبر ١٩٧٠ الذي تضمن أدانة إسرائيل بانتهاك حقوق الإنسان في الأقاليم العربية المحتلة .

٢ — قرار الجمعية العامة في ١٧ ديسمبر ١٩٧٠ ، الذي قرر حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بأية وسيلة ، وأن الاستيلاء على الأراضي بالقوة والاحتفاظ بها يعد اعتداء على حق هذا الشعب في تقرير مصيره ، ونقضا لميثاق الأمم المتحدة .

٣ — قرار اللجنة السياسية في ٤ ديسمبر ١٩٧٠ بالاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب فلسطين .

٤ — قرار الجمعية العامة في ٥ ديسمبر ١٩٧٠ الذي قرر ان الاعتراف الكامل لحقوق الشعب الفلسطيني يعد عنصرا لا غنى عنه لاقرار السلام في المنطقة .

٥ — قرار اللجنة السياسية في ١١ ديسمبر ١٩٧٠ ، والذي أدانت فيه الإجراءات الجماعية ، التي تقوم بها اسرائيل ضد سكان الاقاليم العربية المحتلة .

٦ — التركيز على ضرورة احترام حقوق الشعب الفلسطيني في سائر القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة بعد مناقشة مشكلة النزاع الاسرائيلي ( مشكلة الشرق الاوسط ) في دوراتها المختلفة ، ابتداء من قرار ٤ نوفمبر ١٩٧٠ ، ثم قرار عام ١٩٧١ ، وقرار عام ١٩٧٢ .

٧ — قرارات الجمعية العامة في الدورة السادسة والعشرين ومن أهمها :

( ١ ) قرارات ٧ ديسمبر ١٩٧١ بخصوص تدمير مساكن اللاجئين في غزة وعدم السماح للشعب الفلسطيني بممارسة حقوقه المشروعة ، وحقه في تقرير مصيره ، وضرورة احترام قرارات الامم المتحدة الخاصة بحقوق الشعب الفلسطيني .

( ب ) قرار ٢٠ ديسمبر ١٩٧١ ، الذي قرر الغاء إجراءات ضم الاراضي العربية المحتلة واقامة المستعمرات الاسرائيلية ، ونقل المدنيين ، وتدمير القرى ومصادرة الاراضي والاملاك لعقارية ، وطرد وترحيل لسكان ، وعدم السماح بعودة اللاجئين والمطرودين ، والتوقف عن عمليات التهذيب ، واجراءات العقاب الجماعي .

( سادسا ) المادة الاولى من الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وهي احدى اتفاقيات حقوق الانسان التي اقترتها الجمعية العامة في ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ ، التي أكدت بصورة قاطعة حق الشعوب في تقرير مصيرها ، ويجب ان تقرن قراءة هذه المادة بالمادة الخامسة الفقرة الثانية من نفس الاتفاقية ، التي تحظر التدخل من أحكام الاتفاقية بحجة عدم الانضمام اليها .

( سابعا ) المادة الاولى من الاتفاقية الدولية لازالة كافة اشكال التمييز العنصري التي اعتمدها الجمعية العامة في ٢١ ديسمبر ١٩٦٥ .

( ثامنا ) اعلان اللجوء الاقليمي الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة في عام ١٩٦٧ ، الذي حث الدول على ايواء اللاجئين فرارا من تعسف سلطات الاحتلال وسلطات الاستعمار الاستيطاني ، واعتبارهم من الاشخاص الذين لا يجوز تسليمهم او طردهم .

٢ — وتشمل جريمة الارهاب الدولي الاعمال التي يقوم بها الافراد او الهيئات التابعة للدول ضد الوضع القانوني المقرر للوظيفة الدولية ، مثل رؤساء الدول والسلك الدبلوماسي والموظفين الدوليين ، وممثلي الدول لدى المنظمات الدولية ... الخ . وهنا يجب ان نركز من جانبنا — الدول العربية — على الاعمال التي قامت بها اسرائيل ضد وفود الدول العربية لدى الامم المتحدة ، وضد رؤساء الدول الصديقة المؤيدة للحق العربي ، مثل اعمال الارهاب التي قام بها يهود الولايات المتحدة الامريكية ، بتدبير مع اسرائيل وتحريض من جانبها ضد الرئيس السابق المأسوف عليه الجنرال شارل ديغول خلال زيارته للولايات المتحدة الامريكية ، مما حمله على قطع الزيارة ، وايضا المظاهرات التي ثابرت بها هؤلاء اليهود السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفييتي بريجنيف ، خلال زيارته الرسمية للولايات المتحدة الامريكية في يونيو سنة ١٩٧٢ .

ويجب ان تشمل جريمة الارهاب الدولي ايضا الاجراءات التي تقوم بها الدول ضد مواطني الدول الاخرى بالمخالفة لقواعد القاتون الدولي المحددة لحقوق الانسان ، ولركز الاجانب ، ومن المهم ان يركز الجانب العربي في مناقشات الجمعية العامة عند نظر موضوع الارهاب الدولي على امثلة لذلك ، تشير منها الى موقف المانيا الفيدرالية من المواطنين العرب في عام ١٩٦٧ وطردهم بصورة مهينة بعد عملية ميونخ ، كذلك موقف الولايات المتحدة مقارنا بموقفها وموقف محاكمها العنيف من أي تصرف يصدر عن عربي ، من ذلك الحكم بالحبس لمدة ثلاث سنوات على بشارة سرحان لانه ارسل خطاب تهديد الى رئيسة وزراء اسرائيل اثناء زيارتها الرسمية للولايات المتحدة في فبراير ١٩٧٣ .

٣ — واذا كان العدوان واستعمال القوة المسلحة من الجرائم الدولية المستقرة الآن ، فان الآثار التي تترتب عليها لا تدخل بدون شك في اطار المفهوم الذي يجب ان يعطى للارهاب الدولي ، بمعنى ان قيام هذا الظرف يؤدي الى ان ترفع عن سائر الاعمال التي يقوم بها الافراد او الجماعات ، بقصد مقاومة العدوان والجرائم الدولية الاخرى مثل جريمة اباداة الجنس البشري ، صفة الارهاب الدولي ، لانها تكون من قبيل استعمال القوة المشروعة في القانون الدولي .

٤ — ومما سبق يمكن ان نركز على ما يلي :

( ١ ) انه مع غياب تعريف الارهاب الدولي ، وما يخرج من نطاقه فان الاهتمام بقواعد القاتون الدولي وقرارات المنظمات الدولية التي اشترنا الى امثلة لها ، يساعد على وضع ضوابط محددة لجريمة الارهاب الدولي ، وان من اهم هذه المعايير النظر الى مشروعية الفعل أو عدم مشروعيته ،

. . . . .

وبمعنى آخر ، مشروعية استعمال القوة أو عدم مشروعيتها ، طبقا لقواعد القانون الدولي ، ويرفع عنه وصف الجريمة ، في حين يكون الأمر على عكس ذلك في الفرض الثاني ، ولا يعد ذلك بدعا ، لان القاتلون المدني والقاتلون الجزائي في سائر الدول منذ عهد بعيد جدا ، قد اتجها ذات الاتجاه في مسائل المسؤولية المدنية والجنائية فلا عجب ان يكون الأمر كذلك في القانون الدولي .

في تفصيل سائر المسائل التي أشرنا اليها في الصفحات من ١٠٣ الى ١١٠ فحيل القارئ الى التقرير المقدم لجامعة عين شمس عن مشاركتنا في المؤتمر الدولي لحقوق الانسان الذي عقد في استاسبورج سنة ١٩٧٣ .

( ثامنا ) : نوجه النظر الى اننا هنا اشرنا الى الارهاب الدولي الذي يقوم به افراد ، أو هيئات لا يصدق عليها وصف الدولة في القانون الدولي ، ولم نتعرض من قريب أو بعيد الى مشكلة الارهاب الدولي الذي تقوم به الدول مباشرة أو عن طريق آخر ، سواء ضد مواطنيها ، أو مواطني الدول الأخرى أو ضد المصالح الاقتصادية للدول الأجنبية ، أو مؤسساتها العسكرية والعلمية ، أو وسائل المواصلات البحرية أو الجوية ، أو ضد أعضاء التمثيل الدبلوماسي والقنصلي . . . . . الخ لان هذه المسائل ، وإن كانت تمس حقوق الانسان ، لما يتفرع عنها من عدوان عن حق الانسان في الحياة وغيره من الحقوق ، الا أن مجال دراستها في القانون الدولي العام .

## الفصل السادس

### الجرائم الدولية التي ارتكبتها إسرائيل في الاقاليم العربية المحتلة

**الغاية من هذا الفصل :** ارتكبت اسرائيل منذ نشأتها في سنة ١٩٤٨ جميع الجرائم الدولية في حق الشعب الفلسطيني ، ووثائق الأمم المتحدة تضم هذه الجرائم في مجلدات كاملة . ونظرا لأن جميع الدول ملزمة بعدم ارتكاب هذه الجرائم الدولية ، التي ارتكبتها النازي خلال الحرب العالمية الثانية ، ولأن الاعتراف من جانب الفلسطينيين بدولة اسرائيل يعطيهم الحق في ان يطالبوا اسرائيل بكل ما يعطيهم القانون الدولي من حقوق مرتبطة بهذه الجرائم ، كان لابد أن نعرض في هذا الفصل بايجاز لاحكام القانون الدولي المتعلقة بالجرائم الدولية .

**« التطور التاريخي ونظرة عامة » :** نخص هذا الموضوع لأهميته في مجال دراسة حقوق الانسان بالملاحظات الآتية :

١٠٢ — نشير الى هذه الجرائم وعلاقتها بحقوق الانسان في ايجاز شديد : —

#### اولا : جريمة الحرب

( أ ) **الحرب تصيب في المكان الاول حياة الانسان** . ولقد بدا الاهتمام بجرائم الاعتداء ، بصورة جدية ، بعد الحرب العالمية الاولى ، حيث ابرمت عدة اتفاقيات دولية ، حاولت تحديد الاعمال التي يتكون منها الاعتداء ، مثل اعلان الحرب والغزو والهجوم ، والحصار البحري المدعم بوحداث مسلحة ، كما جاء في بعض الاتفاقيات الدولية التي ابرمها روسيا في يوليو ١٩٣٣ ، مع بعض الدول الأخرى .

( ب ) ولقد اهتمت عصبة الأمم أيضا بهذه المسألة ، وذلك عندما أصدرت جيمستها قرارا في ١٩٣٧ يصف حرب الاعتداء بأنها جريمة دولية . ومنذ الحرب العالمية الثانية اهتمت الدول بهذه المسألة في معاهدات التحالف ، من ذلك معاهدة بروكسل ١٩٤٨ ، المعدلة باتفاقيات باريس ١٩٥٤ ، ومعاهدة شمال الاطلسي ١٩٤٩ ، التي حاولت تعريف العدوان .

( ج ) ولقد بذلت المحاولات في نطاق الأمم المتحدة لوضع تعريف شامل للعدوان ، وذلك لأهمية هذه المسألة لتطبيق المادة ٣٩ من ميثاق الأمم المتحدة . ولقد عهدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بهذه المهمة الى لجنة القانون الدولي ، التي بدأت دراستها لفكرة الاعتداء وعناصرها ، ومحاولة تعريفها ، في دورتها الثالثة ( ١٩٥٠ ) واتخذت اللجنة أساسا لدراساتها السابقة قاعدة لا جريمة بدون نص : « Nullum crimen sine lege » .

ولقد أصيبت أعمال لجنة القانون الدولي بجمود ، نظرا لاختلاف وجهات

النظر بخصوص تعريف جريمة الاعتداء ، حيث وجد في هذا السبيل اتجاهان :  
الأول دافع عنه الأستاذ جورج سسل ، والذي لم يكن يرى أن يقوم  
التعريف على مجرد التعداد للأفعال التي يتكون منها الركن المادى لهذه  
الجريمة ، بل دافع عن وضع تعريف عام يمكن أن يواجه كل تطور مستقبلي ،  
ولذلك اقترح تعريفا وقف الى جانبه عدد من أعضاء لجنة القانون الدولي ،  
خاليا من أى تعداد ، وهذا التعريف صيغ على النحو التالي :

« الاعتداء هو كل جريمة ضد الانسان وأمن الانسانية ، هذه الجريمة  
تتكون من كل التجاء الى القوة مخالف لاحكام ميثاق الأمم المتحدة ، يهدف الى  
تعديل القانون الدولي الوضعى السارى ، أو يؤدي الى الاخلال بالنظام العام » .  
والاتجان الثانى الذى جذب اليه فريقا آخر من أعضاء لجنة القانون

الدولى ، الذين دافعوا عن فكرة التعريف التحليلي للمعنوان Une définition  
analytique de l'agression وذلك عن طريق حصر أكبر عدد من الوقائع  
التي يمكن أن تشكل أركان الاعتداء .

ولقد حال هذا الاختلاف دون الوصول الى تعريف لفكرة الاعتداء . ثم  
عرض الأمر على الجمعية العامة خلال دورة ( ١٩٥١ — ١٩٥٢ ) ، ولكن  
اللجنة السادسة للجمعية العامة لم تستطع التغلب على الأخرى ، على  
الخلافاً للسابق ، الخاص بطريقة التعريف ، واقترحت أخيراً ، اللجنة  
السادسة على الجمعية العامة بأن تكلف الأمين العام للمنظمة ، بأن يقدم  
تقريراً مفصلاً خاصاً بتعريف الاعتداء ، وعبرت عن أملها لمصلحة السلام  
والأمن والعدالة الجزائية La Justice pénale فى أن يتم تعريف الاعتداء  
على أساس عناصره الأساسية . ( وفى تفصيل هذه المسألة انظر )

Louis cavaré: les sanctions dans lecadre de l, N.U. Recueil  
des cours de I, ac. de la Haye, 1952, vol 2.,  
القانون الدولي العام، المشار اليه سابقاً بخصوص التطورات الأخيرة فى تعريف  
العدوان . وقد وافقت الجمعية العامة بعد جهود مضمّنة فى ١٤ ديسمبر سنة  
١٩٧٤ ، خلال دورتها التاسعة والعشرين على التوصية رقم ٣٣١٤ ، المتضمنة  
لتعريف العدوان ، فنصت فى المادة الأولى على أنه استخدام القوات المسلحة  
ضد سيادة ووحدة إقليم أو سيادة إحدى الدول ، بأية طريقة لا تتفق مع ميثاق  
الأمم المتحدة وتعريف العدوان الوارد فى التوصية كما حددته المادة الثالثة من  
التوصية يشمل الأعمال الآتية :

١ — الفوز أو الهجوم بواسطة القوات المسلحة من جانب إحدى الدول  
لاقليم دولة أخرى ، والاحتلال العسكرى حتى ولو كان مؤقتاً ، وما يترتب على  
ما سبق من ضم كل أو بعض اقاليم الدولة المعتدى عليها .

٢ — القصف بواسطة القوات المسلحة لأقليم دولة أخرى أيا كانت الأسلحة المستعملة .

٣ — فرض الحصار على الموانئ والسواحل بواسطة القوات المسلحة .

٤ — استخدام القوة المسلحة لأحدى الدول ضد القوات البحرية أو البرية أو الجوية لدولة أخرى .

٥ — استخدام القوات المسلحة لأحدى الدول الموجودة على إقليم دولة أخرى بشكل يتنافى مع الشروط المنظمة لوجودها ، أو استمرار هذا الوجود بعد إلغاء الاتفاقية المنظمة له بين هاتين الدولتين .

٦ — السماح من جانب الدولة لدولة أخرى بأن تستخدم إقليمها للعدوان على دولة ثالثة .

٧ — إرسال الدولة أو مساعدتها لمجموعات أو عصابات مسلحة أو جماعات غير منظمة أو مرتزقة ، للقيام بأعمال مسلحة ضد دولة أخرى ، إذا كانت هذه الأعمال من حيث الجسامة تصل إلى مستوى الأعمال السابقة .

وتنص المادة الرابعة من التوصية على حق مجلس الأمن في أن يعتبر أى تصرف عدواني بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة ، في غير الحالات التى ذكرتها صراحة المادة الثالثة من التوصية .

وحرمت المادة الخامسة من التوصية الاستناد إلى العوامل السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية ، أو غيرها لتبرير الأعمال العدوانية ، واعتبرت الحرب العدوانية جريمة ضد السلام الدولى ، تقترب عليها المسؤولية الدولية وعدم مشروعية اكتساب الأقاليم أو الحصول على وضع خاص ، إذا نشأ أيهما بسبب العدوان .

وُقضت المادة السابعة من التوصية ، بأن تعريف العدوان فى المادة الثالثة منها ، لا ينتقص من حق تقرير المصير والاستقلال ، بالمعنى الوارد فى ميثاق الأمم المتحدة ، والإعلان العالمى لمبادئ القانون الدولى لعلاقات الصداقة والتعاون بين الدول ، وحق التحرر من السيطرة الاستعمارية والنظم العنصرية ، وحق الشعوب فى الكفاح من أجل استقلالها وتحررها من التبعية الأجنبية وغير ذلك من صور مباشرة حق الدفاع الشرعى .

وتجدر الإشارة إلى أنه قد وقعت خلال السنوات الثلاث الأولى من الثمانيات ( ١٩٨٠ — ١٩٨٣ ) أربعون حالة من الحروب التقليدية وحالات الثورة الداخلية ، منها عشر حروب فى الشرق الأوسط ، وعشر فى أفريقيا وعشر فى آسيا ، وتسع فى أمريكا اللاتينية وثلاث فى أوروبا .

وقبل قيام عصبة الأمم المتحدة لم يكن القانون الدولى يهتم إلا بقليل من



الجرائم التي كانت توصف بأنها من الجرائم الدولية انظر Waldock; Recueil des cours, 1962 - 2,212 - 219.

( ثانيا ) : **جريمة القرصنة** التي توجد جذورها في التطور الذي عاصر الملاحة الدولية ، وكانت تعد جريمة استثنائية يترك العقاب عليها لاية دولة تقبض على المجرم . ولقد نص على هذه الجريمة في المادة ١٩ من اتفاقية جنيف لعام ١٩٥٨ الخاضعة بنظام أمالي البحار ، ، حيث جاء بها أنه « في أعالي البحار أو في أي مكان غير مشمول بسيادة أية دولة ، لكل دولة الحق في أن تقبض على السفينة أو الطائرة التي استحوذ عليها من طريق القرصنة والتي توجد تحت سيطرة القراصنة ، ولها أن تقبض على الأشخاص وتصادر الأموال الموجودة على ظهر تلك السفينة . وتختص محاكم الدولة التي ألقت القبض على القراصنة بتوقيع العقوبة على هؤلاء الأشخاص ، وتقرر أيضا مصر السفينة أو الطائرة أو الأموال التي تم الاستيلاء عليها ، مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسنى النية » .

( ثالثا ) : **وتتكمّل المادة ١٣ من الاتفاقية السابقة عن الجريمة** ثانيا استقرت في القانون الدولي العام منذ قرون عديدة وهي جريمة الاتجار بالرقيق ، وذلك بنصها على أن « كل دولة تتعهد باتخاذ الإجراءات الكفيلة بفرض العقاب على نقل العبيد على ظهر سفينة تحمل عليها » .

( خامسا ) : **جريمة مخالفة قوانين الحرب** . والصورة الثالثة للجرائم الدولية التي كانت معروفة قبل قيام عصبة الأمم ، تتعلق بالعقاب على مخالفة قوانين الحرب ، وذلك بمعاقبة أفراد القوات المسلحة ، الذين ارتكبوا أثناء عمليات الحرب أعمالا تحرمها قواعد القانون الدولي العام ، الخاصة بالسلوك الواجب اتباعه خلال الحرب .

وقبل الحرب العالمية الأولى كان هناك خلاف في الرأي حول مدى مشروعية محاكمة الأسرى من أفراد القوات المسلحة المعادية ، أثناء قيام حالة الحرب ، عن جرائم الحرب التي ارتكبوها قبل وقوعهم في الأسر . ولكن العمل استقر خلال الحرب العالمية الأولى على مشروعية إجراء هذه المحاكمات حتى قبل انقضاء الحرب .

ولقبنا للمادة ٢٢٧ من معاهدة فرساي كان من الواجب أن يقدم غلوبوم الثاني رئيس الدولة الألمانية خلال الحرب العالمية الأولى ، لمحاكمة علنية أمام محكمة خاصة ، من الخيانة العظمى التي ارتكبها ضد الآداب الدولية وضد قدسية الاتفاقات الدولية . ولكن هذا النص لم ير التطبيق العملي ، نظرا لامتناع هولندا عن تسليم غلوبوم الثاني الذي لجأ إليها بعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى . وتذرعت هولندا في ذلك بأن الجرائم المطلوب محاكمة

غليوم الثانى عنها تعد حسب القانون الهولندى من الجرائم السياسية التى لا يجوز التسليم فيها .

وطبقا للمادة ٢٢٨ من معاهدة فرساي اجبرت حكومة المانيا بعد هزيمتها فى الحرب العالمية الاولى على الاعتراف للحلفاء بحقهم فى محاكمة المواطنين الالمان ، امام المحاكم العسكرية للدول التى ارتكبت تلك الاعمال ضد افراد قواتها المسلحة . ولكن بعد الحرب العالمية الثانية ازداد الاهتمام بمحاكمة مجرمى الحرب ، على اثر الاتفاقات التى أبرمت غداة هذه الحرب ، التى قررت انشاء محاكم عسكرية فى نورمبرج وطوكيو ، للقيام بمحاكمة مجرمى الحرب العالمية الثانية . وكانت تلك المحاكم تملك محاكمة الاشخاص الذين كانوا يقومون بأعمال فى خدمة قوات المحور سواء بصفتهم الشخصية أو باعتبارهم أعضاء فى منظمة ، والذين ارتكبوا احدى الجرائم المنصوص عليها فى الاتفاقيات الدولية ، التى انشأت محاكم نورمبرج أو طوكيو .

وقد وجد من الآراء من نادى بعدم مشروعية المحاكمات السابقة وانعدام أى أساس قانونى لها ، وذلك لان الحكومة الالمانية لم تكن طرفا فى الاتفاقات الدولية التى انشأت المحاكم العسكرية التى تولت تلك المحاكمات ، نظرا لأن الدول الاربعة الكبرى التى وقعت على تلك الاتفاقيات لم تحصل على تصريح الحكومة الالمانية بانشاء تلك المحاكم ، وراوا ان هذا الوضع يؤدى الى مخالفة أحد المبادئ الأساسية فى القانون الدولى العام ، الذى يقصر الولاية القضائية على محاكم الدول التى وقعت على اقليمها الاعمال غير المشروعة ، ولا يجوز مخالفة هذا المبدأ العام الا باتفاق صريح مع الدولة الاقليمية .

وقيل أيضا فى هذا الصدد ، بأن مباشرة الدول الاربعة الكبرى لمهمة محاكمة مجرمى الحرب ، لا يتفق مع مبادئ القانون الدولى العام ، التى تحدد اختصاص وسلطات الدولة المحتلة لاقليم دولة مهزومة فى حرب قامت بينها ، لأن من المسلم به أن سلطات الاحتلال لا تملك مباشرة ولاية القضاء فى الاقليم الذى تحتله الا فى حالات استثنائية ، ليس من بينها الجرائم التى ارتكبتها مواطنو الدول المحتلة خلال عمليات الحرب .

**ولقد حاولت محكمة نورمبرج العسكرية أن ترد على الدفوع السابقة فى أحد أحكامها بقولها :**

« بأن الاتفاق الدولى المبرم بين الدول الاربعة بخصوص محاكمات نورمبرج أدى الى أن تباشر هذه الدول حق التشريع بعد استسلام المانيا غير المشروط . وتمتع الدول الاربعة بالاختصاص التشريعى السابق فى داخل الدولة المحتلة قد تم الاعتراف به من جانب العالم المتمددين ، والاتفاق الذى انشأ المحكمة حدد القانون الواجب تطبيقه من جانب تلك المحكمة وأيضا قواعد

الاجراءات الواجب عليها ان تراعيها في سير المحاكمات . وعندما فعلت الدول الكبرى السابقة ذلك لم تفعل اكثر من انها استعملت مجتمعة حقا كان من المسلم لاي منها ان تقوم به بمفردها ، وذلك لانه من الامور التي لا يرقى اليها الشك ان كل دولة تملك الحق في انشاء محاكم من هذا النوع للقيام بذات المهمة .

**ويرى الاستاذ والدوك** انه في حالة ابرام الهدنة والتسليم بدون شرط فان ما ذكرته المحكمة في حكمها السابق ، اى تاسيسها سلطة الدولة المنفردة في القبض على الاشخاص المتهمين بارتكاب جرائم دولية ارتكبت اثناء الحرب ، يتفق مع احكام القانون الدولي العام ، الخاصة بالعقاب على جرائم الحرب .

#### ( سادسا ) الجرائم ضد الانسانية :

**ولكن يدق الوضع ويثور الخلاف** بصدد ما جاء في ميثاق نورمبرج — بخصوص ما اطلق عليه اصطلاح الجرائم ضد السلام Crimes Contre la Paix وايضا النوع الآخر من الجرائم التي اطلق عليها تعبير الجرائم ضد الانسانية Crimes Contre L'humanité وهما طائفتان من الجرائم لم يكن قد استقر لهما الوجود القانوني قبل ١٩٤٦ في نطاق القانون الدولي العام . ومن ثم يثور التساؤل عن اهلية الدول الاربع الموقعة على ميثاق نورمبرج في خلق هاتين الجريمتين ، ويثور الشك ايضا في مشروعية المحاكمات التي اجريت بقصد العقاب عليها .

**ولقد عرفت المادة السادسة من ميثاق نورمبرج الجرائم ضد السلام بانها تتكون من اى من الاعمال المادية الآتية :** التخطيط للحرب ، الاعداد لها ، التهديد لها ، الشروع فيها ، بشرط ان يكون الامر متعلقا بحرب عدوانية ، والاخلال بالمعاهدات او التوكيدات او الاشتراك في خطة عامية ، او التآمر يقصد القيام باى حرب عدوانية ... » .

**ولقد دفعت هيئة الدفاع عن المتهمين بعدم مشروعية تلك الجرائم ، على اساس انها لم تكن قائمة قبل ابرام ميثاق نورمبرج ، اى على اساس تخلف الركن الشرعى للجريمة ، وايضا لعدم تحديد العقوبة الواجب تطبيقها على من يرتكب ايا من الافعال السابقة .** وكانت حجة الدفاع في ذلك ، قاعدة من القواعد الراسخة في جميع قوانين العقوبات في العسالم التي تقضى بانه « لا جريمة ولا عقوبة الا بنص » . والمقصود بذلك عدم وجود مثل هذا النص في القانون الدولي العام . وحجة الدفاع هذه ليست عديمة الاهمية من الناحية القانونية ، الا انه اذا كان القانون الدولي العام لا يتضمن نصا مماثلا ، اى نصا يقضى بانه ، لا جريمة ولا عقوبة الا بنص « فان هذه القاعدة مسلمة من جانب جميع القوانين الداخلية ، بحيث لا يمكن لاي ان يشك في انها تعد من المبادئ

الاساسية للقانون المعترف بها من جميع النظم القانونية الداخلية ، وهى بهذا المعنى — وبالرغم من عدم النص عليها فى أى قاعدة قانونية دولية اتفاقية أو عرقية — واجبة الاحترام فى القانون الدولى العام ، وذلك حسب ما جاء فى المادة ٣٨ من النظام الاساسى لمحكمة العدل الدولية .

ولكن محكمة نورمبرج رأت أن الركن الشرعى ، وكذا ركن العقوبة للجرائم ضد السلام ، يعد مستقرا فى القانون الدولى العام حتى قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية ، والنص على تلك الجرائم فى ميثاق نورمبرج . وذهبت الى أن تلك الجرائم قد رسخت فى القانون الدولى العام فى فترة ما بين الحربين العالميتين الاولى ، مستندة فى ذلك على ميثاق ١٩٢٨ الذى قضى بعدم مشروعية الحرب وهو الذى يعرف باتفاق كيلوج بريان ، وأيضا اعتمدت المحكمة على مشروع معاهدة المساعدة المتبادلة بتاريخ ١٩٢٣ ، وبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٤ الخاص بالحل السلمى للمنازعات الدولية الذى قضى صراحة بأن الحرب الهجومية تعد جريمة دولية ، وأيضا القرار الذى أصدرته الجمعية العامة لعصبة الأمم بالاجماع فى ١٩٢٧ ، والقرار الذى أصدره اتحاد الدول الامريكية فى ١٩٢٨ ، اللذان يعتبر كل منهما الحرب الهجومية جريمة دولية ، وذهبت المحكمة أيضا الى القول بأن مخالفات اتفاق جنيف الخاص بالحرب الارضية جرت الدول على اعتبارها جرائم دولية يعاقب مرتكبوها أمام محكمة عسكرية . « راجع فى تفصيل هذه الحجج : محاضرات الاستاذ والدوك فى اكااديمية القانون الدولى بلاهاى ، المرجع السابق ص ٢١٩ — ٢٢٠ » .

**وبخصوص الجرائم ضد الانسانية ، فلقد عرفها ميثاق نورمبرج بانها تتكون من القتل ، الافناء ، الاسترقاق ، التهجير أو النقل الاجبارى للسكان ، وأى عمل غير انسانى آخر ، ترتكب ضد المدنيين قبل أو خلال الحرب أو المعاملة الشاذة أو المحاكمات التى تتم لاسباب سياسية ، أو راجعة الى الاصل أو العقيدة الدينية ، وتكون مرتبطة بأى جريمة تختص بها المحكمة ( محكمة نورمبرج العسكرية ) ، وسواء أكانت الافعال يعاقب عليها قانون الدولة التى ارتكب فيها أم لا .**

**سابعا — مبادئ عامة مستخلصة من محاكمات نورمبرج .** ولقد أرست محاكمات نورمبرج مبادئ قانونية دولية هامة نشير اليها فى ايجاز :

اولا : عدم الاعتماد بالحصانة المقررة لاعضاء الحكومة بالنسبة لاعمال السيادة .

ثانيا : عدم قبول الدفع الذى يمكن ان يتقدم به الموظف العام مدعيا فيه بأنه لم يكن سوى آلة تنفيذ لاوامر رئيسه الادارى الاعلى — فى الحالة التى يقوم فيها باطاعة رئيسه الادارى — فى تنفيذ أعمال غير مشروعة طبقا للقانون الدولى العام . ولقد جاء فى احكام محكمة نورمبرج فى هذا الصدد ما يلى : —

« الجرائم التي ترتكب بالمخالفة للقانون الدولي تتم عن طريق آدميين وليس بواسطة وحدات مجرمة ، وبمعاقبة الافراد الذين ارتكبوا تلك الجرائم ، يمكن احترام قواعد القانون الدولي العام ... ومبدأ القانون الدولي العام ، الذي في بعض الحالات يحى مثلى الدولة ، لا يمكن تطبيقه ولا الاعتداد به ، بالنسبة للأعمال التي تعد جريمة في القانون الدولي العام . . » .

وبخصوص الحجة المتعلقة بأن الموظف الذي ينفذ أوامر رئيسه لا يمكن أن يسأل عن تنفيذه لهذه الأوامر لأنه ملزم بالقيام بها طبقا للقانون الداخلي لدولته ، ردت المحكمة على ذلك بقولها :

« بأن الافراد يتحصلون بالتزامات دولية تجعلهم في حل من عدم التقيد بالالتزامات الخاصة بالطاعة التي تفرضها الدولة . والفرد الذي ينتهك قوانين الحرب لا تكون له أية حصانة ناشئة عن احترامه لسلطة دولته وذلك اذا كانت الدولة عندما صرحت بالقياسم بهذا العمل قد تعدت اختصاصها طبقا للقانون الدولي . » .

ويرى الشراح أن المبادئ التي أسفرت عنها محاكمات نورمبرج وطوكيو ، الخاصة بالمسؤولية الدولية الجنائية ، قد أصبحت جزءا مؤكدا من القانون الدولي المعاصر ، وذلك لأن الاتفاقيات التي قامت على أساسها محاكمات نورمبرج وطوكيو قد وافقت عليها أكثر من ١٩ دولة ، ولأن الجمعية العامة للأمم المتحدة ، بالإجماع اعترفت بالمبادئ القانونية التي أسفرت عنها محاكمات مجرمي الحرب بعد الحرب العالمية الثانية ، وطلبت من لجنة القانون الدولي المقترعة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن تضع تلك المبادئ نصب عينيها عند إعدادها لمشروع الاتفاق الدولي الخاص بالجرائم ضد السلام وضد سلامة الجنس البشري . وقد قامت اللجنة بذلك في ١٩٥٠ ووافقت الجمعية العامة عليها في دورتها العادية لنفس العام .

( ثامنا ) جريمة إبادة الجنس البشري : احاطة سريعة باتفاقية

إبادة الجنس البشري Genocide Convention

هذه الاتفاقية اقترتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، وبدأت ، في السريان منذ ١٢ يناير سنة ١٩٥١ . ونعالج أهم الاحكام الاساسية الواردة فيها . وكان الباعث الدافع لصدور هذه الاتفاقية ، سياسة المانيا النازية خلال الحرب العالمية الثانية ، لتى أدت الى فناء الملايين من البشر . حيث تجمعت القيادات الصهيونية للأفادة من هذا الوضع ، على الرغم من أن سياسة الفناء للجماعات البشرية لم تكن قاصرة عليهم ، ومع ملاحظة هامة للغاية ، هي أنه ما أن تمكنت القيادات الصهيونية من الحصول على قرار تقسيم فلسطين ، ثم انشاء اسرائيل ، حتى باشرت هذه الدولة ضد العرب

جريمة إبادة الجنس البشرى ، بشتى الوسائل ، بهدف مدروس ومخطط له ، وهو إبادة الجنس العربى من فلسطين بأكملها .  
وتتضى هذه الاتفاقية بأن الاعمال التى تتكون منها هذه الجريمة ، سواء وقعت وقت الحرب أو السلم تشكل جريمة دولية . وقد لوحظ أن الاكتفاء بعبارة الإخلال بالقانون الدولى فى تحديد طبيعة هذه الجريمة ، كما أن الوقوف أمام اصطلاح جريمة طبقا للقانون الدولى A Grime under international law لا يوضحان هذه الطبيعة والغاية منها ، وهى القضاء على حالات افناء الجماعات الوطنية أو العرقية أو الدينية أو اللغوية . . الخ ، لان هذين المصطلحين وان كانا يعنيان مسئولية الدولة طبقا للقانون الدولى إلا أنها لا يجزمان هذه الاعمال بالنسبة للأفراد . وهذا المعنى يؤكد الاستاذان توماس بورجنتال وجوديت تورنى فى دراستهما المشار إليها آنفا « انظر مؤلفهما السابق الاشارة اليه ص ٥٦ — ٥٧ » .

**وقد اخذت اتفاقية إبادة الجنس البشرى عند تعريفها لهذه الجريمة بذكر طائفة الاعمال التى يتكون منها الركن المادى للجريمة ، حيث يكون ارتكاب أى منها موجبا للعقوبة ، بشرط أن يتوافر قصد جنائى خاص لدى مرتكب الفعل ، هو نية التخطيم الكلى أو الجزئى لجماعة وطنية أو عرقية أو دينية . والمادة الثانية من الاتفاقية صريحة فى بيان الركنين المادى والمعنوى لجريمة إبادة الجنس البشرى على النحو السابق ، كما يتبين بجلاء من الرجوع إليها .**  
وهكذا فإن ارتكاب أى من الاعمال الخمسة المذكورة فى المادة الثانية من اتفاقية جريمة إبادة الجنس البشرى لا يكفى بذاته لقيام هذه الجريمة ، بل لابد من توافر القصد الجنائى ، وهو هنا قصد خاص ، أى نية القضاء كليا أو جزئيا على إحدى الجماعات الوطنية أو العرقية أو الجنسية أو الدينية .  
وبناء على ما سبق ، فإن قتل بعض أفراد إحدى الجماعات البشرية أو إبادة كليا لا يشكل بذاته جريمة إبادة الجنس البشرى ، إذا كان هذا القتل أو هذه الإبادة قد جاءت لغرض غير الغرض الذى حددته المادة الثانية من الاتفاقية ، كأن يكون هذا الحدث قد وقع بسبب خلافات مالية أو اجتماعية . . . الخ . فأننا فى مثل هذه الحالات نكون فى دائرة التطبيق العادى لاحكام قانون العقوبات الوطنى فى الدولة التى وقعت فيها هذه الاعمال ، بعكس ما اذا كان الغرض من القتل أو الإبادة هو افناء هذه الجماعة البشرية ، فان مثل هذا القصد الجنائى الخاص يستبعد سريان قانون العقوبات الوطنى ، وتصبح الدولة ملزمة بأحكام الاتفاقية الدولية لإبادة الجنس البشرى ، مع ملاحظة أنه طبقا لقواعد القانون الدولى ، فإن القانون الجنائى الوطنى لكل الدول يجب أن يكون منفقا مع أحكام هذه الاتفاقية .

ويلاحظ أن الأمم المتحدة عند صياغة أحكام الجريمة لم تتمكن من اعتبار الإجراءات السياسية المستهدفة القضاء على الجماعات السياسية من بين الأفعال التي يتكون منها الركن المادي Political groups

**جريمة إبادة الجنس البشري** ، حيث فشلت المحاولات التي بذلت في هذا الاتجاه ، خلال اعداد اتفاقية جريمة إبادة الجنس البشري ، وهذا أمر يؤسف له لأن ضمان احترام الحقوق السياسية للأفراد والجماعات ، يساعد على تحقيق الهدف الأساسي من تقييد هذه الجريمة .

وبما يعاب على هذه الاتفاقية أيضا ، أنها أوجت بإنشاء محكمة جنائية دولية ولكن فشلت الجهود التي بذلت منذ الموافقة على هذه الاتفاقية حتى الآن ، كذلك لم تتضمن النص على عرض الخلاف الذي ينشأ بين دولتين أو أكثر ، بخصوص تفسير أحكامها ، على محكمة العدل الدولية .

وبذلك يكون العقاب على هذه الجريمة حتى الآن ، من اختصاص المحاكم الوطنية في الدولة التي يحمل المتهم جنسيتها ، وأيضا لمحاكم الدولة التي تم فيها اعتقال المتهم ، في حالة امتناع هذه الدولة عن تسليمه للدولة الأولى ، خاصة إذا كان يحمل جنسيتها ، وهنا يكمن القصور الشديد في الاتفاقية ، لأن أية دولة تمارس جريمة إبادة الجنس البشري — مثل إسرائيل حاليا — لن توافق على محاكمة مرتكب الجريمة ، كما أنها سترفض تسليمه لمحاكمته أمام محاكم إحدى الدول الأخرى ، وبذلك تبدو أهمية الاختصاص القضائي الدولي في هذه الحالة .

( ناسما ) : مقارنة بين حماية حق الإنسان في الحياة في كل من الاتفاقيات الدولية ، لحقوق الإنسان واتفاقية منع إبادة الجنس البشري .

ويلاحظ أن الحق في الحياة تشير إليه الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ، ولقد حاولت منظمة الأمم المتحدة أن تكفل حماية هذا الحق في حالات القتل الجماعي ، فأعدت اتفاقية إبادة الجنس البشري La convention du Génocide وأيضا وضعت تعريفا للاعتداء La notion d'agression ( قارن رينيه كاسان ، مجموعة محاضرات أكاديمية القانون الدولي بلاهاي ( ١٩٥١ جزء أول ص ٣٠٦ ، لويس كافاريه ، المرجع السابق ، الجزء الأول ، ١٩٦١ ، ص ٤٤٨ وما بعدها ) .

ولقد قيل في تعريف جريمة إبادة الجنس البشري بأنها الفساد وجود الجماعات البشرية بالكامل ، كما أن القتل يؤدي إلى عدم الاعتراف للفرد بحقه في الوجود .

وهذا التعريف ذكره الاستاذ لويس كافاريه في المرجع السابق ص ٤٤٨ ،

وهو يميزه الى الاستاذ سيبير Sibert ، الذى عرف جريمة اباداة الجنس البشرى بأنها

«La refus de L'existence aux groupes humains entiers comme L'homicide est Le refus du droit à L'existence d'un individu».

ويرى الاستاذ كافاريه ان جميع صور اباداة الجنس البشرى لم تشملها بالحماية اتفاقية اباداة الجنس البشرى التى وافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٩ ديسمبر ١٩٤٨ ، لان اباداة الجنس البشرى من الناحية السياسية والاقتصادية والثقافية Les groupes ethniques, sociaux, nationaux et religieux. لا تدخل فى عداد هذه الاتفاقية التى اقتصرت على حماية

حق الحياة للجماعات التى تقوم على أساس الاصل «Les génocides Politiques et économiques et culturels». أو الابادة الدينية .

واتفاقية تحريم اباداة الجنس البشرى ، تنشئ جريمة اباداة الجنس البشرى التى يتكون ركنها المادى من أعمال حددتها على سبيل الحصر وهى الموت Le meurtre أو الاعتداء الجسيم على الوحدة الجثمانية والعقلية أو الإخضاع عمدا لظروف تؤدى الى التحطيم الكلى أو الجزئى ، أو الاجراءات التى تحد من النسل أو نقل الاطفال . ولكن حتى تكون الاعمال السابقة مشمولة بحماية اتفاقية اباداة الجنس البشرى ، يجب أن تتعرض لها الجماعات الدينية أو الوطنية أو الجماعات التى تقوم على أساس الاصل ، بمعنى انه لا تدخل فى نطاق جريمة اباداة الجنس ، الاعمال السابقة اذا تعرض لها الفرد مجردا من أى من الاعتبارات السابقة .

واذا قارنا موقف اتفاقية اباداة الجنس البشرى بموقف الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان من الحق فى الحياة فأننا نلاحظ وجود خلاف بين كل منهما لان اتفاقية جريمة اباداة الجنس البشرى لا تهتم فقط بحالة الاعتداء المباشر على الحق فى الحياة ، أى بمسألة الموت ، بل تهتم أيضا بالوسائل التى قد تؤدى الى ذلك ، مثل الاعتداء على الوحدة الجثمانية والعقلية للفرد ، واخضاعها لظروف قاسية من الحياة تؤدى الى هلاكها أو غرض تحديد النسل . ولكن اذا استثنينا حالة اجراءات الحد من النسل ، فإنه يمكن مع ذلك القول بأن حالات الاعتداء غير المباشر على الحق فى الحياة التى يتكون منها الركن المادى لجريمة اباداة الجنس البشرى حسب اتفاقية اباداة الجنس البشرى ، تنص عليها المادة الثالثة من الاتفاقية الاوروبية لحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية لان هذا النص يواجه حالات التعذيب ، والعقوبات غير الانسانية أو الاستثنائية ، وذلك على التفصيل الذى يكون محله دراسة هذه المادة .



ووجه الاختلاف الثاني بين اتفاقية إبادة الجنس البشرى والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ، هو أن الاتفاقية الأولى لا تحمى حق الحياة إلا بالنسبة للجماعات وليس بالنسبة للفرد وهى لا تحمى هذا الحق بالنسبة لساكنات الجماعات كما سبق أن رأينا . فى حين أن المادة ٢ من الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان تحمى حق الحياة للفرد فى ذاته دون اكتراث بالجماعة الوطنية أو الاجتماعية أو الدينية أو السياسية التى ينتمى إليها هذا الفرد ، وبذلك تكون الحماية التى تقررها المادة الثانية من الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان أوسع بكثير من تلك الواردة فى اتفاقية إبادة الجنس البشرى .

وحسب المادة الثانية من الاتفاقيات الدولية لمنع إبادة الجنس البشرى يتكون الركن المادى لهذه الجريمة من الاعمال التى ترتكب من عمد بقصد تهديم destruction جماعة لغوية أو جنسية ، أو دينية أو سياسية ، تحطيمها كلياً أو جزئياً ، بما فى ذلك التآمر والتحريض والتمهيد أو الشروع فى ذلك . ولا تجيز المادة الرابعة من هذه الاتفاقية قبول الدفع المؤسس على نظرية أعمال السيادة أو الحكومة ، لأنها تقرر المسؤولية الفرعية ، لارتكاب تلك الجريمة .

وتتضمن المادة الخامسة من اتفاقية إبادة الجنس البشرى بالزام الدول بتعديل قوانينها الداخلية ، بما يجعلها تتماشى مع أحكامها .

ونحدد المادة السادسة الجهة المختصة بالفصل فى الأعمال التى تشير إليها المادة الثانية من اتفاقية جريمة إبادة الجنس البشرى . وتعطى هذا الاختصاص لمحاكم الدولة التى ترتكب على إقليمها الأعمال المكونة للجريمة ، أو المحكمة الجنائية الدولية ، تتفق الدول على قبول اختصاصها . وتنص المادة التاسعة على الاختصاص الإلزامى لمحكمة العدل ، الدولية ، فى كل ما يتعلق بتفسير وتطبيق الاتفاقية . ولم توافق الحكومة السوفيتية على هذه المادة ، وتحفظت على حكمها عندما قبلت بالتصديق على الاتفاقية . ولقد اعترضت بعض الدول على التحفظ السوفيتى السابق ، ورات أنه يجعل الاتفاقية مجرد « التصحوة لا قيمة لها بالنسبة للدولة التى تقرر تصديقها بالتحفظ السابق » .

ولقد وقع وصدق على الاتفاقية أكثر من خمسين دولة ، ليس من بينها الولايات المتحدة وإنجلترا ، وكانت حجة هاتين الدولتين : أن تحفظ الاتحاد السوفيتى على المادة التاسعة من الاتفاقية ، يجعلها مجرد سراب لا قيمة لها . ويرى بعض الشراح أن أحكام اتفاقية جريمة إبادة الجنس البشرى ، تلزم جميع الدول أعضاء الجماعة الدولية ، حتى الدول التى لم تقم بالتوقيع والتصديق عليها . وحجتهم فى ذلك أن الأحكام التى تضمنها هذه الاتفاقية تعد من

المبادئ العامة ، الواجب الاعتراف بها ، من جانب جميع القوانين الحديثة ، طبقا للقانون الدولي العام .

ولقد ذهب الى ذلك أيضا الامين العام الاسبق للأمم المتحدة مستر هيرشولد ، أثناء أزمة الكونغو ، عندما ذكر كلا من تشومبى ولومومبا ، بأن الاعمال التى يأتينا انصار كل منهما ، ضد الآخرين ، تعد من أعمال إبادة الجنس البشرى غير المشروعة ، طبقا للقانون الدولي العام ، وذلك بالرغم من عدم انضمام الكونغو فى ذلك الوقت ، للاتفاقية الدولية الخاصة بجريمة إبادة الجنس البشرى .

**عاشرا : ١ — اشرنا بايجاز شديد ، فى هذا الفصل ، لأهم الجرائم الدولية وهى : ١ — جريمة الحرب ، ٢ — القرصنة ، ٣ — الاتجار بالرقيق ، ٤ — مخالفة قوانين الحرب ، ٥ — الجرائم ضد الانسانية ، ٦ — إبادة الجنس البشرى ، وكان من المفروض الاشارة كذلك لجريمة التعذيب التى صارت بعد التصديق على اتفاقيتها من غالبية الدول جزءا من القانون الدولي المعاصر ، فضلا عن أن اسرائيل تمارس التعذيب ضد العرب فى الاقاليم الخاضعة لاحتلالها ، ولكننا وجدنا أن الاشارة لجريمة مخالفة قوانين الحرب والاحتلال تكفى بالنسبة لهذه الدراسة .**

**٢ — اذا استثنينا جريمة الرق ، نجد أن اسرائيل ارتكبت ومازالت منذ نشأتها سنة ١٩٤٨ وحتى الآن ، سائر الجرائم الدولية الأخرى بحق العرب فى الاقاليم التى احتلتها فى جروبها ، ووثائق الأمم المتحدة تطفح وتنض بآدانة اسرائيل ، كذلك المنظمات الدولية غير الحكومية مثل الصليب الأحمر الدولي ، وهو ما سنشير اليه فى المحاضرات ، اذا سمحت الظروف بذلك .**

**الصفحة العلمية للمؤلف : الأستاذ الدكتور عبد العزيز محمد سرحان**

**أولا — التدرج العلمى والاكاديمى :**

- ١ — ليسانس الحقوق من جامعة القاهرة سنة ١٩٥٥ مع مرتبة الشرف الاولى وبترتيب الاول على جامعة القاهرة والجامعات المصرية .
- ٢ — عضو مجلس الدولة المصرى سنة ١٩٥٥ .
- ٣ — معيد بقسم القانون الدولى بكلية الحقوق جامعة القاهرة سنة ١٩٥٦ .
- ٤ — عضو الاجازة الدراسية لكلية الحقوق جامعة القاهرة لدى اكاديمية القانون الدولى بلاهاى عام ١٩٥٨ .
- ٥ — عضو بعثة القانون الدولى بكلية الحقوق جامعة عين شمس للحصول على دكتوراه الدولة من جامعة باريس ، مع اجراء الابحاث المتصلة بالرسالة فى جامعة كمبردج فى انجلترا ، وجامعة روما بايطاليا ( ١٩٥٩ — ١٩٦٢ ) .
- ٦ — دبلوم القانون العام من جامعة القاهرة سنة ١٩٥٦ .
- ٧ — دبلوم القانون الخاص من جامعة القاهرة سنة ١٩٥٧ .
- ٨ — دبلوم الدراسات العليا من جامعة باريس ١٩٥٩ .
- ٩ — دكتوراه الدولة فى المسئولية الدولية من جامعة باريس بتقدير جيد جدا سنة ١٩٦٢ .
- ١٠ — مدرس القانون الدولى بكلية الحقوق جامعة عين شمس سنة ١٩٦٣ .
- ١١ — استاذ مساعد القانون الدولى بجامعة عين شمس سنة ١٩٦٩ .
- ١٢ — استاذ القانون الدولى بكلية الحقوق جامعة عين شمس سنة ١٩٧٤ .
- ١٣ — رئيس قسم القانون الدولى العام بكلية الحقوق جامعة عين شمس ابتداء من عام ١٩٦٩ .
- ١٤ — وكيل كلية الحقوق جامعة عين شمس ١٩٧٧ — ١٩٧٨ .
- ١٥ — استاذ زائر فى جامعة بنغازى ، ليبيا ، خلال العام الجامعى ١٩٦٤ .
- ١٦ — رئيس قسم القانون الدولى بكلية الحقوق جامعة الكويت ١٩٧٨ — ١٩٨٤ .
- ١٧ — الامين العام للجمعية المصرية للقانون الدولى بالقاهرة سنة ١٩٧٤ .
- ١٨ — جائزة ابحاث القانون الدولى من جامعة عين شمس .
- ١٩ — جائزة الدولة التشجيعية فى القانون الدولى عام ١٩٧١ .

## ثانياً — الأبحاث والمؤلفات :

- ١ — رسالة دكتوراه مقدمة لكلية حقوق السوربون بباريس « فرنسا » في ٣ ديسمبر ١٩٦٢ ، والتي قامت جامعة عين شمس بطبعها عام ١٩٧٠ في موضوع : المسئولية الدولية ، باللغة الفرنسية .
- ٢ — الحماية الدولية لحقوق الإنسان ، محاضرة في المركز الثقافي العربي بينغازي — ليبيا — في ١٣ أبريل سنة ١٩٦٤ .
- ٣ — سريان الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان من حيث الزمان ، المجلة المصرية للقانون الدولي عام ١٩٦٧ .
- ٤ — موقف المشرع والقضاء في ليبيا من تطبيق القانون الدولي العام ، مجلة مصر المعاصرة عدد أبريل ١٩٦٦ ص ١٠٣ — ١٤٧ ، يوليو ١٩٦٦ — ص ٨٣ — ١٤٧ .
- ٥ — المنظمات الدولية ، القاهرة سنة ١٩٦٦ .
- ٦ — الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان طبقاً للمبادئ العامة للقانون الدولي ، القاهرة سنة ١٩٦٦ .
- ٧ — الأصول العامة للمنظمات الدولية ، القاهرة سنة ١٩٦٧ .
- ٨ — سحب قوة الطوارئ الدولية ، المجلة المصرية للقانون الدولي ١٩٦٨ .
- ٩ — القانون الدولي العام ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٦٩ .
- ١٠ — العلاقات الدولية العربية ، القاهرة ١٩٦٩ .
- ١١ — العدوان الإسرائيلي على مطار بيروت ، المجلة المصرية للقانون الدولي عام ١٩٦٩ ، المجلد الخامس والعشرين .
- ١٢ — موقف القانون الدولي من تصريح الولايات المتحدة الأمريكية لرعاياها بالعمل في الجيش الإسرائيلي ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، المجلد الخامس والعشرين عام ١٩٦٩ .
- ١٣ — موقف الاتحاد السويصري من النزاع العربي الإسرائيلي على ضوء محاكمة الفدائيين الفلسطينيين ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، المجلد الخامس والعشرين عام ١٩٦٩ .
- ١٤ — مساهمة القاضي عبد الحميد بدوي في فقه القانون الدولي ، القاهرة ١٩٧٠ ، نال هذا المؤلف جائزة الدولة في القانون الدولي سنة ١٩٧١ .
- ١٥ — دروس المنظمات الدولية ، ١٩٧٠ .
- ١٦ — مشكلة الشرق الأوسط المعاصرة حتى فبراير ١٩٧١ ، صدرت هذه الدراسة في طبعتين أحدهما موجزة ، والاخرى مطولة ، في مارس عام ١٩٧١ .
- ١٧ — الوسيط في التنظيم الدولي ، القاهرة في سبتمبر من عام ١٩٧١ .
- ١٨ — دراسة وظيفة معاهدة الصلح في القانون الدولي التقليدي والمعاصر ، على ضوء قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ بخصوص أزمة الشرق الأوسط ، بحث منشور في كتاب يضم طائفة

- من المحاضرات التي تعالج مشكلة الشرق الاوسط أصدرته الجمعية المصرية للقانون الدولي في عام ١٩٧١ .
- ١٩ — الولايات المتحدة الامريكية ومشكلة الشرق الاوسط في ضوء ميثاق وقرارات الامم المتحدة والقانون الدولي ، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية العدد الاول ، السنة الرابعة عشرة ، يناير ١٩٧٣ .
- ٢٠ — العلاقات الدولية في دستور جمهورية مصر العربية ، المجلة المصرية للقانون الدولي سنة ١٩٧٢ .
- ٢١ — قواعد القانون الدولي العام في احكام القضاء وما جرى عليه العمل في مصر ، القاهرة ١٩٧٣ .
- ٢٢ — العلاقات الدبلوماسية والقنصلية ، ( الطبعة الاولى ) ، القاهرة ١٩٧٣ .
- ٢٣ — تعريف الارهاب الدولي ، المجلة المصرية للقانون الدولي سنة ١٩٧٣ .
- ٢٤ — القانون الدولي العام ، الطبعة الثانية سنة ١٩٧٣ .
- ٢٥ — دراسة اتفاقية باريس لانهاء الحرب الفيتنامية ، المجلة المصرية للقانون الدولي ١٩٧٣ .
- ٢٦ — طرق تسوية المنازعات الدولية مع التطبيق على مشكلة الشرق الاوسط ، القاهرة ١٩٧٥ .
- ٢٧ — القانون الدولي ، الطبعة الثالثة ، لقاهرة سنة ١٩٧٨ ، ( طبعة مفصلة ) .
- ٢٨ — قانون لمعاهدات الدولية في اتفاقية فيينا ، سنة ١٩٦٩ ( تحت الطبع ) .
- ٢٩ — المنظمات الدولية لطلبة كلية الحقوق والشرية بجامعة الكويت ١٩٧٩ .
- ٣٠ — مذكرات في حقوق الانسان في القانون الدولي ، لطلبة كلية الحقوق والشرية بجامعة الكويت ، الفصل الدراسي الاول ١٩٧٩ — ١٩٨٠ .
- ٣١ — المدخل لدراسة حقوق الانسان في القانون الدولي والشرية الاسلامية ( ١٩٨٠ ) .
- ٣٢ — الاطار القانوني لحقوق الانسان ، دراسة مقارنة في الشريعة الاسلامية والقانون الدولي ، ودساتير الدول العربية ، واحكام المحاكم الدولية ، القاهرة ، دار النهضة العربية ١٩٨٧ .
- ٣٣ — موقف الولايات المتحدة الامريكية من الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان ، الكويت ١٩٨٢ .
- ٣٤ — العلاقة بين حقوق الانسان والقانون الامريكي ، الكويت ١٩٨٢ .
- ٣٥ — العلاقة بين الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان والقوانين الداخلية ، الكويت ١٩٨٢ .

- ٣٦ — الوجيز في دور محكمة العدل الدولية في تطوير القانون الدولي وتسوية المنازعات الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٦ .
- ٣٧ — ضمانات حقوق الانسان في القانون الدولي ، القاهرة ( مذكرات لطلاب الدراسات العليا ) .
- ٣٨ — العلاقات الدبلوماسية والقنصلية ، دراسة شاملة للتشريع الدولي وأحكام المحاكم الدولية والمصرية وما جرى عليه العمل بين الدول ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٧ ، ( الطبعة الثانية ) .
- ٣٩ — ضمانات حقوق الانسان في القانون الدولي ، القاهرة ١٩٨٧ ، ( مذكرات لطلاب الدراسات العليا ) .
- ٤٠ — الأزمة المعاصرة للعلاقات العربية ، القاهرة ١٩٧٨ .
- ٤١ — النزاع العربي الاسرائيلي في مرحلته الراهنة ، القاهرة ١٩٨٧ ، دار النهضة العربية .
- ٤٢ — ميثاق الامم المتحدة على ضوء النظرية العامة للمنظمات الدولية ، القاهرة ١٩٨٨ .
- ٤٣ — الترجمة العلمية للمرحوم الدكتور عبد الحميد بدوي القاضي ونائب رئيس محكمة العدل الدولية ، للنشر في كتاب عظماء امريقيا ، بالفتين الفرنسية والانجليزية ، ١٩٨٨ .
- ٤٤ — ضمانات حقوق الانسان ، دراسة مقارنة في القانون الدولي والشرعية الاسلامية ، يناير ١٩٨٨ ، ( دار النهضة العربية ) .
- ٤٥ — النظرية العامة للتنظيم الدولي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٩ .
- ٤٦ — الدولة الفلسطينية ، في قرارات الامم المتحدة ، أركانها وحدودها وعلاقتها بالارهاب والجرائم الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٩ .
- ٤٧ — القانون الدولي الاداري ، ( تحت الطبع ) .
- ٤٨ — اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لسنة ١٩٨١ ( تحت الطبع ) .
- ٤٩ — قانون المعاهدات الدولية طبقا لاتفاقية فيينا لسنة ١٩٦٩ ( تحت الطبع ) .
- ٥٠ — جهود جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي ، ومنظمة الوحدة الافريقية في مجال حقوق الانسان ، مقارنة بالاتفاقية الاوربية لحقوق الانسان لسنة ١٩٥٠ ( تحت الطبع ) .
- ٥١ — المسؤولية الدولية ( تحت الطبع ) .
- ٥٢ — مدى فاعلية الضمانات الوطنية في ضمان حقوق الانسان ( دراسة تطبيقية على موقف المشرع والقضاء في جمهورية مصر العربية مقارنة بالوضع في الدول الغربية ) ( تحت الطبع ) .
- ٥٣ — حقوق الانسان في الشريعة الاسلامية مقارنة بالقانون الدولي ( تحت الطبع ) .

# موجز الفهرست

الصفحات

الموضوع

## الفصل الأول

### أركان الدولة الفلسطينية

٣ — ٢	مبررات الدراسة وخطتها
٢٥ — ٤	المبحث الأول : الأحكام العامة في القانون الدولي بايجاز
	المبحث الثاني : ركنا الشعب والاقليم للدولة الفلسطينية
٢٦	والحدود
	الفرع الأول : الوضع القانوني لفلسطين عند
٣٦ — ٢٦	انشاء الأمم المتحدة
	الفرع الثاني : اقليم الدولة الفلسطينية ١٩٤٨ —
٤٦ — ٣٧	١٩٦٧ ، وحدوده
	الفرع الثالث : هل أثرت حرب ١٩٦٧ على اقليم
٤٩ — ٤٧	الدولة الفلسطينية
	الفرع الرابع : العلاقة بين قرارى مجلس الأمن
٥١ — ٥٠	٢٤٢ ، ٣٣٨ واقليم الدولة الفلسطينية
	الفرع الخامس : الاهمية القانونية لقرارات الأمم المتحدة
٦٣ — ٥٨	بشأن الاقليم
	الفرع السادس : الطبيعة القانونية للحقوق الاقليمية
٧١ — ٦٣	للشعب الفلسطينى
	الفرع السابع : القيمة التنفيذية لقرارات الأمم المتحدة
٧٤ — ٧١	بشأن الاقليم

## الفصل الثانى

٩٠ — ٧٥	الاعتراف بالدولة الفلسطينية
---------	-----------------------------

## الفصل الثالث

٩٧ — ٩١	الدولة الفلسطينية وحق الشعوب في تقرير مصيرها
---------	--

## الفصل الرابع

١٠١ — ٩٨	الدولة الفلسطينية ومشكلة الاقليات
----------	-----------------------------------

## الفصل الخامس

١٠٩ — ١٠٢	الدولة الفلسطينية والارهاب الدولى
-----------	-----------------------------------

## الفصل السادس

١٢٢ — ١١٠	الجرائم الدولية التى ارتكبتها اسرائيل في حق العرب
١٢٦ — ١٢٣	الصفحة العلمية للمؤلف :
١٢٧	موجز الفهرس :

رقم الايداع ١٩٨٨/٨٧٠٧

الترقيم الدولي ١ — ٠٤٣٨ — ٩٧٧٠٠٤

**المطبعة التجارية الحديثة**

٢٢ شارع ادريس راغب — الظاهر

تليفون ٩٠٣٣٦٤ القاهرة







To: [www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)